بسم الله الرحمـــن الرحيـــم

جامعـــة آل البيت

معهد بيت الحكمـــــة

قسم العلوم السياسيـــة

"الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن"

Governmental stability and its impact on political Development in Jordan

(١٩٩٩-٢٠٠٩)

إعداد الطالبة :

غدير مفلح حمد البدارين

الرقم الجامعي

٠٦٢٠٦٠٠٠٠٧

إشراف الدكتور :

هاني اخو رشيدة

٢٠٠٩ /٢٠١٠

"الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن" (١٩٩٩-٢٠٠٩)

Governmental stability and its impact on political Development in Jordan

1999-2009

إعداد الطالبة:

غدير مفلح حمد البدارين

الرقم الجامعي

٠٦٢٠٦٠٠٠٠٧

اسم المشرف :

الدكتور : هاني اخو رشيدة

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. هاني عبد الكريم أخو رشيده (رئيساً ومشرفاً)	ـ
د. محمد أحمد المقداد (عضواً)	ـ
د. صايل فلاح السرحان (عضواً)	ـ
د. مصطفى عبد الكريم العدوان (عضواً)	ـ
	ـ

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد بيت الحكم في جامعة آل البيت

نوقشت وأوصى بإجازتها/ تعديلها/ رفضها بتاريخ: ـــــــــ

الإهـــــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى والدي الغالي مفلح البدارين الذي لطالما كنت أنظر إلى عينيه وأستمد منهما العزم والإرادة وها أنا يا والدي حققت من خلالك الوصول الى ما تريد والى والدتي الغالية التي لطالما كانت ترفع يديها إلى المولىعز ّ وجل متضرعة بالدعاء من اجلي

والدي َ لكم مني كل الشكر والامتنان.

والى أخواتي ردينا وعبير وأخواني احمد وطارق وناصر وحمد لكم مني كل التقدير والاحترام والشكر على جهودكم المتواصلة ومساعدتكم لي طيلة مراحل دراستي.

والى كل من احب العلم وسهر الليالي لتحقيق ما يتمنى.

لكم مني جميعا جزيل التقدير والاحترام وانحني إجلالاً أمامكم وكلي فخر بأنني ابنتكم ولولاكم لما وصلت ما أنا عليه ألان.



الشكر والحمد لله الذي يسر لي إنجاز هذه الرسالة

والشكر الجزيل والمعطر بخالص الامتنان إلى مشرفي الدكتور هاني اخو رشيدة الذي لم يتوانا عن تقديم النصح والإرشاد وكان الدليل المتفاني في تقديم المعلومة والمرشد إلى طريق العلم الصحيح وكان لي العون طيلة إنجاز الرسالة.

والشكر إلى الهيئة التدريسية في معهد بيت الحكمة الدكتور محمد المقداد و الدكتور علي الشرعة والدكتور عاهد المشاقبة والدكتور صايل السرحان والدكتور فايز الزريقات الذين كان لهم الفضل الكثير إلى ما وصلنا إلية من علم ومعرفة فلكم جميعا كل الاحترام والتقدير.

كما لا يفوتني أن اشكر أعضاء لجنة المناقشة الموقرة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة ولكم الشكر الجزيل على تقديم آرائكم القيمة التي تثري الرصيد العلمي لهذه الرسالة. لكم جميعا كل الاحترام والتقدير.

قائمـــــة المحـتـــويـــات

قائمـــــــة الجـــــــداول :

الملخص

الاستقرار الحكومي وأثرة على التنمية السياسية في الأردن

(١٩٩٩_٢٠٠٩)

إعداد :غدير البدارين

إشراف الدكتور : هاني اخو رشيدة

تناولت الدراسة موضوع الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية والإصلاح السياسي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٩-٢٠٠٩) .إذا تفرض عمليات التطور في أي مجتمع التنبه إلى ضرورة تحقيق هدفين أساسيين من بين أهداف أخرى، هذان الهدفان هما: التنمية الاقتصادية كماً ونوعاً والتنمية السياسية للمجتمع عمقاً واتساعاً .قد يعتقد البعض أن مثل هذين الهدفين يمكن تحقيقهما بواسطة القرارات والإجراءات وتوفير المستلزمات الضرورية للتنفيذ، ومع أن ذلك يبدو صحيحاً على مستوى مرحلي ولكن ما هو أكثر ضماناً للاستمرار، هو وجوب خلق وتفعيل المجتمع الأكثر مدنية وأكثر حداثة ومؤسسية واستقرار.

وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية :

- ان التغيير الحكومي يشكل محورهم في عملية الإصلاح السياسي وذلك لان عملية التغيير تؤثر على استراتيجيات عمل الوزارة وقدرتها على تنفيذها في إطار إرتباطها بالحكومة وبرامج عملها وأولوياتها وطبيعة شخصية الوزير حيث ساهم التغيير الحكومي في عدم الثقة بطبيعةعمل الوزارة وانجازاتها وبرامج عملها ودورها في عملية التنمية السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وتعديل القوانين والأنظمة التي تنظم عملية التنمية السياسية.
- تحتاج التنمية السياسية إلى وقت طويل حتى يلمس المجتمع الأردني ثمارها لأنها تتعلق بنقل المجتمع من حالة إلى حالة أخرى تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي وهذا ما يحتاج إلى جهد وطني تتضافر فيه كافة الجهود الرسمية والشعبية على مستوى المؤسسات والأفراد.
- وتوصي الدراسة بضرورة العمل على وضع استراتيجيه وطنية شاملة للتنمية السياسية تشترك فيها كافة الجهات ذات العلاقة وتقوم وزارة التنمية السياسية بدور المشرف

والمراقب على تنفيذ هذه الخطة بما يضمن الوصول إلى تحقيق أهدافها على المستوى الوطني .

المقدمة

تقوم الدولة الأردنية على وجود ثلاث سلطات رئيسة مستقلة نوعاً ما عن بعضها ولكنها تتعاون فيما بينها لتحقيق مصالح الدولة والمواطنين، وهذه السلطات هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، وتتألف السلطة التنفيذية من رئيس دولة مصون من كل تبعة ومسؤولية، ووزارة مسؤولة أمام البرلمان، وتتألف السلطة التشريعية من برلمان منتخب من الشعب ومن مجلس اعيان يعين من الملك وتتألف السلطة القضائية من قضاة مستقلين في قضائهم.

يقوم النظام السياسي الأردني على مبدأ "فصل السلطات" بمقتضى المادة ٢٥ من الدستور الأردني لسنة ١٩٥٢ التي تنص على: "تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك". والمزج أو الخلط في السلطات بموجب الدستور الأردني واضح من النص في المادة ٢٥ على إناطة السلطة التشريعية لكل من مجلس الأمة ورئيس السلطة التنفيذية. وبمقتضى مبدأ "مزج السلطات" الذي تقوم عليه كافة الأنظمة البرلمانية،يحق لأي فرد أن يكون عضواً في أكثر من سلطة في الوقت نفسه، أي الجمع بين مهماته ومسؤولياته بوصفه نائباً ووزيراً، وهذا ما يجيزه الدستور الأردني.

ويسعى النظام السياسي الأردني ليتميز بوصفه مجتمعاً يقوم على "التعددية السياسية". ويأتي استخدام إصطلاح "التعددية" من أصل أمريكي، ويعرف على أنه النظام السياسي الذي لا يحتكر فيه أي مركز منفرد القوة السياسية، تتواجد فيه عدة مراكز للقوة لا يكون لأي منها السيادة المطلقة. وتقوم التعددية السياسية على أساس تعدد جماعات المصالح في المجتمع.

ومن أهم المبادئ التي تقوم عليها الدولة الأردنية "مبدأ الدستورية" أي أن سلطة الحكومة يجب أن تكون مفوض بها ومحددة بالصلاحيات التي يمنحها لها الدستور، وآتية منه، وألا يعترض عليها، من يتأثر بها. ويشكل حكم القانون والمؤسسات التمثيلية ذات الصلاحيات المحددة ضمانة مهمة ورئيسية لحماية حرية المواطن من ممارسة الحكومة أية قوة تعسفية تهدد حياته أو ممتلكاته أو حريته أو حقوقه. وللدستور قيمة كبيرة بوصفه رمزاً من الرموز الرئيسية لوحدة الأمة، وتبرز أهميتها بوصفه مادة مهمة للحكم، كلما دعت الحاجة إلى الاستناد لنصوصه ومبادئه. وسعى المشرعون الذين صاغوا الدستور الأردني إلى إنشاء دولة مستقلة، ذات سيادة قوية في مواجهة أعدائها، سواء على الساحة الخارجية أم الداخلية، قادرة على تأمين احتياجات مواطنيها من أمن وطمأنينة واستقرار، وفي الوقت نفسه، منح هؤلاء المواطنين الحماية من تعسف الدولة، أو بطشها أو قوتها، وضمنت لهم في كنفها حق الحياة والحرية والملكية والمساواة. ولذا يطلق على هذا النظام السياسي صفة الدولة الدستورية.

تحاول هذه الدراسة تحليل أثر الاستقرار الحكومي على التنمية السياسية في الأردن ذلك أن تعاقب الوزارات له أثر كبير في تغيير أولويات عمل هذه الحكومات ومشاريعها وهذه الدراسة ستتناول الفترة من (١٩٩٩-٢٠٠٩) من عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين، واختيرت هذه الفترة لحداثتها واستحداث لوزارة التنمية السياسية عام ٢٠٠٣ ، إذ شهد الأردن خلال فترة الدراسة تشكيل تسعة حكومات وإجراء تسعة عشر تعديلاً وزارياً.

وهذه الدراسة تأتي في أربعة فصول وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار المنهجي

الفصل الثاني: التنمية السياسية الاستقرار الحكومي والنظام السياسي الاردني واستقراره

الفصل الثالث: أثر الاستقرار الحكومي على التنمية السياسية

الفصل الرابع: الاستقرار الحكومي والتنمية السياسية في الأردن

الإطار المنهجي

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان أثر الاستقرار الحكومي على التنمية السياسية في الأردن، ذلك أن الأردن كغيره من الدول يتعرض لتشكيل وزاري متكرر وتعديل وزاري واسع, تحاول الدراسة قياس أثر التشكيل والتعديل الحكومي على الخطط الدائمة والمؤقتة للتنمية السياسية.

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

١. استعراض البيانات الوزارية وذلك لبيان القضايا التي ركزت عليها كل حكومة في بيانها الوزاري .

٢. معرفة أسباب تشكيل الحكومات وحلها علاقة ذلك بالتنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية.

٣. التعريف بواقع عملية التنمية السياسية والمراحل التي وصلت إليها ومعوقاتها ودور وزارة التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من الناحيتين العملية والعلمية، أما الأهمية العلمية فأننا سنوضح ملامح الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٩-٢٠٠٩ في العقد الأول لحكم الملك عبدالله الثاني بن الحسين، إذ تم استحداث وزارة التنمية السياسية في عام ٢٠٠٣، وسنحلل طبيعة العلاقة بين الاستقرار الحكومي والتنمية السياسية، وذلك من خلال الاطلاع على واقع التنمية السياسية واستراتيجيتها وكيف ضمنتها كتب التكليف السامي من خلال استحداث وزارة مستقلة للتنمية السياسية بالإضافة إلى ربط ذلك بتشكيلات الحكومة وتعديلاتها وتأثيرها على مشاريع التنمية السياسية.

أما بالنسبة للأهمية العملية فإن الدراسة تعمل على تحقيق أكبر حدّ من الاستفادة العلمية وإثراء المكتبة المعرفية ودعمها بواحد من الموضوعات المطروحة على الساحة الأردنية والذي يلقى اهتمام العديد من الباحثين ألا وهو الاستقرار الحكومي وأثرة على التنمية السياسية في الأردن، كما نأمل أن تخرج الدراسة بإسهامات علمية تضاف إلى الجهود العلية المبذولة مسبقاً .

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في بيان أثر الاستقرار الحكومي على التنمية السياسية ,إذ ركز الملك عبدالله على التنمية السياسية وضمنها كثيراً من كتب التكليف السامي للحكومات وقد أثرت التعديلات والتغييرات الحكومية على تحقيق التنمية السياسية وذلك بسبب تغير في الأولويات والرؤى، فلكل حكومة مشاريع وخطط وأولويات، ستحاول هذه الدراسة بيان مدى تطبيق هذه المشاريع والخطط ضمن التشكيل الوزاري المتكرر والتعديل الوزاري الواسع لكن ليس بالضرورة أن يؤثر هذا التغيير في الأردن على حالة عدم الاستقرار.

تساؤلات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن حصر مشكلة الدراسة في تساؤل رئيسي هو:

- ما هو أثر الاستقرار الحكومي على عملية التنمية السياسية في الأردن في الفترة الواقعة بين (١٩٩٩-٢٠٠٩) ؟

ويتفرع عن هذا التساؤل تساؤلات أهمها:

١. إلى أي مدى أثر التشكيل الحكومي المتكرر والتعديل الوزاري الواسع على مشاريع وخطط وزارة التنمية السياسية؟

٢. هل طبقت خطابات جلالة الملك وأثرت بشكلها الصحيح في المجتمع الأردني بما يخص التنمية السياسية ؟

٣. هل كان هناك سياسات تعاونية بين الدولة المتمثلة بالسلطة التنفيذية وبين مؤسسات المجتمع المدني من خلال وزارة التنمية السياسية ؟

٤. هل طبقت المحاور الهامة التي جاءت في كتب التكليف السامي من قبل الحكومات المتعاقبة في مجال التنمية السياسية ؟

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

انّ ثمة خططاً واستراتيجيات شاملة تكون دائمة أو مؤقتة ، ويقف الاستقرار الحكومي الممثل بالتغيير الوزاري وتعديلاته عائقا أمام هذه الخطط .

١. كلما زادت المعوقات أمام المشاركة السياسية , قل ارتباط الفرد بالعمل السياسي من خلال الأحزاب والانتخابات ومشاركة المرأة والشباب.

٢. كلما زادت المساءلة كلما زادت فعالية الحكومة .

٣. هناك علاقة طردية بين تطوير التشريعات لمأسسة الديمقراطية وبين تحقيق التنمية السياسية المنشودة في الأردن .

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: الاستقرار الحكومي

المتغير التابع: التنمية السياسية

مفاهيم الدراسة:

تقتضي المنهجية العلمية للدراسة التعريف بالمفاهيم الأساسية لها ويبرز هنا مفهومين رئيسيين سوف نقوم بتعريفهما اسميا وإجرائيا وهما :

- **الاستقرار الحكومي:**

تتسم ظاهرة الاستقرار السياسي كغيرها من الظواهر السياسية بالتعقيد وعدم القدرة على الإحاطة بجميع أبعادها، إذ يعتبر مفهوم الاستقرار الحكوميجزءاً من الاستقرار السياسي, لان الاستقرار السياسي أوسع واشمل ، لذلك سنقوم بتوضيح مفهوم الاستقرار السياسي ومفهوم عدم الاستقرار السياسي وحتى نتمكن من تعريف ظاهرة الاستقرار وعدم الاستقرار .

هناك عناصر يجب أخذها بعين الاعتبار وهي:

- وجوب النظر إلى المفهومين الاستقرار السياسي \ عدم الاستقرار باعتبارهما يمثلان ظاهرة مستمرة ذات طبيعة مقارنة ولو نسبيا .
- لابد أن يتناول التعريف هاتين الظاهرتين خلال فترات زمنية قصيرة نسبياً .
- لابد للتعريف أن يأخذ بعين الاعتبار (مؤشرات الظاهرة) .

- **التعريف الاسمي:**

أولا: ظاهرة الاستقرار السياسي

الاستقرار هو: " قدرة النظام على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح وإدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تمكنة من السيطرة والتحكم بها ويكون ذلك مصحوباً بعدم استخدام العنف "[١].

ثانيا : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي:

هناك اتجاهات ثلاثة تتدخل في تعريف ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وهي :

أ. **الاتجاه الأول:** يشير عدم الاستقرار السياسي إلى تردي مختلف أبعاد العملية السياسية.

ب. **الاتجاه الثاني:** يشير إلى أن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي باستخدام مؤشرات الظاهرة وعدم الاستقرار الحكومي، وعدم استقرار نظامي عنفاً سياسياً.

ج. **الاتجاه الثالث:** هذا الاتجاه يتميز بدرجة من الوضوح والتحديد وذلك في تعريف ظاهرة عدم الاستقرار السياسي .

يعرف ريتشاد هيجوت الاستقرار السياسي على أنه: " هو التغير السريع والغير منظبط ويتسم أيضاً بزيادة العنف السياسي وتردي وتراجع قدرة النظام السياسي "[٢].

- **التعريف الإجرائي:** سنقوم بتعريف ظاهرة الاستقرار السياسي وظاهرة عدم الاستقرار السياسية تعريفا إجرائياً كالتالي:

الاستقرار السياسي وتتمثل مؤشراتة في:

١. التكامل السياسي.
٢. الاستقرار الحكومي (الوزارة والبرلمان).
٣. لجوء القوى والجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع .
٤. عدم اللجوء إلى العنف .

---

(١) ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية** ، ترجمة: حمدي عبد الرحمن ،محمد عبد الحميد، ط١ ، المركز العلمي للدراسات السياسية ، عمان ، ٢٠٠١، ص ٢٢٣ .
(٢) ريتشاد هيجوت، مرجع سابق، ص ص ٢٢٤. ٢٢٥..

٥. قدرة النظام على الاستجابة للمطالب المقدمة إليه والنابعة من البيئة الداخلية أو الخارجية للنظام وقدرته على التكيف مع تغيرات هاتين البيئتين .

- **عدم الاستقرار السياسي وتتمثل مؤشراتة:**

١. عدم لجوء بعض القوى والجماعات إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع .

٢. عدم الاستقرار الحكومي .

٣. الحروب الأهلية .

٤. التفكك السياسي واللجوء إلى العنف .

٥. عجز مؤسسات النظام السياسي عن الاستجابة للمطالب المقدمة الية والنابعة من البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية للنظام .

أما فيما يتعلق بالمؤشرات التي لها علاقة بالدراسة وما يتناسب مع الحالة الأردنية فأنها تتمثل فيما يلي :

- **الاستقرار الحكومي:**

يتم قياس هذا المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية التالية :

أ. التغيير الوزاري (الحكومي) يقصد به: تغيير الوزارة من خلال تغيير شخص رئيس الوزراء تحديداً وفقاً للقانون وبموجب كتاب تكليف سامي.

ب. التعديل الوزاري (الحكومي) ينقسم إلى قسمين:

(١) التغيير الذي يمس أعضاء مجلس الوزراء باستثناء رئيس الوزراء .

(٢) تغيير جوهري أي تعديل يشمل نصف أعضاء مجلس الوزراء أو اكثر يتم التغيير الحكومي في أربع طرق:

١. أن يقوم الملك بممارسة صلاحياته الدستورية بإقالة الوزارة.

٢. أن يقوم رئيس الوزراء بتقديم استقالة الوزارة وعندما يستقيل رئيس الوزراء تعتبر الاستقالة كاملة بحق الوزارة.

٣. وفاة رئيس الوزراء .

٤. عدم منح الوزارة الثقة من قبل مجلس النواب . ويعني تغيير الوزراء بما فيهم رئيس الوزراء لان بقاء الرئيس يعدّ تعديلاً وليس تغييراً .

التنمية السياسية:

التعريف الاسمي:

١. تعريف ألفرد دايمونت (إنها العمليات التي يقوم بها النظام السياسي لزيادة القدرة في الاستيعاب لخلق نماذج وأشكال جديدة من الأهداف والمطالب وبشكل محدد من خلال منظمات جديدة) [١].

٢. تسعى التنمية السياسية لغرس مجموعة من القيم والمبادئ ذات البعد الوطني والقومي والإنساني والتي لا تتنافى مع مجموعة القيم والمبادئ التي توافق المجتمع على تقديرها واحترامها[٢].

٣. تعريف لوسيان باي (قدرة النظام السياسي على التكيف والاستجابة للمطالب المختلفة الناجمةعن سلسلة متراكمة من عمليات التغير السياسي وتتمثل هذه في التغير في وظائف النظام وبروز مؤسسات جديدة ، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية القائمة على المساواة يرى أن المساواة تعكس الحد الذي تتاح فيه الفرصة لأفراد الوحدة السياسية كي يشكلوا سياستها وان ينتفعوا بثمار عملهم) [٣].

٤. تعريف صموئيل هانتنجتون حيث يرى أن أهم مظاهر التنمية السياسية هي:

أ. إعطاء السلطة طابعاً عقلانياً وإحلال سلطة وطنية محل القادة التقليديين ب. التفريق بين الوظائف السياسية وتطوير بنى متخصصة للقيام بهذه الوظائف في زيادة درجة المشاركة السياسية للفئات الاجتماعية في كافة أنحاء المجتمع) [٤].

أن للتنمية السياسية تعريفات مختلفة لأنها تعاني من الغموض وعدم التحديد حتى انه أضحى من الإشكاليات المنهجية لذلك أدرجنا هذه التعريفات ونستطيع أن نستخلص منها تعريفاً للتنمية السياسية: " هي قدرة النظام على استيعاب أفراد الشعب حتى تمكنهم من المشاركة من خلال مؤسسات مختلفة حتى تمثلهم في اتخاذ قراراتهم".

---

(١)أمين مشاقبة. **التربية الوطنية في الأردن** ، ط ٨ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ٢٠٠٦ ص ٣١٨.
(٢)غالب الفريجات،(٢٠٠٥). **" على طريق التنمية السياسية"**, ط١, أزمة للنشر والتوزيع , عمان , ٢٠٠٥ ,ص ١١١.
(٣) ريتشاد هيجوت، مرجع سابق،ص ص ٤٨-٥٢.
(٤) نفس المصدر, ص ص ٨_١٤..

التعريف الإجرائي:

أن مؤشرات التنمية السياسية كثيرة أهمها.

- **الشرعية**: تعني تبرير السلطة الحاكمة من منطلق الإرادة الجماعية ومن ثم يحظى النظام الحاكم بالتأييد والرضا من جانب الجماهير إن الشرعية مسألة إرادية من جانب المحكومين إذ أنهم هم الذين يحددون ما إذا كان النظام السياسي شرعيا أم لا [١]

- **المشاركة السياسية**: " هي مظهر رئيسي للديمقراطية وانتشار المشاركة بين صفوف الناس يمثل تعبيراً عملياً للممارسة الديمقراطية لتعزيز دور المواطنين في إطار النظام السياسية من خلال مشاركتهم الفاعلة والواسعة عبر مؤسسات العمل الجماهيري لأجل توسيع قاعدة المشاركة في صناعة القرار السياسي"[٢].

- **الثقافة السياسية**: الثقافة السياسية لها علاقة بالديمقراطية وتطبق حسب ثقافة المجتمع وعندما تكون غير مستقرة هناك متغيرات تساهم بعدم التجانس وهي المواريث التاريخية (المجتمع التقليدي) والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة وأنماط التنشئة الاجتماعية والسياسية والمجتمع صاحب الثقافة ذات العناصر الإيجابية تدفع القيم والاتجاهات السياسية للأفراد والتي تشكل عماد ثقافتهم السياسية إلى مشاركة إيجابية في العمليات السياسية بما يؤدي إلى خلق وتدعيم نمط ثقافة سياسية ديمقراطية .

حدود الدراسة :

الحدود الزمنية: من ١٩٩٩/٢٠٠٩ وهي العشرية الأولى للجلوس الملكي _عبد الله الثاني بن الحسين _ وتم استحداث وزارة التنمية السياسية في كتاب تكليف سامي موجة إلى السيد فيصل الفايز عام ٢٠٠٣.

الحدود المكانية: تم تحديد الدراسة في المملكة الأردنية الهاشمية وذلك لأن هذه المرحلة مثلت منعطف مهم في المملكة الأردنية الهاشمية في تطوير شتى الميادين ورؤية شاملة للأوضاع السياسيةمحلياً وإقليمياً ودولياً .

منهج الدراسة :

---

(١) ريتشاد هيجوت، مرجع سابق،ص ٢٧٠.
(٢) المصدر نفسه, ص ٢٧٣.

منهج تحليل النظم: يقوم هذا المنهج على أن النظام السياسي يتحرك في دائرة متكاملة ذات إطار ديناميكي تبدأ بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات مع قيام التغذية الاسترجاعيه للربط بين المدخلات والمخرجات، وتشير المدخلات إلى تأثيرات البيئة على النظام . هذا المنهج قدمه ديفيد ايستون[١].

يساعد هذا المنهج على تحليل الظواهر الرئيسية المترتبة على الاستقرار الحكومي وأثرة على التنمية السياسية في الأردن, أن دراسة التغيير الحكومي تعني: دراسة أحد العناصر المكونة للنظام السياسي ، وبما أن الاستقرار الحكومي يعتبر إحدى الوحدات المكونة للنظام السياسي الأردني فأنهاتتعرض لنفس المؤثرات التي يتلقاها النظام من البيئة المحيطة مما يتعّين عليها مشاركة هذا النظام في الاستجابة لهذه المؤثرات . ولكون هذا التغيير له آثار كثيرة على التنمية السياسية. يمكن للتغيير أن يستجيب بشكل إيجابي أو سلبي على رغبات النظام السياسي الأمر الذي قد يحدث حالة من عدم الاستقرار على هذا النظام .

الدراسات السابقة:

قليلة هي الدراسة التي تناولت موضوع الاستقرار الحكومي وأثرها على عملية التنمية السياسية ومن الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

١. دراسة بعنوان " **عدم الاستقرار الوزاري وأثرة على الأداء الحكومي في لدولة الأردنية ١٩٩٠ _ ٢٠٠٤**" [٢]هدفت هذه الدراسة إلى بيان فكرة أن أيّ تغيير وزاري يؤدي إلى تغيير في الأولويات والرؤى وبتر للخطط والبرامج الحكومية وتغيير على صعيد كل وزارة، وأكد الباحث أن هناك مشكلة تكمن في الآثار السلبية الناتجة من عدم الاستقرار الوزاري في الأردن من حيث عدم تمكن الوزارات من إكمال برامجها وتنفيذ خططها والأسباب المؤدية إلى عدم الاستقرار.

٢. دراسة بعنوان **"التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٨٩ ــ ٢٠٠٥"** (٣) هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق دراسة التطور الديمقراطي المتعلق بالتنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية وقامت على توضيح الدور البارز الذي يلعبه النظام السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية من أجل تحقيق تنمية سياسية شاملة وعلى مراحل , والإشارة إلى المؤسسات السياسية بكافة أنواعها الرسمية وغير الرسمية التي شملتها التنمية السياسية والإصلاح السياسي . وأكد الباحث أن المشكلة في عملية التنمية

---

(1) Eston‹ david‹asystem analysis of political life ‹john willy and sons‹inc.‹newyork‹2 nd printing.1987‹pp.17-33.

(٢) الشرفات ، أحمد فهد.**عدم الاستقرار الوزاري وأثرة على الأداء الحكومي :في الدولة الأردنية ١٩٩٠-٢٠٠٤**، (رسالة ماجستير) كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية،دورة الدفاع الوطني رقم ٢. ٢٠٠٥

(٣) ايمن مناعسة. **التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية , ١٩٨٩-٢٠٠٥** , (رسالة ماجستير) الجامعة الأردنية , كلية الدراسات العليا,عمادة الدراسات العلياوالبحث العلمي.٢٠٠٧

السياسية في الأردن هي خطوات متلاصقة بدأت بعودة الحياة البرلمانية والحياة الحزبية واطلاق الشعارات والمواثيق الوطنية لكن هناك بعض الإشكاليات التي تواجهها عملية التنمية السياسية في الأردن والمتعلقة بإصلاح بعض القوانين الناظمة للحياة السياسية كقانون الأحزاب وقانون الانتخابات النيابية وقانون المطبوعات والنشر .

٣. دراسة بعنوان **"الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج (١٩٨٩-٢٠٠٥)"** [1] تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإصلاح السياسي داخل الأردن والتحديات الداخلية التي تعيق عملية الإصلاح السياسي بالإضافة إلى الضغوط الخارجية التي تعيق عملية الإصلاح السياسي بالإضافة إلى الضغوط الخارجية ومدى استجابة الأردن لها وأكد الباحث أن هذه الدراسة تسلط الضوء على مجموعة من التحديات الداخلية التي تواجه عملية الإصلاح السياسي الداخلي ومنها القضية الفلسطينية وما يترتب عليها من تحديات متمثلة في الهوية الوطنية وغيرها بالإضافة إلى قانون الانتخابات والحياة الحزبية وحرية الصحافة لأن هذه الأمور تعتبر الأساس لعملية الإصلاح السياسي وبحث عن عملية الإصلاح إذا كانت نابعة من إرادة داخلية تسعى إلى الإصلاح السياسي الشامل أم تلبية لرغبات وطموحات خارجية ومحاولة استرضاء الدول الغربية للحصول على المساعدات المالية والمنح اللازمة لمواجهة التحديات الاقتصادية .

أهم ما يميز الدراسة:

تهدف دراسة الاستقرار الحكومي وأثره على التنمية السياسية في الأردن في فترة ١٩٩٩-٢٠٠٩ إلى بيان اثر الاستقرار الحكومي على التنمية السياسية في الأردن وذلك من خلال استعراض البيانات الوزارية وذلك لبيان القضايا التي ركزت عليها كل حكومة في بيانها الوزاري ومعرفة إستراتيجية الوزارة لتحقيق التنمية السياسية والتعريف بواقع التنمية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٢٠٠٩ وتختلف عن الدراسات السابقة أنها دراسة متقدمة زمنية، ومن الدراسات القليلة التي تحاول تناول هذا الموضوع الذي يقع على جانب كبير من الأهمية حيث ان التعديل والتغيير الحكومي يؤثر على عملية التنمية السياسية بشكل مباشر مما يتطلب العمل على دراسة ذلك وتحليله وهذا ما حاولت الدراسة الحالية الوصول إليه.

---

(١)محمد علي القطارنة . **الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج (١٩٨٩-٢٠٠٥)**, (رسالة ماجستير), الجامعة الأردنية, كلية الدراسات العليا, عمادة الدراسات العليا .٢٠٠٦

الفصل الأول

التنمية السياسية الاستقرار الحكومي والنظام السياسي الاردني واستقراره

تمهيد:

لقد إهتم المفكرين والسياسيين على حد سواء بموضوع التنمية السياسية منذ فجر التاريخ من أمثال أفلاطون وأرسطو وغيرهم من المفكرين وقد إزداد هذا الاهتمام خلال القرن الماضي لأهمية هذا الموضوع وتأثيره على الأنظمة السياسية ، حيث كثر تناول التنمية السياسية في الكتب السياسية.

منذ الخمسينات بدأ الاهتمام بدراسة التنمية بشكل عام التنمية السياسية خصوصاً، وبدأ يأخذ مكانه البارز في أدبيات علم الاجتماع العام، وعلم الاجتماع السياسي، و أوضح دليل على ذلك ، العديد من المؤلفات وكذلك المؤلفين الذين أولوا الموضوع جل اهتمامهم، أمثال جرينشتاين ودوسون وهيس والموند وفرومان، وغيرهم، وسيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول : الإطار النظري للتنمية السياسية المفهوم والنظريات

المبحث الثاني : مفهوم الاستقرار السياسي

المبحث الثالث : طبيعة النظام السياسي الأردني

المبحث الأول

الإطار النظري للتنمية السياسية المفهوم والنظريات

لابد من تعريف التنمية السياسية في مفهومها الشامل لدى العديد من العلماء والتعرف على نظرياتها وذلك من خلال هذا المبحث:-

مفهوم التنمية السياسية

إن حقل التنمية السياسية حقل واسع واختلف علماء السياسة في تحديد مفهوم التنمية السياسية فقد استخدم هذا المصطلح وناقشه العديد من المفكرين وكان لكل منهم رأية الخاص، أهم تعريفات التنمية السياسية أنها السلوك أو الفعل أو العملية التي ترمي إلى إقامة حكم مستقر تتوافر له الشرعية السياسية والقيادة الفاعلة ويساوي البعض بين التنمية السياسية وبين نمو وتتطور المؤسسات والممارسات الديمقراطية وينظر إليها البعض على أنها تطور قدرات النظام السياسي في تعبئة الموارد البشرية من اجل تحقيق أهدافه .

ويعرف لوسيان بأي (lacian pye) بأنها قدرة النظام السياسي على التكييف مع المتطلبات المتغيرة المتجددة وقد ركز هنا على أمور أهمها[١]:

١- زيادة قدرات النظام السياسي .

٢- المزيد من التمايز البنائي والتخصص الوظيفي للنظام .

٣- تحقيق اكبر قدر من المساواة بين الجميع في الخضوع للقواعد القانونية.

٤- اعتماد الكفاءة كمعيار للتوظيف والتجنيد السياسي والإداري ويضيف لوسيان باي" إن قدرة النظام على التكيف مع المتطلبات المتغيرة والمتجددة يشمل ما يأتي :-

- التعبئة الجماهيرية والمشاركة السياسية في العمل السياسي.
- تطوير الإدارة والبناء القانوني وذلك من خلال التشريعات والقوانين التي تنضم المشاركة السياسية.
- بناء الديمقراطية التي ترتكز على ثوابت وأسس العدالة والمساواة والشفافية.
- الاستقرار السياسي والتغيير القانوني المنظم الذي يساعد على تحقيق التنمية السياسية.

---

(١) ريتشارد هيجوت, مرجع سابق , ص ٧.

- التعبئة والسلطة

أساليب التنمية السياسية

أن للتنمية السياسية أساليب معينه تعتبر مداخل رئيسية للحصول على تنمية سياسية جيدة[١].

١- المدخل القانوني:

يعد القانون محور رئيسي في عملية التنمية السياسية حيث يبني هذا المدخل على دور القانون في النظام السياسي ويرتبط بالمفهوم البناء الوظيفي (المؤسسية) القائم على وجود مؤسسات سياسية رسميه يحدد دورها وعملها القانون . بالإضافة إلى تواجد دستور أو وثيقة قانونية تنضم العلاقات بين الحاكم والمحكومين وهذه الوثيقة يستند أليها كل طرف لأنها تحدد وتبين الحقوق والواجبات لسلطات والأفراد والجماعات كما أن وجود الدستور هو الضمانة الأساسية لخضوع جميع أجهزة الدولة بدون استثناء لسلطة وسيادة القانون أي أن سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة ومرجعية العلاقات السياسية التي تستند أليها جميع السلطات في النظام السياسي هو الدستور الذي يضمن العدالة والمساواة بين الجميع وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين أو الجنس وهذا بدوره يؤدي إلى استقرار سياسي وهو يضمن تحقيق التنمية السياسية[٢].

٢. المدخل الثقافي.

من أهم وسائل التغيير الثقافي الذي يعتبر شرط أساسي لأحداث التغيرات الاقتصادية والسياسية في المجتمع هي الثقافة لأن التخلف يعود إلى أسباب عوامل ثقافية بحتة تتجه لوجود ثقافات مختلفة تقليدية غير متفاعلة لذلك لا بد لتحقيق التنمية وتغيير النسق الثقافي أي منظومة القيم والعادات والتقاليد التقليدية السائدة بنسق تمويل فعال مما يؤدي إلى وصول المجتمع إلى الحداثة والتطور ولتحقيق ذلك لابد من تحقيق ثلاث عوامل[٣]:

أ. تغيير النسق الثقافي التقليدي السائد في المجتمع وهذا لا يعني هدم الثقافة السائدة بل تطويرها أي تطوير الثقافة البعيدة عن العقلانية والقائمة على الخلافات والأساطير وهو متطلب رئيسي لانجاح عملية التنمية السياسية.

ب. تحقيق علمانية البناء الثقافي وهذا يعني بناء ثقافة بعيدة عن التفكير الديني الغيبي .

---

(١)باي، بيرتراند. **التنمية السياسية** ,ترجمة محمد نوري المهدوي, الطبعة الأولى , تالة للطباعة والنشر , بيروت ٢٠٠١ ,ص ٥٦.
(٢)صالح أحمد جرادات، ،**التوجه الديمقراطي في الأردن، أبعاده ونتائجه**، الطبعة الأولى، دار البشير، عمان، ص ٣٩.
(٣) ريتشارد، هيجوت، مرجع سابق،(١٩٩٥). ص ٨.

فالعلمانية هي كل من لا يؤمن بالتفسيرات الدينية للواقع الذي يعيش فيه ولا يعتمد على تعاليم الدين لتفسير جميع المشاكل التي تواجه المجتمع ولا تعطي أي وزن لتعاليم رجال الدين ولا يخضع لأي قرار ديني والعلمانية ايضا تعني : فصل الدين عن الدولة وعدم إعطاء أهمية للدين في المدارس وعدم تبني الدولة للمعايير الدينية وتقليص سلطة المؤسسة الدينية في الدولة لأنها تمنع حرية الفكر والعقيدة والإبداع الذي يتناقض مع أسس العلمانية.

جـ- بلورة الوعي الطبقي والوعي الطبقي هو خلق وعي لدى الطبقات الجديدة لعملية التغيير الاجتماعي وذلك من خلال توعية الأفراد في المجتمع على أساس الاهتمام بأدوات الإنتاج وعلاقات الإنتاج (تحديد دور كل طبقة) [١].

٣. الوسائل السياسية (المؤسسات) الإدارية .

تنطلق الوسائل السياسية من مقولة انه لا بد من وجود مؤسسات في الدولة لتنفيذ عملية التنمية السياسية بشقيها الاقتصادي والثقافي وقد دعا عدد من الكتاب العرب والغرب إلى إيجاد المؤسسات السياسية في دول العالم الثالث باعتبارها المحك الرئيسي للتنمية وهي وجود المؤسسات الديمقراطية التي ترتبط بوجود الدولة الديمقراطية من خلال مؤسساتها لتنفيذ السياسات العامة للدوله على أساس مفهوم العام وليس الخاص وهناك نوعان للمؤسسات:

أولا :مؤسسات رسمية :

من المفترض أن يكون هناك وصف دقيق للوظيفة التشريعية والقضائية والتنفيذية كل منها وطبيعة الأشخاص الذين يتولونها وكيفية تولي الأشخاص التي تتبع هذه المؤسسات ولا بد من إعطاء الحريات للمواطنين لتعبير عن آرائهم وتهيئة الظروف لهم فإذا لم تتواجد هذه المؤسسات فان عملية التنمية السياسية تواجه عوائق كبيرة جدا .

---

(١) صالح أحمد جرادات، **التوجة الديمقراطي في الأردن**, مرجع سابق، ص ٤٠.

ثانيا : مؤسسات غير رسمية :

هي مؤسسات المجتمع المدني وهي التي تهدف في المدى البعيد إلى إيجاد مجتمع مدني خارج إطار المجتمع الرسمي الحكومي وتستخدم آليات ووسائل سلمية وديمقراطية غير تلك التي تستخدمها الدولة وتلعب هذه المؤسسات دورا متقدما في إحداث التنمية السياسية(١) .

المدخل الاقتصادي والتكنولوجي.

أ. من الصعب بناء أو تحقيق نمو اقتصادي إذا كانت الدولة تفتقر إلى المعرفة في مختلف المجالات.

ب.التنمية الاقتصادية تتطلب تنوع مصادر الدخل ويجب على الدولة أن تستخدم التقنيات الحديثة في وسائلها .

ج. قضية النمو الاقتصادي مرتبطة بالتكنولوجيا وهي تعويد العقل البشري في العالم الثالث على الوسائل التقنية فكلما لحق العقل البشري بنماذج الغرب كلما كانت التنمية الاقتصادية في العالم الثالث أكثر نجاحا فالعملية لا تعتمد فقط على شراء التكنولوجيا الغربية وإنما كذلك تطويرها لتنسجم والبيئة والاحتياجات لدول العالم الثالث .

نظريات التنمية السياسية:

ظهرت في حقل التنمية السياسية نظريات تعرض بعضها للنقد في وقت ظهورها أو بعدها وتمت مراجعة بعضها أو مناقضته من قبل أصحاب النظريات أنفسهم . من هذه النظريات ما هو في الستينات والسبعينات من القرن الماضي وهذه النظريات هي :

أ . نظرية التحديث

ب. نظرية التنمية الاقتصادية

ج. نظرية الثقافة السياسية.

أما النظريات التي ظهرتفي نهاية الثمانينات لأن الحديث أصبح مركزاً على التحول الديمقراطي وبناءً الديمقراطية كثيرة من اهمها نظرية الديمقراطية أولاً:

---

(١)فيصل الرفوع، ، ومحمد المصالحة، **التنمية السياسية المفهوم والمكونات والأطراف المشاركة (التنمية السياسية في الأردن)**، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية، عمان، ص ٨.

نظرية التحديث

يقوم الإطار الفكري لهذه النظرية على أساس تقسيم المجتمعات إلى "مجتمعات تقليدية" وهي المجتمعات المتخلفة و"مجتمعات حديثة " وهي البلدان المتطورة والإيمان بتصور خطي مستقيم وحتمي للتطور التاريخي يسير بالمجتمعات من التقليدي إلى الحداثة وهو المقابل الليبرالي للنظرية الماركسية القائلة آنذاك بوجود حتمية تاريخية أخرى تنتقل بموجبها المجتمعات الرأسمالية إلى الاشتراكية إلى جانب هذا السياق النظري العام تتميز نظرية التحديث بسمتين هما : العمومية والشمول لأن التحديث مفهوم شامل يتناول التنمية السياسية كوحدة واحدة شاملة للمجتمع بأسرة من دون التركيز على العوامل الخارجية من حيث إنها تقوم بدور كبير في نقل المجتمعات المعنية من التقليد إلى الحداثة وتحقيق التنمية السياسية نتيجة لذلك شدد اشهر القائلين بهذه النظرية وهو "ديفيد أبتر" على التفريق بين التنمية والتحديث فالتنمية تقتضي إن عملية التصنيع يتبعها وينجم عنها تغير في مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراكز والأدوار الاجتماعية بصورة عقلانية متدرجة تنقل المجتمع من التقليد إلى الحداثة عبر مراحل متتالية تختلف فيما بينها من حيث مبادئ التدرج الاجتماعي وفي توزيع المراحل والأدوار الاجتماعية السائدة في كل منها إلى أن تبليغ الطور الأخير طور الحداثة المتميز بسمات المجتمع الغربي الحديث يكون فيه بفعل عوامل متعددة على رأسها الحراك الاجتماعي انتماء الأفراد غير معتمد فقط على العلاقة بوسائل الإنتاج بل تحدده أيضا الإقامة وأساليب الترفيه والتسلية والقيم المادية الاستهلاكية والمعنوية والأخلاقية وبصفة عامة سلسلة من "مصالح مرتبطة بالمراكز الاجتماعية " تؤدي إلى تشكيل " مجموعات مصلحيه متخصصة " عندئذ يتجه الوعي الطبقي نحو الزوال ويسود " نظام وظيفي " أو " مهني " تكون فيه النخب مجتمعة بمركز وظيفي متخصص تحدده الكفاءات والتعليم والتربية ونوعية التكوين والقيم المرتبطة بكل هذا وهي كلها من خصائص الحداثة [١].

أن التحديث السياسي عند أنصار المذهب التنموي هو " نقل الأدوار المهنية والتقنية والإدارية والمؤسسات إلى مجتمعات غير صناعية " يعد التحديث في هذه النظرية أنه تحت تأثير مجتمع صناعي .

---

(١) ريتشارد هيجوت, مرجع سابق , ص ص ٥٣- ٥٦.

• نظرية الثقافة السياسية

أشهر الباحثين وواضعي مقومات هذه المدرسة غابرييل الموند المنتمي في الوقت نفسه إلى المدرسة الوظيفية في العلوم السياسية يعتقد(الموند) أن أي ثقافة من الثقافات تضم ثلاثة جوانب جانب معرفي يتعلق بمعارف المرء عن النظام السياسي وجانب شعوري يخص التعلق الشخصي بالقادة والمؤسسات وجانب تقييمي يشمل الأحكام والآراء التقنية عن الظواهر السياسية . ومنة يمكن تعريف الثقافة السياسية بأنها مجموع ما يملكة الفرد من معارف عن النظام السياسي ومشاعر إيجابية أو سلبية نحو القادة والمؤسسات وأحكام تقييمية بشأن الظواهر والعمليات السياسية للثقافة السائدة في مجتمع من المجتمعات باعتبار أن هذه الجوانب تشكل جملة متناسقة الأجزاء .و يعود تاريخ هذه المدرسة إلى نهاية الخمسينيات من القرن الماضي لمّا قام (الموند وفيربا) في فترة ١٩٥٨ – ١٩٦٣ بتحقيق شمل خمسة بلدان هي أمريكا وبريطانيا والمانيا وإيطاليا والمكسيك وسئل فيه ٥٠٠ شخص , كان موضوع دراسة في الحقيقة البحث في الثقافة " المدنية " تحديدا وليس السياسية ويعني دراسة الثقافة السياسية تساعد على تنمية الديمقراطية أو تعرقلها .[١]

وفي تحليله للثقافة السياسية ميز (الموند) بين ثلاثة أصناف منها (ثقافة محلية) و (ثقافة التبعية) و (ثقافة المشاركة) الثقافة المحلية تكون متجهة نحو الأنظمة الفرعية المحلية مثل القرية والعشيرة والقومية والمنطقة من دون النظام السياسي وثقافة التبعية أو الخضوع تجعل الناس يعلمون بوجود النظام السياسي لكنهم يأخذون منة موقفا سلبيا ينتظرون منافعه ويخشون تجاوزاته ولا يرون أنفسهم قادرين على التأثير فيه أما ثقافة المشاركة فهي على النقيض من ذلك منها يعتقد المواطنون أنة باستطاعتهم أن يؤثروا في سير النظام وفي العملية السياسية بطرق ووسائل شتى كالانتخابات والمظاهرات والعرائض وتنظيم الجماعات الضاغطة[٢].

في نظر الموند كل صنف من الثقافة السياسية يقابلة نوع من البنية السياسية أي نظام حكم خاص به فالثقافة المحلية تكون في نظام غير ممركز تماما فيه لا مركزية واسعة وظاهرة وثقافة الخضوع في نظام ممركز سلطوي وثقافة المشاركة في نظام ديمقراطي .أن التطابق بين الثقافة السياسية وبنية النظام السياسي ضرورية عنده لاستقرار النظام وعملة بشكل جيد والتعاون بينهما يسيئ إلى النظام ويهدد استقراره .

---

(1) Almond G.&powell B.Comparative polititcs: a developmental Approach،Boston:little brown and Co ،1966

(٢)الرفوع و المصالحة، مرجع سابق، ص ٩.

الموند أوضح أن ما حدده من أصناف الثقافة السياسية هو نماذج مثالية لا توجد بصورة خالصة في أي نظام من الأنظمة الملموسة في هذه نجد مزيجا من الثقافات الثلاثة [١].

وجهت انتقادات عديدة لنظرية الثقافة السياسية كما قدمها أصحابها كل منهما شمل وجها من وجوهها مما عيب عليها خلفية واضعيها وتفضيلهم لنماذج بلدانهم وترددها بشأن الأسبقية في ثنائية الديمقراطية والمجتمع المدني غير أن هذه النظرية لم تكن من غير فائدة لأنها فتحت حقل البحوث في الثقافة السياسية لرصد العلاقة بينها وبين الديمقراطية في ما يخص البلدان العربية بحكم الارتباط القوي بين الثقافة السياسية والثقافة بوجه عام من جهة ولجوء البعض من دعاة هذه المدرسة إلى التاريخ لتفسير طبيعة الثقافة السياسية السائدة ضمن مجتمع معين في زمن معين وعندما تبين أن البلدان العربية تبدي مقاومة شديدة للديمقراطية في عالم تزايدت فيه تجارب التحول الديمقراطي واتسع نطاقها وكثرت الدراسات السياسية والاجتماعية حولها و كان من الطبيعي أن يقبل العديد من الباحثين من العرب وغير العرب على النظر في الثقافة العربية الإسلامية خاصة من جهة اتفاقها أو تناقضها مع الديمقراطية وانقسموا في ذلك من ضرورة لانتشار القيم الديمقراطية ومفاهيمها من أمثال المواطنة والمساواة والتعددية وقيمة الفرد وحريته في المجتمع وحقوق الإنسان وحريات الفكر والتفكير وما شابة لذلك لقيام الديمقراطية وتوطيدها

جـ :نظرية التنمية الاقتصادية

هذه النظرية تطبيق لمقولات المدرسة السلوكية الشاملة في العلوم الاجتماعية على علم السياسات عامة والعلاقات بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية خاصة.

يرى القائلون بنظرية التنمية الاقتصادية أن توسيع التصنيع والتحديث وتزايد نطاق التعليم وارتفاع مستوياته وزيادة التمرين ونشاطات الإعلام تزيد النظام فاعلية وشرعية بالنتيجة فيما يخص التركيبة الطبقية للمجتمع وتدرج شرائحه يركزون على نمو الطبقة الوسطى وتعاظم دورها في المجتمع ذاهبين إلى أن تحقيق التنمية الاقتصادية بما تعنيه من مستويات عالية في التعليم والتمرين وتزايد الدخل الفردي وتغير أنماط المعيشة وتبدل القيم الاجتماعية والثقافية والسياسية تؤدي إلى نشوء طبقة وسطى تملك روحاً مدنية عالية مهمته سير الشأن السياسي واحوالة راغبة في أن يكون أصحاب الوظائف العامة في مستوى المسؤوليات المسندة إليهم ومطالبة باختيار الأشخاص الملائمين المنتخبين منهم والمعنيين فالطبقة الوسطى تنسب إليها فضائل الروح المدنية وروح المشاركة والمبادرة والنقد والمحاسبة والمطالبة وأي ثقافة ديموقراطية لا يستطيع النظام تجاهلها .

---

(١) بيرتراندبادي, مرجع سابق ، ص ص ٥٣- ٥٤ .

اتفق أصحاب هذه النظرية على عدة أمور: أولها دور الطبقة الوسطى في تحقيق التحول الديمقراطي واختلفوا في أمور أخرى منها أهمية هذا الدور وقوته ونوع العلاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية أقوى المدافعين عن هذه النظرية هو "سيمور مارتن" ليبست قال أن هناك علاقة إيجابية طردية ومباشرة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية مؤكداً أن العامل الاقتصادي هو سبب استقرار الديمقراطيات الغربية وبينما ذهب آخرون في مقدمتهم صامويل هنتجتون بدون إنكار دور الطبقة الوسطى في قيام الديمقراطية ممكنة والزعامة السياسية تجعلها حقيقية أو فعلية.

نتائج الدراسات الخاصة بالبلدان المعنية بمسألة الديمقراطية كان فيها ما يتفق مع نظرية التنمية الاقتصادية وما يناقضها فهناك بلدان منها الهند وسريلانكا حققت قدرا من الديموقراطية لفترات طويلة وهي بلدان زراعية اكثر منها صناعية وهنا نستطيع أن نقول أن التنمية الاقتصادية ليست شرطا لا غنى عنه للممارسة الديمقراطية وهناك بلدان عديدة أخرى من أمثال نيجيريا والمكسيك وتايلاند وكوريا الجنوبية أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية متفقة مع مقولات هذه النظرية. وفي البلدان العربية سجل تناقض بين مستويات التنمية وبوادر التحول الديمقراطي.

إذ أن أكثر من نصف السكان بمناطق مدينية غالبية الرجال فيها متعلمون ونسبة الطلبة مقارنة بإجمالي السكان في العديد من البلدان العربية ليست أقل من نسب الدول الأوروبية من جهة الدخل وحجم الطبقة الوسطى تضخمت بشكل ملحوظ ومع ذلك لم تستجيب هذه المراكز الاقتصادية والاجتماعية الجديدة والحديثة على توقعات نظرية التنمية الاقتصادية أي تحديث ولا حداثة في المجتمعات ولا أي شيء مما يمكن تسميته توجها ديمقراطيا في أنظمتها إذا في البلدان العربية هناك إخفاق لنظرية التنمية الاقتصادية هذه النظرية كما تقدم تشدد على دور التمدين وزيادة حجم الطبقة الوسطى باعتبارها حاملة للتجديد والتحديث في المجال الاجتماعي وفي الثقافة السياسية وفي الموقف من الشأن السياسي وما ينجم عن ذلك من ضغط باتجاه الحداثة على مستوى النظام السياسي فإن الجهود التنموية المبذولة في البلدان العربية طول عقود من الزمن لم تنتج أي شيء من هذا.

نظرية الديمقراطية أولاً:

هذه النظرية قيض النظرية السابقة انطلاقاً من دراسات عن بلدان عديدة فقيرة متقاربة المستوى من حيث الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لكنها مختلفة في أنظمتها السياسية بعضها

أخذ بقدر معين من الديمقراطية وبعض آخر ظل خاضعا لأنظمة سلطوية لاحظ عدد من علماء السياسة في مقدمتهم سيغل وفاينز شتاين وهالبرين أن الديمقراطيات الفقيرة حققت نموا لا يقل سرعة وحجما عما حققته الاتوقراطيات الفقيرة وتفوقت الأولى على الثانية في الأداء وحسن التسيير كما أنها لم تقع فيما وقعت فيها الاستبداديات الفقيرة من إفلاس فالكوارث كالمجاعات والأوبئة الفتاكة وانتشار الفساد وتفاقم البطالة كانت من نصيب الحكومات العسكرية في أمريكيا الجنوبية وإفريقيا والدول الشيوعية وفي أوروبا الشرقية في أفريقيا واسيا ويلاحظ أن البلدان التي خاضت تجربة ديمقراطية لفترة مثل الهند كانت أفضل حالاً من اتوقراطيات انغولا والكونغو وزيمبابوي سواء في معدلات نمو الاقتصاد الوطني ونمو الدخل الفردي أو مقاييس الرفاهية الاجتماعية وأحوال المعيشة والصحة والتعليم ونوعية الإدارة والخدمات .

نتائج هذه الدراسات حملت أصحابها على التصدي بنقد شديد لنظرية التنمية الاقتصادية ومعاكستها بتقرير أسبقية الديموقراطية على التنمية الاقتصادية وكان السبب الأكبر الذي قدموه ضد التنمية الاقتصادية أنها وطدت الاستبداد وأطالت عمره وأجلت قضية الديموقراطية ذلك أن في مقولة التنمية أولا إقصاء لقضية الديموقراطية وغض البصر عن ممارسات أنظمة سلطوية رفعت شعار التنمية الاقتصادية واعتلت به لاستبعاد المطالب الديمقراطية داعية إلى حشد القوى وتعبئة الجهود الوطنية كافة من حول النظام لتحقيق التنمية .

أما أسباب تفوق الديمقراطيات على غيرها في الأداء والتنمية يعود الى عوامل أهمها بنية النظام الديمقراطي ومؤسساته لانها تفسح المجال لمحاسبة شعبية مستمرة وفعالة في الأسفل من ناحية والتوازن ورقابة متبادلة بين المؤسسات والسلطات في الأعلى من ناحية أخرى فالضغط الشعبي عن طريق الانتخابات الحرة الدورية المغَيرة للحكام وعن طريق النقد والتحرك من خلال منظمات المجتمع المدني يجعل الحكام يقدمون الكفاءة والجدارة على المحسوبية ويحمل النخب السياسية على تحسين البرامج الاقتصادية والسعي من أجل الأداء والفعالية في ما يخص مؤسسات الدولة وسلطاتها يذكر أصحاب النظرية أن الديمقراطية عدو التركيز في السلطات واحتكارها وأنها تقوم على توزيع السلطة والتوازن بين المؤسسات والتأثير المتبادل فيما بينها خاصة منها السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية فيصبح التصحيح والتعديل والتحسين ممكنا وضرورة دائمة لتسيير الشؤون العامة ثم أن الديمقراطيات في نظر القائلين بأسبقيتها تعمل بمبدأ الشفافية .

في العقدين الأخيرين منذ نهاية الثنائية القطبية قل الحديث عن التنمية السياسية وأصبحت مفاهيمالديمقراطية والتحول الديمقراطية والانفتاح الأكثر رواجا وترددا ً في اللغة السياسية

المتحدثة عن بلدان العالم الثالث واتجهت أبحاث جزء كبير من علماء السياسة إلى وضع نظريات التحول لنمو الديمقراطية وتوطيدها وخصص للبلدان العربية قدر لا بأس به من هذه الدراسات غير أن مصير نظريات الانتقال لن يكون مصيرها افضل من مصير نظريات التنمية السياسية.

المبحث الثاني

مفهوم الاستقرار السياسي

من خلال الاتجاهات الثلاثة التي عرفت الاستقرار السياسي كما ذكر في الإطار المنهجي بشكل مفصل يتبنى الباحث تعريف واحد من هذه الاتجاهات وهو الاتجاه الثاني ويشير إلى" غياب التغيير المتكرر في الحكومة فالنظام غير المستقر سياسيا هو ذلك النظام الذي يشهد تغييرات وزارية متعددة (سواء على مستوى رئيس الوزراء أو على مستوى أعضاء مجلس الوزراء) كل عام بالرغم من عدم تغيير النظام السياسي بشكله الكامل"[(١)].

أما عن المؤشرات التي تتبناها الدراسة هي الاستقرار الحكومي ويتم قياس هذا المؤشر من خلال المؤشرات الفرعية التالية:

١- التغيير الوزاري (الحكومي) ويقصد به تغيير الوزارة من خلال تغيير شخص رئيس الوزراء تحديداً وفقًا للقانون وبموجب كتاب تكليف سامي.

٢- التعديل الوزاري هو التغير الذي يمس أعضاء مجلس الوزراء (الحكومة) باستثناء رئيس الوزراء ويشمل التعديل الوزاري دخول أعضاء جدد إلى مجلس الوزراء أو خروج أعضاء منه، وكذلك عملية إعادة توزيع الحقائب الوزارية بين اعضائة ,وهناك تعديل جوهري يمتد ليشمل نصف أعضاء مجلس الوزراء أو أكثر.

هناك عوامل كثيرة تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي يمكن تحديدها بالشكل التالي:

العوامل المؤثرة في ظاهرة الاستقرار السياسي.

هناك عوامل داخلية وعوامل خارجية تؤثر على ظاهرة الاستقرار السياسي.

- **العوامل الداخلية**

أ. **العوامل السياسية – والتي ترتبط ببعض النواحي السياسية واهمها :**

١- **القيادة السياسية** : يظهر دور هذا العامل بصورة خاصة في حالة البلدان النامية حيث يتراجع دور المؤسسات لصالح دور مؤثر للقيادة السياسية ,وقد لعبت القيادة الهاشمية دوراً محورياً في الاستقرار السياسي في المملكة الاردنية الهاشمية من سمات تتمتع به من شرعية دينية وسياسية .

---

(١) ريتشارد هيجوت , مرجع سابق , ص ص ٢٢٣ – ٢٢٤.

٢- **الأحزاب السياسية:** تعد الأحزاب السياسية عاملاً من عوامل الاستقرار انطلاقاً من أن الحزب يحل محل المؤسسات السياسية في حاله ضعفها أو عدم وجودها وينظر لها أيضا عامل من عوامل عدم الاستقرار إنطلاقاً من أن هذه الأحزاب إنما تعمل على تقسيم الولاء وتقديم المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

٣- **المعارضة:** تعتبر المعارضة في الديمقراطيات الغربية حقاً من حقوق التعبير عن الرأي, أما في دول العالم النامي تظهر المعارضة باعتبارها عاملاً من عوامل عدم الاستقرار عندما تأخذ هذه المعارضة طابع الهدف (معارضة لاجل المعارضة فقط) .

ب. العوامل الاجتماعية والاقتصادية

١. **البطالة:** أن خطورة البطالة في انتشارها خاصة بين المتعلمين والشباب تؤدي إلى عدم استقرار سياسي لان الشخص الذي يعاني من البطالة يعبر عن استيائه بطريقة عنيفة تهدد الاستقرار السياسي(١).

٢. **التنمية الاقتصادية** :تعرف التنمية الاقتصادية بأنها قدرة الدولة على تحقيق معدلات للنمو دخلها ونصيب الفرد من هذا الدخل بحيث يكون ذلك مصحوباً بتغيرات جذرية في هيكلها الاقتصادي وتؤثر عملية التنمية الاقتصادية على الاستقرار السياسي ويظهر من ناحيتين ناحية يظهر من خلالها مدى مراعاة هذه العملية للبعد الاجتماعي فيها وتلبية متطلبات المجتمع وأيضا تلبية المتطلبات الدفاعية للدولة أي مدى عدالة توزيع أعباء وعوائد هذه العملية ومن ثم قد يظهر التهديد للاستقرار السياسي كنتيجة لعملية التنمية الاقتصادية في حال إغفال هذا البعد الاجتماعي بما يؤدي إلى تفاوت متزايد بين الأغنياء والفقراء .

٣. **الفقر:** يؤثر هذا العامل بشكل مباشر لانه يتمثل في نظرة العداء لدى الفئات الفقيرة المحرومة تجاه النظام السياسي باعتباره من وجهة نظرهم مسؤولا عن معاناتهم وعدم تحقيق الأمن الوظيفي والعدالة لهم وتعبر هذه الفئات عن عدائها في اغلب الاحيان بصورة عنيفة تأخذ مختلف أشكال العنف كما أنها تؤثر بشكل غير مباشر وذلك بحال اللامبالاة تجاه النظام فيظهر من خلال ما تتركة هذه الحالة من آثار سلبية على الولاء للنظام ومساندته وهو ما يمهد الطريق للإطاحة بذلك النظام .

---

(١)عبد المجيد العزام ، مرجع سابق، ص ١١٥.

ت. العوامل الثقافية:

يشير تعبير العوامل الثقافية في أحد جوانبه باعتبارها من العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي إلى التعدد الثقافي داخل المجتمع على أساس اللغة أو العرق أو الدين أو الطائفة ويبدو من الصعوبة الحديث على مستوى الواقع عن مجتمع متجانس تماما إذ لا يكاد يخلو أي مجتمع من المجتمعات من فئات متميزة بناء على معايير مختلفة وينصرف الحديث هنا أساساً إلى دور الاقليات في الاستقرار السياسي حيث تعرف الأقلية بأنها (جماعة تشترك في واحد أو اكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها تنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشا لدى أفرادها وعي بتمايزهم في مواجهة الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والاقتصادي ضدهم مما يؤكد تضامنهم ويدعمه) ومن هنا يبرز دور القيادة في القدرة على توجيه الثقافات داخل المجتمع باتجاه يخدم الاستقرار والأمن الداخلي لدعم ومؤازرة التجانس وتهميش الفوارق مع احترام الخصوصية لكل ثقافة وعدم التضيق عليها والمجتمع الاردني مجتمع متجانس لا توجد تعدد ثقافي قد يكون موثراً على استقرار النظام السياسي[١].

العوامل الخارجية:

ويقصد بالعامل الخارجي أي تلك العوامل النابعة من البيئةالدولية:

أ. الدول المؤثرة في النظام الدولي:

ويتمثل هذا العامل من خلال تدخلات مباشرة وغير مباشرة بالنسبة لتدخل غير المباشر هو توفير الدعم للحكومات التي تنسجم سياساتها مع أهداف ومصالح هذه الدول سياسياً واقتصادياً وعسكرياً أما الصورة الأخرى للتدخل غير المباشر للدول الكبرى بما يمثل تهديدا للاستقرار السياسي فتتمثل في دعم أحد أطراف النزاع عند وجود نزاع ما بما يعمل على حفظ التوازن بين أطراف النزاع وبالحفاظ على حالة عدم الاستقرار مدة أطول إلا أن الصورة الأخطر للدور غير الاستقراري الذي تلعبه القوى الدولية فيتمثل في التدخل المباشر لإقصاء نظام قائم أو إسقاط حكومة لا يتفق وجودها مع مصالح هذه القوى كإسقاط نظام حكم صدام حسين عام ٢٠٠٣ ويظهر هذا الدور واضحا في حالة ضعف الوحدة الوطنية وعدم الانسجام الداخلي وانتشار مظاهر الفساد وعدم الاتزان في السياسة الخارجية تجاه الإقليم والعالم وعدم القدرة على صون المجتمع الداخلي فهي بيئة صالحة للتدخل الخارجي في حين أن هناك دول صغيرة الحجم تحافظ على وحدتها فشل فيها التدخل الخارجي مثل كوبا وفنزويلا إلا أن الانفتاح على العالم بطريقة غير متزنة وغير

---

(١)الرفوع ، والمصالحة، مرجع سابق، ص ٩.

عقلانية قد تؤدي تخلخلات داخلية وقيام مقارنات بين الداخل والخارج لا تعتمد الواقعية وبالتالي تظهر فوارق كبيرة بين الآمال والطموحات والإمكانات وقد تجبر البلد على إنتاج سياسات ناجحة في الخارج لا تلائم الداخل .

ب. طبيعة النظام الاقتصادي الدولي.

يعتبر أحد أهم أسباب حالة عدم الاستقرار السياسي التي قد تعيشها البلدان النامية إذ يقوم هذا النظام أساساً على تأمين ازدهار المراكز الرأسمالية العالمية من خلال إفقار البلدان النامية وتعمق تخلفها عبر آليات التخصص الدولي في العمل المتضافر مع حالة التبادل اللامتكافئ بسبب تدهور شروط التبادل التجاري ما بين تلك المراكز والدول النامية لصالح الأولى وهو ما يؤدي إلى تعميق مديونية الأخيرة لمواجهة متطلبات التنمية الملحة فيها وهو ما يظهر في النتيجة في شكل أزمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تهدد الاستقرار السياسي في هذه الدول النامية.

عوامل الاستقرار الحكومي في الأردن

إن نظام الحكم في الأردن هو من أنظمة الحكم المستقرة كونه نظام نيابي ملكي وراثي . يؤكد الفصل بين السلطات في الأردن مع وجود تداخل فريد في العلاقة بينها على قوة أسلوب إدارة الدولة ويعطيها ميزة فريدة تمكنت من خلالها إدارة كافة مناحي الحياة في البلاد. يأتي تفعيل الديمقراطية في الحياة السياسيةالأردنية استمراراً لنهج القيادة المتطلع إلى حكم يقوم على الشورى والتعددية السياسية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وهذه نقطة قوة تمتاز بها القيادة الأردنية لا سيما وأنها تواكب تطلعات المجتمع الدولي. يلتزم الأردن بمفهوم الأمن القومي العربي وميثاق الجامعة العربية ويحترم رأي كل دولة عربية في اختيار نظامها السياسي وطموحات شعبها. تمتاز الدبلوماسية الأردنية بالعقلانية والوسطية والاعتدال وهذا مكنها من تحقيق مكاسب كبيرة للأردن ومنحها نقاط قوة باستمرار. يأتي إقرار الميثاق الوطني كداعم للدستور الأردني في تنظيم الحياة السياسية والحزبية في البلاد، ويعتبر نقطة التقاء لكافة القوى السياسية في المملكة .

- هناك عوامل داخلية وخارجية أثرت على الاستقرار السياسي في الأردن من أهمها:

- **العوامل الداخلية:**

أ. القيادة الهاشمية

مثلت القيادة الهاشمية وعبر تاريخها الطويل أحد أهم عناصر الاستقرار السياسي في الأردن وأحد أسباب استمرار وجود الأردن خلال الفترات العصيبة التي مرت على الأردن وبعد استلام الملك عبد الله الثاني بن الحسين سلطاته الدستورية وتمتعه بالشخصية القوية وتميزه أيضاً من خصال وعمل متواصل وقربة من أبناء الشعب وبذلة الجهود المستمرة لخدمة الأردن والأمة وحرصه الأكيد على مستقبلهم وهمومهم وآمالهم جعل فيه شخصية قيادية فريدة ولقد استطاع الملك بما يتمتع به من إقامة روابط خاصة مع أهم عاملين للاستقرار في الأردن وهي العشائر والجيش وحرصه على فئة الشباب وتواصله مع أبناء الشعب الأردني من شتى الأصول والمنابت .

ب. التركيبة السكانية:

يظهر المجتمع الأردني بدرجة عالية من التجانس فيما يتعلق بالتركيبة السكانية ويظهر ذلك من حقيقة أن الأغلبية العظمى من السكان هم عرب مسلمون والى جانب هذه الأغلبية توجد من الناحية العرقية الأقلية الشركسية والشيشانية التي تشترك مع الأغلبية بالدين ومن الناحية الدينية هناك الأقلية المسيحية التي تشترك مع الأغلبية بالعروبة إضافة إلى كون الغالبية العظمى من سكان الأردن مسلمون سنة بنسبة تقدر بـ (٩٥) %[1] من مجموع السكان بناءً على كل ذلك تبدو التركيبة السكانية للأردن من الناحية لنظرية وبناءً على ذلك التجانس النظري بمثابة عامل من عوامل الاستقرار السياسي.

ت. الجيش والأجهزة الأمنية:

يظهر عند مقارنة الجيش الأردني بجيوش الدول المجاورة ضعف القدرات العسكرية المادية لهذا الجيش سواءً من حيث الإنفاق أو التسليح مقارنة مع الجوار على الرغم من أن حجم هذا الإنفاق يزيد عن بعض الدول المجاورة عند النظر إليه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكن رغم ذلك إن الجيش الأردني أثبت قوته من خلال الفترات التي مرت على الدولة الأردنية كأحداث ١٩٥٧ وأحداث ١٩٧٠ بالإضافة إلى الحروب التي خاضها الجيش العربي (١٩٤٨ , ١٩٦٧ ,

---

(١) أمين عواد مهنا ، **التربية الوطنية** , مرجع سابق، ص١٨١.

١٩٧٣)[٢] والتي أثبتت الدور المحوري للجيش كأحد أهم عناصر الاستقرار السياسي في الأردن . ويمكن إرجاع هذا الدور الداعم للنظام من قبل الجيش إلى مجموعة من العوامل يتجلى أهمها في طبيعة تركيبة الجيش والذي يسيطر علية الأردنيون الذين يتصفون بارتباطهم الشديد بالعرش الهاشمي وإخلاصهم له . بالإضافة إلى دور الملك عبد اللهالثاني داخل الجيش تحديداً والذي ينطوي على كثير من الاحترام فالملك بحكم دراسته في الكلية العسكرية في ساند هرست وخدمته في الجيش الأردني عزز ذلك من طبيعة العلاقة بين الجيش والملك [١].

ث. الأحزاب والقوى السياسية:

تعود بدايات نشأة الأحزاب في الأردن إلى عهد الإمارة وأول حزب في شرق الأردن هو حزب الشعب الأردني وظهر الدور الفاعل للأحزاب السياسية الأردنية منذ عام ١٩٥٥ وبصورة عامة فلقد مثلت الأحزاب السياسية الأردنية خلال تلك الفترة عاملا من عوامل عدم الاستقرار وأدت سياستها وخصوصا بعد وصول الحزب الوطني الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي إلى الحكومة برئاسة السيد سليمان النابلسي عام ١٩٥٦ إلى الوصول بالبلاد إلى حالة أزمة تجلت بإقالة الحكومة واتهامها من قبل الملك بالسعي نحو قلب النظام الملكي ومن ثم إلغاء الأحزاب منذ عام ١٩٥٧ حتى عام ١٩٩٢ ومع صدور قانون الأحزاب الأردني رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢ في أعقاب التحول الديموقراطي الذي شهده الأردن منذ عام ١٩٨٩ حيث تم تشكيل ٣٤ حزباً سياسياً والى الآن مستمرة تشكيل الأحزاب حيث عدل قانون الأحزاب إلى رقم (١٩) ٢٠٠٧ حيث تراجع عدد الاحزاب السياسية في الآردن الى ١٤ حزب سياسي كما تشير وزارة الداخلية [١] .

ج. مساهمة الأحزاب في صنع القرار:

١. أن ابرز النتائج التي ظهرت من مشاركة الأحزاب في الانتخابات هو التراجع المتزايد للتعددية السياسية والحزبية في البرلمان مما أدى إلى إضعاف موقع الحزب في الحياة السياسية وليس فقط على الصعيد البرلماني .

٢. انحصار وزن الأحزاب السياسية ولا سيما المعارضة منها في البرلمان والحضور الضعيف لها في المجالس البلدية والمؤسسات المهنية والنقابية وغيابها عن قيادات معظم المنظمات غير الحكومية مما أدى إلى تنامي دور العلاقات والمؤسسات غير

---

[٢] موقع , www.arab.com

(٣) محمد عبد الكريم وآخرون، **التربية الوطنية**، الجامعة الهاشمية، الزرقاء، الأردن،٢٠٠٨, ص١٣٦.

(١) وزارة الداخلية , www.moi.gov.jo

الحزبية ولا سيما العشائرية والشلل السياسية والزعامات الفردية مما أدى إلى تنامي دور النقابات المهنية من أجل ملء الفراغ السياسي عن طريق الانخراط أكثر فأكثر في النشاط السياسي.

٣. إن تأثير الأحزاب ما زال غير فاعل في صنع القرار على الساحة الأردنية الداخلية والخارجية وأظهرت النقابات المهنية والتنظيمات الشبابية تأثير أكثر فعالية منها ولذلك يمكن القول أن التجربة الحزبية الجديدة لا تزال في بداياتها خاصة أنها جاءت بعد أنقطاع طويل وخير دليل على ذلك اندماج الأحزاب ببعضها البعض .

٤. إن الفكر العربي لم يتبلور بشكل أساسي في المجتمع الأردني وما زالت معظم الأحزاب شخصية وليس لها أهداف أو برامج محددة وواضحة .

العوامل الخارجية:

هناك عوامل إقليمية وعوامل دولية:

١. العوامل الإقليمية:

أ. **العلاقات العربية– العربية:** يمكن القول أن طبيعة تأثير العلاقات العربية – العربية على الاستقرار السياسي للأردن تتسم بالحياد بمعنى أن هذه العلاقات قد أثرت في فترة من الفترات وفي ظل ظروف معينة باتجاه يعزز عدم الاستقرار السياسي وفي المقابل وفي فترة أخرى وفي ظروف أخرى أدت هذه العلاقات إلى تعزيز الاستقرار السياسي للأردن مثل حكم الهاشميين في العراق والمد القومي بزعامة جمال عبد الناصر والحرب الأهلية اليمنية والدعم العربي للفلسطينيين ومجلس التعاون الخليجي وتوتر العلاقات السورية العراقية[(١)] .

ب. **أزمة وحرب الخليج** : تبدو أزمة الخليج التي بدأت بالحرب العراقية الإيرانية ودخول القوات العراقية إلى الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ وما ترتب عليها من نشوب حرب الخليج الثانية في ١٧/ ١/ ١٩٩١ لإخراج القوات العراقية من الكويت تبدو وثيقة الصلة بموضوع العلاقات العربية – العربية وفيما يتعلق بالأردن تحديدا أو استقراره السياسي أدت حرب الخليج إلى حدوث استقطاب حاد داخل الوطن العربي ما بين (دول التحالف) وهي التي انضمت إلى التحالف الدولي الذي عمل على إخراج العراق من الكويت ودول رفضت الانضمام إلى هذا التحالف وسميت بدول الضد ونظر إليها باعتبارها مؤيدة للاجتياح العراقي للكويت وأعتبر الأردن من ضمن هذه

(١) أحمد الربابعة. **الشخصية الأردنية سماتها وخصائصها دراسة في طبيعة المجتمع الأردني**، الجامعة الأردنية، عمان،١٩٩٩, ص ٧٧.

المجموعة برغم تأكيده الرسمي بأنة لا يؤيد الخطوة العراقية وإنما يرفض التدخل الأجنبي في الأزمة ويدعو إلى حل عربي لها وبالنسبة إلى حرب الخليج الثالثة أكد الملك عبد الله الثاني إن الحرب على العراق ستنزل بالشرق الأوسط أمور متعددة لأحوالها ولم يكن الأمر متعلقا قط بالوقوف مع الجانب الرابح أو الجانب الخاسر بل أتخذ موقف عقلاني يسمح للأردن بأن يبحر في العاصفة ويخرج منها بأقل الأضرار مع المحافظة في الوقت نفسه على مصالحه الحيوية مع أمريكا وصيانة الاستقرار الداخلي .

ج. **الصراع العربي– الإسرائيلي**: يمكن القول إن طبيعة تأثير الصراع العربي– الإسرائيلي في الاستقرار السياسي للأردن تخضع في الواقع لمجموعة من العوامل والمحددات ومن ثم فقد أتسم هذا التأثير بكونه ذا طابع مزدوج إيجابي وسلبي تبعا لتلك العوامل المؤثرة أو المتأثرة بهذا الصراع فمن ناحية يظهر تأثير الصراع العربي – الإسرائيلي في الاستقرار السياسي للأردن من خلال دورة في تحديد طبيعة العلاقات العربية - العربية وبالتالي تأثير هذه العلاقات في الاستقرار السياسي للأردن .

ويبقى التأثير الأخطر للصراع العربي – الإسرائيلي على الاستقرار السياسي للأردن من خلال تأثير هذا الصراع على العامل الديمغرافي للأردن ويمكن القول إن الهجرات المتتالية من فلسطين إلى الأردن قد مثلت تهديدا للاستقرار السياسي للأردن من خلال مقولة (الوطن البديل) والتي ترى في الأردن وطنا للفلسطينيين رغم توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل التي ستساهم بالاستقرار السياسي فإذا ما حافظ الطرفين على إدامتها واستمرارها فتكون عامل عدم استقرار في حالة انهيار هذه المعاهدة.

٢. العوامل الدولية:

أما فيما يتعلق بمراحل النظام الدولي وتأثيره على الاستقرار السياسي للأردن فيبدو من الطبيعي أن الاهتمام ينصب هنا على طبيعة النظام الدولي منذ استقلال الدولة الأردنية ١٩٤٦ وبالتالي فأننا نميز هنا بين مرحلتين للنظام الدولي فيما يتعلق بتأثير طبيعة هذا النظام على الاستقرار السياسي الأردني.

أ. **مرحلة الاستقطاب الدولي**:أرتبط الأردن في نشأته ببريطانيا معتمداً في وجودة وحتى عام ١٩٥٧ على المساعدات البريطانية ومن ثم الولايات المتحدة الأمريكية وقد أسهمت عدد من العوامل في تعزيز وضع الأردن من وجهة النظر الغربية عموما والولايات المتحدة خصوصا وتمثلت في الموقع الجغرافي للأردن حيث يظهر تأثير هذا العامل من ناحيتين تتعلق الناحية

الأولى بإسرائيل فقد نظر الغرب والولايات المتحدة خصوصا إلى الأردن باعتبارها منطقة عازلة بين إسرائيل والدول العربية التي قد تمثل تهديدا لها أما الناحية الأخرى فهي قريبة على الدول الخليجية بما تمثله هذه الدول من أهمية خاصة لدول الغرب بحكم مواردها من النفط .

مرحلة النظام الدولي الجديد[١]: يعرف النظام الدولي الجديد بأنة تغير هرم السلطة والقوة والقواعد التي تحكم العلاقات بين الدول في نظام توجد فيه العديد من الوحدات الدولية إلى جانب الدول ويرجع البعض بداية ما يسمى بـ النظام الدولي الجديد إلى العام ١٩٨٥ مع وصول الرئيس غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفييتي وتبنية لسياسات الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي إلا إن التغيرات الملموسة في طبيعة النظام الدولي قد ارتبطت في الواقع بحدثين تمثلا في حرب الخليج وانهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه إلى دويلات عام ١٩٩١ تبدو السمة الرئيسية للنظام الدولي الحالي الجديد ممثلة في الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي سواء كانت هذه الهيمنة مرشحة للاستمرار أم لا وإذا كان الأردن قد استفاد من حالة القطبية الثنائية المتنافسة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في تعزيز استقراره السياسي وخصوصا في فترة الخمسينيات والستينيات وامتدت إلى المرحلة اللاحقة السبعينيات والثمانينيات من خلال قدرته على المناورة للحصول على احتياجاته العسكرية من الولايات المتحدة دون الانتقاص من سيادته وهيبته في وقت أظهر فيه نوعا من الاستقلالية عنها فأنة يبدو من الطبيعي ومع انهيار الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي عموما أنة لم يعد هناك هامش للمناورة يمكن الاستفادة منه من خلال استثمار التنافس الأمريكي – السوفيتي بحيث أصبحت الولايات المتحدة قادرة على ممارسة الضغط بشكل اكبر لتحقيق مصالحها ولو كان هذا الضغط على دولة تعتبر حليفا تقليديا للغرب والولايات المتحدة كالأردن وهذا من شانة أن يضعف الدولة بسبب اعتمادها على المساعدات الخارجية لأنها ستنتهي مع انتهاء المصالح وهذا يتطلب أن تعتمد الدولة على مواردها وإمكانياتها مهما كانت متواضعة .

---

[١] سعد الدين حقي توفيق,**النظام الدولي الجديد** ,ط١ ,عمان ,١٩٩٩,ص ١٥

المبحث الثالث

طبيعة النظام السياسي الأردني

يعد النظام السياسي الأردني نظام نيابي ملكي وراثي حيث أن هذا النظام يقوم أساساً على صيغة الحكم الملكي الهاشمي وعلى تطبيق الدستور الذي يعد المرجعية الأولى في نظام الحكم وفي تكوين مختلف السلطات والأجهزة في المملكة وعمل على ترسيخ قواعد الحكم وتوزيع السلطات داخل المملكة.

والسلطات التي حددها الدستور ثلاث: تنفيذية، ويكون الملك على رأس هذه السلطة ويقوم بتنفيذ سياسة الملك مجلس الوزراء الذي يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال تنفيذ السياسة العامة للدولة.

أما السلطة الثانية فهي السلطة التشريعية وتتكون من مجلسي النواب والأعيان ويقوم الشعب بانتخاب مجلس النواب لتكوين أعضائه بما يساعد على الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية وضمان قيامه بكافة صلاحياته وفق ما تم تحديده، أما مجلس الأعيان فيتم تعينه من قبل الملك.

والسلطة القضائية التي تتمتع بنزاهة واستقلالية تامة عن مختلف السلطات الأخرى لأهميتها وأثرها في نجاح العدل والمساواة داخل المجتمع. وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وتصدر جميع الأحكام وفق القانون باسم الملك.

وقد صدرت للمملكة ثلاثة دساتير أساسية دستور عام ١٩٢٨م ودستور عام ١٩٤٧م وتعديلاته،[١] ودستور عام ١٩٥٢م ، ولتنظيم وتوزيع السلطات في المملكة صدرت العديد من القوانين والأنظمة التي تعمل على تنظيم الأوضاع السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية في المملكة. وتعمل مختلف السلطات على تحديث وتطوير هذه الأنظمة لتتناسب مع الأوضاع الاقتصادية في المملكة.

سمات النظام السياسي الأردني

---

(١) احمد زياد ابو غنيمه، ملامح الحياة السياسية في الأردن منذ العشرينات حتى التسعينات ط١،١٩٩١، ص١١٥.

أولاً : الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة ودينها الإسلام وهي حره مستقلة ملكها لا يتجزأ ولا يتنزل عن شيء منة وكرس النظام السياسي الأردني الانتماء العربي على أساس العمل القومي وهذا جاء تأكيداً على عروبة الدولة .

وسعت المملكة الاردنية الهاشمية وعبر تاريخها الطويل الى تحقيق مفهوم التعاون العربي العربي وترسيخ اركانه وحرصت على المشاركة التي تهم الأمه العربية.

ثانياً: الأردن دولة برلمانية : أكد النظام السياسي الأردني على أن النظام نيابي برلماني يقوم على وجود رئيس دولة (الملك) ومجلس نواب منتخب من قبل الشعب لضمان مشاركة الشعب في الحكم وبشروط تم تحديدها في الدستور النيابي ومجلس الأعيان الذي يتم تعيينه من قبل الملك.

ومن أجل خلق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أعطى حق حل مجلس الأمة للسلطة التنفيذية وأعطيت السلطة التشريعية حق سحب الثقة من الوزارة وإسقاطها وهناك مبدأ الفصل المرن بين السلطات .

ثالثاً: الأردن دولة ديمقراطية : أن الديمقراطية بذورها موجودة في النظام السياسي منذ بداية تأسيس إمارة شرق الأردن في آذار ١٩٢١.

كما أن الديمقراطية تستند إلى قواعد قانونية عامة في الدستور والقوانين العامة وطبيعة الحياة بالإضافة إلى أن الديمقراطية تستند إلى مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة.

والمملكة الأردنية الهاشمية ضمنت لمواطنيها هذه المفاهيم وتطبيقها من خلال حقوق الإنسان وحرية الشعب وأكد على ذلك اختيار الشعب لممثليهم في مجلس النواب.

بالإضافة إلى حرية الرأي وحرية الجماعات كما نص عليها الدستور . فالأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم.

رابعاً: الأردن دولة الاستقرار والثبات: يمتاز النظام الملكي بشكل عام بالاستقرار وذلك من خلال رؤية القيادة الواضحة والانتقال السلمي للسلطة والتفاف الشعب حول القيادة الأردنية وقدرة القيادة الهاشمية على تجنيب الأردن المخاطر والتهديدات العديدة التي واجهته.

واستطاع النظام السياسي الأردني ومنذ تأسيس الإمارة أن يثبت قدرته في المحافظة على الاستقرار رغم وجود الكثير من عوامل عدم الإستقرار والتي تعود لأسباب خارجية وأخرى داخلية.

واتضح ذلك في الإحصائية التي نشرتها الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٩/١١/١ حصل الأردن على لمركز الرابع عشر عالميا في استقراره وأمنه داخلياً.وذلك بفضل جهود وحكمة القيادة والأجهزة الأمنية في الأردن [١].

خامساً: الأردن دولة القانون : تنص المادة (٦) من الدستور الأردني الصادر عام ١٩٥٢ على أن الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وإن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين وتكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها[٢].

بالإضافة إلى إن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون كما نصت المادة (٩٧)[٣].

كما أكد الميثاق الوطني الصادر عام١٩٩٠ على أن الدولة الأردنية هي دولة قانون تلتزم بمبدأ سيادة القانون وتستمد شرعيتها وسلطاتها وفاعليتها من إرادة الشعب، وضمنت السلطات توفير كل الضمانات القانونية والإدارية والقضائية لحماية حقوق الإنسان وكرامته وحرياته.

سادساً: الأردن نظامه دستوري: الدستور هو الوثيقة الأساسية والقانون الأساسي التي تبين شكل الحكم في الدولة وتنظيم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتحدد اختصاصاتها والقائمين عليها بالإضافة إلى انه ينظم علاقة الدولة بالأفراد وفي كافة المجالات.

البناء الدستوري للنظام السياسي الأردني:

أولاً :دستور ١٩٢٨ (القانون الأساسي لشرق الأردن)

يمكن اعتبار السنوات السبع الأولى (١٩٢١-١٩٢٨) من عمر الدولة الأردنية سنوات تقريرية وتأسيسية معاً لكيان الدولة من الناحية العملية، حيث تمكن الأمير عبد الله خلال تلك الفترة من فرض الأمن والمركزية وتجدير أركان الدولة في البنية النفسية والذهنية للأردنيين، إلا أن مأسسته وتعميق العلاقات بين الدولة ومؤسساتها ومواطنيها لم يتبلور إلى بعد صدور القانون الأساسي لعام ١٩٢٨. من الناحية الوظيفية والقانونية يمكن اعتبار القانون الأساسي الصادر عام ١٩٢٨ الدستور الأول في تاريخ الأردن. ويعرف الدستور بأنه مجموعة من القواعد القانونية التي تحدد مكونات النظام السياسي واليات عملها وصلاحياتها، أي أن الدستور عبارة عن منظومة من

(١) جريدة الرأي ,عمان , ع ٣٤٥٠ , ٢٠٠٩/١١/١ م , صفحة ١٢.
(٢) انظر الدستور الاردني الفقرة (١) المادة (٦)، ص ١٧.
(٣) أنظر الدستور المادة (٩٧).

القواعد القانونية التي تؤسس للدولة وللحكومة وتتضمن روابط شكلية تستهدف حماية حقوق الأفراد في مواجهة السلطات الرسمية [١].

وكلمة دستور دخلت الى اللغة العربية من اللغة التركية وهي فارسية الأصل، لتعني الدفتر الذي تكتب به أسماء الجند -لغوياً- وتتكون كلمة دستور من "دست" وتعني القاعدة و "ور" وتعني صاحب أو أصل وعليه فالدستور يشكل مجموع القواعد القانونية التي لها مركز الصدارة وتتولى توضيح التنظيم السياسي والقانوني للدولة من خلال تبيان شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتنظيم السلطات العامة وطرق توزيعها واختصاص كل منها وحقوق الأفراد وواجباتهم.

وعن كيفية وضع الدستور فقد إختلف فقهاء القانون الدستوري فمنهم من يعتبر أن الدساتير تصدر بطريقة المنحة أو في شكل تعاقد أو بواسطة جمعية تأسيسية أو باتباع وسيلة الاستفتاء الشعبي. ومنهم من يرى أن الدساتير توضع بأحد أسلوبين: أساليب ملكية (المنحة والعقد) وأساليب ديمقراطية الجمعية التأسيسية والاستفتاء الدستوري) في حين يصنف فريق ثالث أسلوب المعاهدات الدولية كطريقة لوضع الدستور ، كما ويحتدم الجدل حول جمودية ومرونة الدستور ومعايير تصنيف ذلك. وبخصوص دستور ١٩٢٨، فقد اختلف الباحثون حول كيفية صدوره وتصنيفه ضمن معايير المرونة والجمود.

لقد جاء دستور ١٩٢٨ ضمن سياق المعاهدة الأردنية البريطانية الموقعة في ٢٠ شباط ١٩٢٨ إذ أوصت المادة الثانية من المعاهدة بوضع دستور (قانون أساسي) للبلاد، وصدر هذا الدستور في ١٦/نيسان/١٩٢٨ وبذلك تكون بريطانيا قد تجاوبت مع نظام الانتداب الصادر عن عصبة الأمم والداعي لإقامة حكومة دستورية في شرق الأردن، وأضفت شرعية على المعاهدة التي عقدتها مع حكومة الإمارة وقامت بفرض تطبيق هذا القانون بالرغم من المعارضة الواسعة له وللمعاهدة البريطانية الأمر الذي أدى إلى انعقاد المؤتمر الوطني الأول في عمان في ٢٥/تموز/١٩٢٨ بحضور عدد كبير من الزعامات الوطنية وشيوخ البلاد ورجالات وأصحاب الرأي ممثلين كافة شرائح المجتمع الأردني ومناطقه الجغرافية ليصدروا الميثاق الوطني والذي سوف يتم تحليله لاحقاً. [٢]

---

(١) أمين عواد بني حسن، مرجع سابق، ص ٥٧.
(٢) احمد زياد ابو غنيمه، مرجع سابق،ص٤٢/٣٧.

خصائص الدستور الأردني لسنة ١٩٢٨:

يتألف دستور ١٩٢٨ من (٧٢) مادة موزعة على مقدمة وسبعة فصول اشتملت المقدمة على ثلاث مواد نصت الأولى على التعريف بالقانون والثانية على تحديد العاصمة والثالثة على تحديد معالم الراية الأردنية. أما الفصل الأول المواد من (٤-١٥) فقد تولى حقوق الشعب الأردني والنص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية هي اللغة الرسمية.

وتقوم حقوق الشعب على ركنين أساسيين هما المساواة والحرية. وقد قرر القانون الأساسي المساواة بين جميع الأردنيين أمام القانون (المادة٥) والقضاء (المادة٧) والتكاليف والأعباء العامة (المادة٦). كما كفلأيضاً الحرية بمظاهرها التقليدية المختلفة ابتداء من الحرية الشخصية (المادة٦) وحرية الرأي (المادة١١) وحرية الاجتماعات وحرية تأليف الجمعيات وحرية العقيدة (المادة١٠) [(١)].

وبالرغم من أن القانون الأساسي قد تحدث عن حقوق الشعب الأردني وضمن المساواة والحرية إلا انه قد ركز السلطات بيد الأمير عبد الله بن الحسين حيث نصت المادة "١٦" من ذلك القانون على أن السلطات التشريعية والإدارية مخولة للأمير عبد الله بن الحسين ولورثته من بعده وفقا لأحكام القانون. والأمير مصون من كل تبعية ومسؤولية وهو رأس الدولة الذي يصادق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها. الأمير هو الذي يصدر الأوامر بإجراء الانتخابات للمجلس التشريعي ويدعو المجلس إلى الاجتماع ويفتح المجلس ويؤجله ويفضه ويحله وفقا لأحكام القانون والأمير هو الذي يعين رئيس الوزراء ويقبل استقالته.

بالنسبة للسلطة التنفيذية وفق نص القانون الأساسي على أن يؤلف مجلس تنفيذي لإسداء المشورة إلى الأمير من رئيس وزراء وأعضاء آخرين لا يتجاوز عددهم الخمسة يعينهم الأمير بناءً على توصية رئيس الوزراء المادة (٢٠) إما من الموظفين الرئيسين في الإدارة أو من نواب الأمة المنتخبين.ورئيس الوزراء مسئولون تجاه الملك مسؤولية مشتركة عن السياسية العامة للدولة وبالإضافة إلى ذلك فكل وزير مسئول تجاه الملك عن دائرته أو دوائره كما نصت المادة (٢١)[(٢)]

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فقد نصت المادة "٢٥" من القانون الأساسي على أن تناط بالمجلس التشريعي والأمير. ويتألف المجلس التشريعي من:ممثلين منتخبين طبقاً لقانون الانتخاب الذي ينبغي أن يراعى فيه التمثيل العادل للأقليات، ورئيس الوزراء وأعضاء المجلس التنفيذي الأخرين الذين لم ينتخبوا. مدة المجلس ثلاث سنوات ويجوز أن تمدد مدة المجلس حتى خمس

---

(١) مواد الدستور الأساسي ١٩٢٨ من (١-١٠).
(٢) المادة (٢٠-٢١) من المصدر نفسه

سنوات ، ويرأس رئيس الوزراء اثناء حضوره جميع جلسات المجلس. والمجلس لا يملك حق اقتراح مشروعات القوانين بلأُعطي حق إجازة مشاريع القوانين شريطة قبول الأمير لها وتوقيعه عليها. ومن التقيدات الأخرى المفروضة على المجلس التشريعي بموجب القانون الأساسي عدم تمكين المجلس من ممارسة الرقابة السياسية والإدارية على أعمال السلطة التنفيذية بالرغم من إعطاء المجلس بعض الصلاحيات الرقابية في الجوانب المالية حيث لا يجوز فرض ضريبة إلا بقانون ولا يخصص أي جزء من الخزانة العامة إلا بقانون (المادة ٦٢و ٦٤). [١]

وبخصوص السلطة القضائية، فقد إعتبرها القانون الأساسي مستقلة ومصونة من التدخل بشؤونها حيث يتم تعيين قضاة المحاكم المدنية والشرعية بإدارة أميرية ولا يعزلون إلا بمقتضى أحكام القانون الخاص بالسلطة القضائية.

خلاصة القول شكل القانون الأساسي لعام ١٩٢٨ شكل الدستور الأول للدولة الأردنية والذي جاء في سياق التطور الدستوري للدولة الأردنية وانبثق من رحم المعاهدة الأردنية-البريطانية توازن القوى السائد المائل لصالح بريطانيا والتي ارتأت فيه أداة لشرعنه وجودها الانتدابي في شرق الأردن. وتولت مواد هذا الدستور التعريف بالدولة وشكل نظام الحكم فيها، وتحديد السلطات الثلاث واختصاص كل منها، كما وعالجت حقوق الأفراد وواجباتهم. وبالرغم من الدور المقيد والمحدود للسلطة التشريعية والدور الاستشاري للسلطة التنفيذية إلا أن تداعيات التطبيق الفعلي لمواد الدستور قد مهدت لتطورات دستورية هامة بإتجاه تطوير الملكية دستورية.

دستور ١٩٤٧:

شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٢٨- تاريخ توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية الأولى وصدور القانون الأساسي- وحتى توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية الثانية وصدور دستور ١٩٤٧ تطورات سياسية هامة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، انعكست بمجملها على ظروف صدور دستور ١٩٤٧ ومضمونه السياسي والقانوني. فقد أثمرت نضالات الأردنيين عبر مؤتمراتهم الوطنية وأحزابهم السياسية من أجل تحقيق الاستقلال مقرونة بجهود الأمير عبد الله للتخلص من الإنتداب البريطاني، أثمرت هذه الجهود توقيع المعاهدة الأردنية البريطانية الثانية في ٢٢/اذار/١٩٤٦، ونصت المعاهدة على انهاء الانتداب البريطاني والغاء المعاهدة الأردنية البريطانية الأولى لعام ١٩٢٨، والاتفاقية المعدلة لها (٢/حزيران/١٩٣٤)، كما تضمنت الاعتراف بالأردن دولة مستقلة ذات نظام حكم نيابي ملكي وراثي. ونصت المعاهدة أيضا على أن يؤسس بين شرق الأردنوبريطانيا تحالفاً وثيقاً وان يتبادلا التمثيل السياسي وان تكون مسؤولية

---

(١) المادة (٦٢- ٦٤) من القانون الأساسي

الحفاظ على الأمن والدفاع عن شرقي الأردن محصورة في الأمير عبد الله. ونصت المعاهدة أيضا على احتفاظ بريطانيا بقوات مسلحة في الأردن وأن تمنح هذه القوات تسهيلات عديدة، وأن تقدم بريطانيا مساعدة مالية لشرقي الأردن لتسديد نفقات الأقسام الحربية من قواتها اللازمة للدفاع عن شرقي الأردن.

وقرر مجلس الوزراء قبول المعاهدة في ٣٠/آذار/١٩٤٦ ثم صادق عليها الأمير عبد الله في نفس اليوم. وبعد إعلان المعاهدة الجديدة، اتخذت المجالس البلدية في المملكة قرارات تعبر عن رغبة البلاد عموماً بشأن إعلان الاستقلال على أساس النظام الملكي النيابي(١) وعلى إثر ذلك، عقد مجلس الأمة الخامس جلسة في ٢٢/أيار/١٩٤٦ من أجل تعديل القانون الأساسي لشرقي الأردن حيث حلت عبارة (صاحب الجلالة الملك) محل عبارة (صاحب السمو الأمير) وعبارة (المملكة الأردنية الهاشمية) محل عبارة (شرق الأردن) . كما عقد المجلس التشريعي اجتماعاً أخر في ٢٥/أيار/١٩٤٦ أعلن خلاله القرار المتضمن إعلان الاستقلال التام وإعلان "البيعة بالملك لسيد البلاد ومؤسس كيانها وريث النهضة العربية عبدا لله بن الحسين بوصفه ملكاً دستورياً على رأس الدولة الأردنية بلقب حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية. وتقرر اعتبار يوم ٢٥/أيار/١٩٤٦ عيداً للاستقلال . (٢)

تجاوباً مع هذه التغيرات والتطورات الهامة الممثلة تحديداً بإنهاء الانتداب البريطاني واستقلال الدولة الأردنية كان لابد من صياغة دستور جديد يقنن هذه التغيرات ويؤسس لها قواعد دستورية جديدة تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها، وتوضيح العلاقة بين السلطات و تبين حقوق الأفراد وواجباتهم. وعليه فقد تم وضع دستور جديد مباشرة بعد إعلان الاستقلال وصادق عليه المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٨/تشرين الثاني/١٩٤٦، على أن يعمل به بعد مرور شهر على نشره في الجريدة الرسمية. وذلك بمقتضى المادة الأولى منه، حيث نشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ١/شباط/١٩٤٧.

مقارنة بدستور ١٩٢٨ (القانون الأساسي) يعتبر دستور ١٩٤٧ خطوة متقدمة نحو إقامة ملكية دستورية، رغم قصوره عن بلوغ ديمقراطيه حقيقية وإقامة نظام نيابي بشكل كامل. ولا يختلف دستور ١٩٤٧ في مجال حقوق الإنسان عن القانون الأساسي لعام ١٩٢٨فقد خُصص الفصل الأول منه لحقوق الشعب وإرساء مبدأي المساواة والحرية. ولكن على العكس تماماً من القانون الأساسي فيما يتعلق بتنظيم السلطة، فقد انطلق دستور ١٩٤٧ من مبدأ الفصل بين السلطات لما ورد فيه إن السلطة التنفيذية تناط بالملك عبد الله بن الحسين وبورثته الذكور ويقوم

---

(١) منيب الماضي وسليمان الموسى، **تاريخ الاردن في القرن العشرين**،١٩٥٩،ص٤٠٥-٤٠٩.
(٢) زياد ابو غنيمه،١٩٩٨،مرجع سابق،ص١١٤.

الملك بتشكيل مجلس الوزراء الذي تناط به إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية، أما السلطة التشريعية فتناط بمجلس الأمة (الأعيان والنواب) والملك، بالإضافة إلى النص على إن المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل في شؤونها.

فيما يتصل بشكل الدولة ونظام الحكم فيها فقد نص الدستور على أن نظام الحكم ملكي وراثي نيابي وأخذ بنظام المجلسين في تشكيل مجلس الأمة هما مجلس النواب المنتخب ومجلس الأعيان المعين من قبل الملك.

بالنسبة لحقوق الملك، فقد أوضح الدستور أن الملك هو رئيس الدولة تناط به السلطة التنفيذية ويصادق على جميع القوانين ويصدرها ويراقب تنفيذها. وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة الأردنية يعلن الحرب ويبرم المعاهدات بعد موافقة مجلس الوزراء. وهو الذي يعين مجلس الوزراء والوزراء.(١)

أما بالنسبة للسلطة التشريعية فهي مناطة بالملك ومجلس الأمة. ومن الأهمية بمكان ملاحظة أن دستور ١٩٤٧ لم يمنح مجلس الأمة حق اقتراح القوانين، وأعطى هذا الحق لرئيس الوزراء بحسب نص المادة (٤٨)من الدستور(٢). وبخصوص السلطة القضائية فقد نص الدستور على أن المحاكم مفتوحة للجميع ومصونة من التدخل بشؤونها، وقرر أن قضاة المحاكم الشرعية والمدنية يعينون بإرادة ملكية ولا يعزلون إلا بمقتضى الأنظمة التي يصدرها مجلس الوزراء وبموافقة الملك.

على الرغم من التأصيل لنظام الحكم الملكي النيابي، وبعض القواعد والممارسات الديمقراطية، إلا أن دستور ١٩٤٧ جاء قاصرا عن تلبية تطلعات وطموحات الشعب الأردني لإقامة ملكية دستورية ونظام حكم برلماني متكامل. فقد تناولت المعارضة الأردنية في حينه الدستور الجديد بالنقد، خصوصا تلك المواد التي أضعفت السلطة التشريعية وزادت من نفوذ السلطة التنفيذية، وجعل حق التصرف بالأراضي الأميرية والمعادن من حق الملك، وجعلت الوزارة مسؤولة عن أعمالها أمام الملك وليس أمام مجلس النواب.

وعلى الرغم منم وجود العديد من النقاط الإيجابية في دستور عام ١٩٤٧ إلا أنه وجهت العديد من الانتقادات والتي تمحورت حول النقاط الأساسية التالية:

١. عدم منح المجلس النيابي حق المصادقة على عقد المعاهدات وإعلان الحرب.

---

(١) الدستور الاردني لعام ١٩٤٧، الفصل الثاني (الملك وحقوقة)، المادة ٢٢-٣٢.
(٢) الدستور الاردني لعام ١٩٤٧، المادة (٤٨).

٢. عدم إقرار المسؤولية الوزارية أمام المجلس النيابي واعتبار الوزراء مسؤوليين امام الملك وليس أمام مجلس النواب.

٣. إعطاء السلطة التنفيذية حق وضع القوانين المؤقتة دون أن تكون ملزمة في بعض الأحوال في عرضها على المجلس التشريعي (المادة ٥٣).[١]

٤. إعطاء الملك حق تعيين رئيس مجلس النواب لمدة سنة واحدة ويجوز إعادة تعيينه (المادة ٤٣).[٢]

أن القراءة الدقيقة في جملة هذه الانتقادات تشير إلى أن مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن مطلقا أوصارما كما لم يكن فصلاً مع التعاون يعطي كل سلطة الأدوات الكافية للتأثير في الأخرى والحد من تغولها، وإنما رجح كفه السلطة التنفيذية وركز السلطة بيدها.

دستور ١٩٥٢:

لقد تضافرت مجموعة من العوامل والمتغيرات السياسية لصياغة وتحديد مسار العملية السياسية (Political process) في المملكة الناشئة حديثة الاستقلال . وفي هذا السياق، فقد شكل كل من استمرار المعارضة الأردنية للمعاهدة الأردنية البريطانية لعام ١٩٤٦ وانتقاداتها لدستور ١٩٤٧، الحرب العربية الإسرائيلية لعام ١٩٤٨ وقيام دولة إسرائيل وبروز مشكلة اللاجئين، ووحدة الضفتين عام ١٩٥٠ ثم استشهاد الملك عبد الله الأول وتسلم الملك طلال سلطاته الدستورية، لعل ذلك شكل الملامح الأولى لدستور عام ١٩٥٢ الذي يعتبر الدستور المعدل لدستور ١٩٤٧. حيث أقر مجلس الأمة الأردني هذا الدستور الذي وقعه الملك طلال بن عبد الله في ١/كانون الثاني/١٩٥٢ متضمناً تسعة فصول و (١٣١) مادة.ويعتبر هذا الدستور انجازاً سياسيا هاماً في تاريخ الأردن لما يتسم به من ليبرالية سياسية ومبادئ للحكم الديمقراطي،وقد جاء متمشياً مع التطورات التي طرأت على واقع الدولة الأردنية بعد وحدة الضفتين. من الناحية النظرية يعلي دستور ١٩٥٢ من مسألة الحرية الفردية وضماناتها بالنسبة للفرد وكذلك من مسألة الحد من تعسف السلطة السياسية. كما أسس الدستور لدولة القانون ورفع من شأن مبدأ سيادة القانون لضمان فكرة الحرية والحد من تجاوز السلطات على حقوق المواطنين او تغول احدى السلطات على غيرها. لذلك ترتكز الدولة الأردنية على دعائم الحكم الديمقراطي، فنظام حكمها ملكي وراثي نيابي حسبما جاء في المادة الأولى من الدستور "المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شئ منه والشعب الأردني جزء من الأمة العربية ونظام

---

[١] الدستور الأردني لعام ١٩٤٧ ,المادة (٥٣)
[٢] الدستور الأردني لعام ١٩٤٧ , المادة (٤٣)

الحكم فيها نيابي ملكي وراثي. وبشكل عام يسود الإعتقاد بأن الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ هو دستور ليبرالي النزعة والمضمون، وأنه يتمتع بدرجة عالية من المرونة تسمح له بإستيعاب التوجه الديمقراطي الأردني بطموحاته المستقبلية وأدواته ومؤسساته المختلفة يتضح ذلك من خلال النقاط التالية: [١]

١. الأخذ بمبدأ سيادة الامة: نصت المادة ٢٤ من الدستور على ان الامة مصدر السلطات وتمارس سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور. هكذا نص لم يكن موجوداً في دستور ١٩٤٧، والمعروف ان هذا النص يؤكد على مبدأ سيادة الشعب الذي ينجم عنه الاخذ بالنظام الديمقراطي والذي يؤدي الى تمييز الهيئة النيابية المنتخبة على غيرها من الهيئات في النظام السياسي [٢].

٢. اعتبار الشعب الأردني جزء من الامة العربية كما جاء في نص المادة الاولى، وهو امر لم يكن مقرر في دستور ١٩٤٧[٣].

٣. النص على أن النظام السياسي في الأردن هو نظام نيابي ملكي وراثي، والتركيز على مركزية المبادئ الديمقراطية في العملية السياسية. ولما كان النظام النيابي لا يكون الا بوجود برلمان منتخب لمدة معينة سواء تكون من مجلس واحد ام من مجلسين، فقد نصت المادة ٦٢ من الدستور على ان يتألف مجلس الامة من مجلسين: مجلس الاعيان ومجلس النواب، اما مجلس الاعيان فيتألف بما فيه الرئيس من عدد لا يتجاوز نصف عدد مجلس النواب ويقوم الملك بتعيينهم واما مجلس النواب فيتألف من اعضاء منتخبين انتخابا عاما سريا ومباشرا وفقا لقانون الانتخاب.

٤. لكل من المجلسين (النواب والاعيان) اختصاصات محددة دستوريا ومبدأ المساواة بين المجلسين مأخوذ به الا أن الدستور قد ميز مجلس النواب في بعض الحالات عن مجلس الأعيان، لان مجلس النواب هو المجلس المنتخب شعبياً والذي يمثل الرأي العام في المجتمع، وعليه فقد أعطى الدستور مجلس النواب حق الاقتراع على الثقة بالوزارة أو بأحد الوزراء، وحق سحب الثقة واسقاط الوزارة فإذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة بالأكثرية المطلقة من مجموع عدد اعضائه وجب عليها ان تستقيل واذا كان قرار عدم الثقة خاصاً بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال

---

(١) عبدالله نقرش ومحمد خير، **الفلسفة الليبرالية والدستور الأردني لعام ١٩٥٢ دراسة سياسية تحليلية** , مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية , المجلد ٣٠ , العدد ١ ,٢٠٠٣.

(٢)أمين مشاقبة ، **النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية** ،ط ٦ ، الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠٢.

(٣) المصدر نفسة.

منصبه. بالإضافة الى ذلك اعطى الدستور مجلس النواب حق توجيه الأسئلة للوزراء واستجوابهم. ومن المظاهر الأخرى لتمييز مجلس النواب عن مجلس الاعيان ارتباط ديوان المحاسبة بمجلس النواب. [١]

٥. الاخذ بمبدأ التعاون بين السلطات أو بمبدأ الفصل المرن بين السلطات. فالملك بحسب الدستور هو السلطة التنفيذية يتولاها من خلال وزرائه (المادة ٢٦) كما أنه شريك في السلطة التشريعية حيث نصت المادة (٢٥) [٢]على ان تناط السلطة التشريعية بمجلس الامة والملك. وهذا يعني ان للملك الحق في ممارسة السلطتين، كما انه كرئيس للدولة يصدر الاحكام والقررات القضائية باسمه. ومن سمات التعاون بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية هو انه يحق للسلطة التشريعية (مجلس الامة) القيام بأعمال الرقابة على السلطة التنفيذية باعتبار ان الاخيرة مسؤولة سياسياً امام السلطة التشريعية، كذلك من حق السلطة التشريعية (مجلس النواب فقط) التصويت على الثقة بالحكومة ومساءلة اعضائها عن اعمالهم. اما السطة التنفيذية فتشارك في العملية التشريعية من خلال اقتراح القوانين واصدارها، كذلك من خلال اصدار القوانين المؤقته في حالة الضرورة عند عدم انعقاد البرلمان. والسلطة التنفيذية هي التي تدعو مجلس الامة الى الانعقاد في الدورة العادية والاستثنائية ولها كذلك حق الارجاء والتأجيل بأسم الملك عبدالله الثاني بن الحسين .

٦. النص على تشكيل ديوان المحاسبة، حيث قرر الدستور تشكيل ديوان المحاسبة لمراقبة ايرادات ونفقات الدولة وطرق صرفها إذ نصت المادة (١١٩) من الدستور على ذلك بقولها "يشكل بقانون ديوان محاسبة لمراقبة ايراد الدولة ونفقاتها وطرق صرفها بحيث يقدم ديوان المحاسبية الى مجلس النواب تقريراً عاماً يتضمن أراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وذلك في بدء كل دوره عادية او كلما طلب مجلس النواب منه ذلك. كما وينص القانون على حصانة رئيس ديوان المحاسبة. ومن الناحية التطبيقية، تم انشاء ديوان المحاسبة في الاردن بموجب قانون ٢٨ لسنة ١٩٥٢ ونصت المادة (٥) من هذا القانون على ان يتولى ادارة ديوان المحاسبة رئيس يعين بإرادةملكية بناءً على تنسيب مجلس الوزراء، ويبلغ التعيين لمجلس النواب، ولا يجوز عزله او نقله او احالته للتقاعد او فرض عقوبات مسلكية عليه الا بموافقة مجلس النواب.

---

(١) أمين المشاقبة،٢٠٠٢.

[٢] الدستور الأردني ١٩٥٢ , المادة (٢٥)

٧. التنظيم الكامل للحقوق والحريات العامة حيث تم تخصيص الفصل الثاني من الدستور لعملية تنظيم جميع الحقوق والحريات العامة في المملكة التي شملت المواد (٥-٢٣) في الدستور. وقد قرر الدستور مبدأي الحرية والمساواة (الحرية الشخصية مصونة) و (الأردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين). ففي مجال الحريات العامة ضمن الدستور الأردني الحريات الشخصية بشكل مفصل وعلى النحو التالي[١]:

أ- حق الأمن للمواطن الأردني باعتباره أهم الحقوق الفردية ويشكل الحرية الأساسية التي تضمن وتكفل الحريات الأخرى. ومن مقتضيات حق الأمن التقيد بمبدأ لا جريمة ولا عقوبة الا بنص القانون. وعليه فلا يجوز ان يوقف أحد أو يحبس إلا وفق احكام القانون. ومن مقتضيات ضمان حق الأمن هو التفسير الدقيق لنصوص دون التوسع فيها بالقياس، بمعنى ان لا يكون للمفسر من هدف سوى الكشف عن قصد المشرع [٢].

ب- حرية التنقل من مكان الى اخر داخل المملكة بحيث لا يجوز الزام احد بالاقامة في مكان معين او ان يحظر عليه الاقامة في منطقة معينه. ومن مستلزمات حرية التنقل، حق المواطن بمغادرة البلاد والعودة اليها كما يشاء ويحظر على الدولة ابعاد المواطن عن وطنه او منعه من العودة اليه.

ج- حرية المساكن وحرمتها بحيث لا يجوز دخولها الا في الاحوال المبينة في القانون. فلا يجوز دخول المسكن او اقتحامه او تفتيشه الا في الاحوال المبينة في القانون. ويرتبط بحرية المساكن وحرمتها حق الملكية الفردية وحريتها. فاحترام الملكية الخاصة حق مصون ومعترف به لكل مواطن.

د- حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية. بحيث لا يجوز كشف سرية المراسلات بين الافراد لما في ذلك من اعتداءٍ على حق ملكية ما تضمنته هذه المراسلات وتعطيلٍ للمارسة هذا الحق وانتهاكٍ لحرية الفكر.

ه- الحرية الدينية بما يتيح لافراد المجتمع التعبير عن معتقداتهم الدينية والممارسة العلنية للطقوس والشعائر الدينية الخاصة بهم. وتتضمن الحرية الدينية حرية الاعتقاد وحرية العبادة.

---

[١] الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ , المواد (٥-٢٣)

[٢] محمد غزوي ,**الوجيز في نظام الانتخابات** ,ط ١ ,دار وائل للنشر , عمان , ٢٠٠٠,ص ص ٦٩-٧٠ .

و- حرية الرأي، فلكل أردني الحق بأن يعرب عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير شريطة ان لا يتجاوز حدود القانون بحسب نص المادة (١٥) من الدستور[١] التي تبلور مبدأ عدم التفرقة بين الافراد بسبب الرأي. ومن مظاهر حرية الرأي حرية الصحافة والطباعة، مما يعني قدرة الافراد على استخدام حقهم في التعبير عن ارائهم في الصحف والمجلات المختلفة وحقهم في اصدار ما يشاءون من صحف او مطبوعات ولا يجوز تعطيل الصحف ولا الغاء امتيازها الا وفق احكام القانون.

ز- حق المواطنين في حرية الاجتماع بمعنى ان يتمكن الأفراد من الاجتماع فترة من الوقت ليعبروا عن ارائهم بالمناقشة او تبادل الرأي او الدفاع عن رأي معين واقناع الآخرين بالعمل به او على سبيل التعليم والمنفعة العامة

ح- للأردنيين حرية تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية وعلى ان تكون غايتها مشروعة ووسائلها سليمة وذات نظم لا تخالف احكام الدستور على ان ينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والاحزاب السياسية ومراقبة مواردها.

ط- وفي مجال الحقوق الاجتماعية والثقافية، ضمن الدستور للأفراد حق العمل وحق الانضمام الى النقابات وحق الرعاية الصحية والاجتماعية والحق في الثقافة والتعليم والتنمية الذهنية.

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن دستور عام ١٩٥٢ الذي ينظم العملية السياسية في المملكة الاردنية، حيث أكد على مبادئ الحرية والمساواة وسيادة القانون كما وأوضح طبيعة النظام السياسي الاردني (نيابي- ملكي- وراثي)، وحدد السلطات الثلاث (التنفيذية- التشريعية- القضائية) وطبيعة العلاقة القائمة بينهما (تعاون لا فصل)، كما وفصل مسألة حقوق الأفراد وواجباتهم. وباعتبار ان حرية الفرد تعتبر القيمة الاسمى في ظل النظم الديمقراطية الليبرالية، وتمشيا مع سعي النظام السياسي الأردني لتمثل مبادئ الديمقراطية الليبرالية، فقد حرص الدستور الأردني على توفير الضمانات اللازمة لمبدأ الحرية الفردية وذلك من خلال التأكيد على حرية الاعتقاد واهمية التسامح الديني والتأكيد على عدم استخدام العنف لتحقيق غايات سياسية او عقائدية والمحافظة على العقود والاتفاقات التي تبرم بين الفرد والجماعة او بين الافراد بعضهم البعض للمحافظة على الاستقرار الاجتماعي بالإضافة الى التأكيد على مركزية حكم القانون من خلال

---

[١] الدستور الأردني لعام ١٩٥٢, المادة ١٥

إعلان مبدأ سيادة القانون اقامة دولة المؤسسات واستقلال القضاء.[١] وبذلك نجد أن الدستور الأردني الحالي الصادر عام ١٩٥٢ أرسى دعائم الإستقرار في المملكة الأردنية الهاشمية وحافظ على كيانها واستمرارها إذ تم فيه تفصيل كل الأمور المتعلقة بالدولة والشعب وطبيعة العلاقة التي تربط بشكل مفصل ودقيق رغم الظروف والمتغيرات الدولية التي تم فيها صباغة هذا الدستور

---

(١) نقرش, **الفلسفة الليبرالية والدستور الأردني لعام ١٩٥٢ دراسة سياسية تحليلية** , مرجع سابق,العدد ١ ,٢٠٠٣.

السلطات العامة ومهامها

نظام الحكم في المملكة الأردنية الهاشمية ملكي نيابي وراثي والملك هو رأس الدولة والرئيس التنفيذي والقائد الأعلى للقوات البرية والبحرية والجوية ، ويمارس سلطاته من خلال مجلس الوزراء، وينتقل عرش المملكة بالوراثة بين الذكور المنحدرين من سلالة الملك المؤسس عبد الله بن لحسين ويجيز الدستور للملك تعيين ولياً للعهد من أخوته أو أبناءه، أما بالنسبة للدستور، فقد أقر دستور المملكة عام ١٩٥٢ وينص على أن نظام الدولة ملكي وراثي بتمثيل برلماني، كما يحدد مهام وصلاحيات السلطات الثلاث.

أولاً: السلطة التنفيذية:

تناولت المادة السادسة والعشرون من الدستور الأردني، أشخاص السلطة التنفيذية وحددت رأس السلطة فيها بالملك ويتولى مهامها بواسطة وزرائه[١].

وكنتيجة حتمية للنظام البرلماني تقوم السلطة التنفيذية عنصرين: الملك ومجلس الوزراء، ويترتب على هذا النظام عدم مسؤولية رئيس الدولة الملك أمام مجلس الأمة" وإنما تناط المسؤولية بالوزراء" والذين يتشكل منهم مجلس الوزراء والذي تم تحديده في المادة (٤١) من الدستور الاردني والذي يتألف من رئيس الوزراء رئيساً، ومن عدد من الوزراء حسب ما تقتضيه الحاجة والمصلحة العامة.[٢]

يتولى مجلس الوزراء المهام الإدارية المتعلقة بشؤون الدولة الخارجية والداخلية باستثناء ما أخرج من اختصاصها بموجب نص قانوني أو نص دستوري آخر، وعندما يعهد بهذه المهام إلى شخص آخر هيئة أخرى "المادة ٤٥ من القانون الأردني".[٣]

وقد حدد الدستور الأردني في مادة (٤٧) المهام المخولة لرئيس الوزراء دستورياً أو تشريعياً، وفيما يتعلق بالأمور الخارجية عن اختصاصاته، فإن عليه أن تطرح هذه الأمور على المجلس لكي يتخذ القرارات بشأنها. كما أن على كل وزير أن يتولى مهام وزارته وفي حدود اختصاصها أما بالنسبة للأعمال التي تخرج من وظائف اختصاصها فعليه ممارستها بعد عرض الأمر على رئيس الوزراء[١].

---

[١] الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ , المادة (٢٦)
[٢] أنظر الدستور الاردني المادة (٤١)
[٣] أنظر الدستور الأردني المادة (٤٥)
[١] ادستور الأردني المادة (٤٧)

كما ووحدت المادة(٥٤) من الدستور الأردني الإجراءات التالية عند تأليف أية وزاره:-

١- في فترات انعقاد مجلس النواب على كل وزارة مؤلفة أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب من أجل الحصول على الثقة.

٢- أما في فترات المجلس غير المنعقد أو المنحل، فيعتبر خطاب العرش هو البيان الوزاري.

وتقوم السلطة التنفيذية بإصدار اللوائح والأنظمة والنصوص الواردة في النظام و اللائحة هي عبارة عن قواعد ملزمة ضرورية لتنفيذ القانون تمتاز بالطابع التفصيلي للقانون التشريعي الصادر من السلطة التشريعية. كما تهدف إلى تنفيذ النصوص التشريعية، وعلى هذه اللوائح والأنظمة أن لا تخرج عن نطاق القانون وأن تصدر بموجبه ألا أن القانون أسمى مرتبة من اللائحة "النظام" ويشترط أن لا تخرج اللائحة بتفصيلاتها عن أحكام الدستور لأن القانون التشريعي الذي تصدر اللائحة بموجبه هو ذاته يجب أن لا يخرج عن نطاق الدستور.

حسب المادة(٩١) من الدستور فإن رئيس الوزراء يعرض مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي يعرض مشروع كل قانون على مجلس النواب الذي له الحق قبول المشروع إلى مجلس الأعيان , ولا يصدر قانون إلا إذا اقره المجلسان وصدق عليه الملك , وحسب المادة (٩٥) من الدستور يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء أي من مجلسي الأعيان والنواب أن يقترحوا القوانين , ويحال كل اقتراح على اللجنة المختصة في المجلس لإبداء الرأي , فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمة للمجلس في الدورة التي تليها وإذا تم رفض هذا الاقتراح لا يجوز العودة لتقديمة ثانية خلال الدورة نفسها

ثانياً: السلطة التشريعية:

تناول الدستور الأردني بالمادة (٢٤)[١] منه السلطة التشريعية حيث جاء فيها " الأمة مصدر السلطات، وتمارس سلطاتها على الوجه المبين في هذا الدستور أما المادة الخامسة والعشرين فقد حددت أشخاص السلطة التشريعية وحصرتهم في مجلس الأمة "النواب والأعيان" والملك. هذا يدفعنا إلى وضع نبذة عن مجلس الأمة بمجلسيه النواب، والأعيان.

---

[١] الدستور الأردني لعام ١٩٥٢ , المادة (٢٤)

١- مجلس النواب:

يتألف مجلس النواب من أعضاء يحددون بالانتخاب السري المباشر من قبل الشعب وطبقاً لأكام قانون الانتخاب، والذي يحدد أيضاً عددهم الكلي طبقاً للتقسيمات الإدارية، والمدة التي يشغلها المجلس حسب (المادة ٦٨) أربع سنوات وللملك أن يمدد مدة لا تقل عن سنة واحدة ولا تزيد عن سنتين .[٢]

٢- مجلس الأعيان:

بموجب المادة (٣٦) من الدستور الأردني يعين الملك أعضاء مجلس الأعيان، ويعين من بينهم رئيس ويقبل استقالتهم، كما وتشترط المادة (٦٣) من الدستور أن لا يزيد عدد أعضاء مجلس الأعيان بما فيهم الرئيس عن نصف عدد مجلس النواب. كما تناولت المادة (٦٤) من الدستور الأردني ما يتعلق بسن عضو مجلس الأعيان وغير ذلك من الأمور على أن يكون العضو من الطبقات التالية: رؤساء الوزراء، والوزراء الحاليون والسابقون، ومن أشغل مناصب سفراء ووزراء مفوضين ورؤساء وقضاه محكمة التمييز ومحاكم الاستئناف النظامية والشرعية والضباط المتقاعدين من رتبة أمير لواء فصاعداً والنواب السابقون وكل شخصية حازت على ثقة الشعب ومدة العضوية أربع سنوات (٦٦/٦٥) من الدستور[٣].

وتتمثل تلخيص مهام السلطة التشريعية في إصدار القوانين طبقاً لنص المادة (٩١) من الدستور "فيما عدا ما حول السلطة التنفيذية بموجب الدستور أو القانون، ولها أيضاً حجب الثقة عن السلطة التنفيذية أو أحد وزرائها، وتراقب أعمالها إداراتها، ولها مساءلة واستجواب الوزراء واعتماد ميزانية الدولة[٤].

يترأس الملك الدولة والسلطة التنفيذية وبناء على ذلك فإن من صلاحياته دعوة المجلس للانعقاد في دورته العادية، وله الحق في أن يرجئ هذا الانعقاد إلى مدة على أن لا تتجاوز الشهرين. وللمجلس أن ينعقد بعد هذا الإرجاء من تلقاء نفسه عندما لا يدعي إلى الانعقاد (المادة ٧٨ من الدستور). كما أن للملك الحق في أن يحل مجلس النواب والأعيان أو أن يعفي أحد أعضاء هذا الأخير من عضويته[١].

---

[٢] الدستور الأردني المادة (٦٨)
[٣] الدستور الأردني المادة ,(٦٣،٦٤،٦٥،٦٦)
[٤] الدستور الأردني المادة , (٩١)
[١] الدستور الأردني المادة (٩٧-٩٨)

ثالثاً: السلطة القضائية:

نص الدستور الأردني في المادة (٩٧) على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون وللسلطة القضائية أيضاً حق الرقابة على أعمال الإدارة العامة (أي السلطة التنفيذية) وفقاً لأحكام القانون هذا ما أورده نص المادة (١٠٢) من الدستور الأردني وقد نص الدستور على ثلاثة محاكم هي :.

١- المحاكم النظامية:

هي صاحبة الاختصاص العام بممارسة حق القضاء على جميع الاشخاص في جميع المواد المدنية ةالجزائية بما في ذلك الدعاوي التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها , باستثناء المواد التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها , باستثناءالمواد التي قد يفُوض فيها حق القضاء الى محاكم دينية أو محاكم خاصة بموجب أحكام الدستور أو أي تشريع آخر نافذ المفعول وتقسم المحاكم النظامية الى :[٢].

١. محاكم الدرجة الاولى

_ محاكم الصلح

- محاكم البداية

٢. محاكم الدرجة الثانية

- محاكم الاستئناف

٣. محكمة التمييز

٤. محكمة العدل العليا (جهة القضاء الإداري)

---

[٢] نقل عن موقع وزارة العدل , www.moj.gov.jo

٢- المحاكم الدينية:

وهي المحاكم التي تنظر القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية وهي نوعان:

أ- محاكم شرعية للمسلمين ويطبق فيها أحكام الشريعة الإسلامية.

ب- محاكم مجالس الطوائف لغير المسلمين ويطبق فيها أحكام الشريعة الخاصة بهم، وهذه المحاكم أيضاً تنظر في القضايا على درجات.

٣- المحاكم الخاصة:

ويمكن القول بأن المحاكم الخاصة هي محكمة البلدية ومحكمة ضريبة الدخل والمجالس العسكرية التي تنظر في القضايا كافة أطرافها من العسكريين أو أحد هذه الأطراف والمجلس العالي لمحاكمة الوزراء المادة (٥٥) من الدستور ومحكمة الشرطة التي تنظر في القضايا التي أحد أطرافها من رجال الأمن العام[١].

من النصوص السابقة نجد أن السلطات الثلاثة قد أنيطت مهامها إلى جهات مختلفة ولكن لا يعني ذلك أن هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض استقلالاً تاماً فهناك بعض المهام التي تقوم بها كل سلطة وفي نطاق السلطة الأخرى.

ويأخذ الأردن بنظام الفصل المرن بين السلطات الذي يقوم على المبدأ التداخل والتعاون فالعمل التشريعي وظيفة مشتركة بين السلطة التشريعية ممثلة في البرلمان بمجلسية (الأعيان والنواب) وبين السلطة التنفيذية ممثلة بالملك الذي هو رأس الدولة ورأس السلطة التنفيذية (المادة ٣٠ من الدستور الأردني)[٢].

وقد أعطى الدستور الأردني للسلطة التنفيذية اختصاصاً تشريعياً أصيلاً بموجب المادة (١٢٠) والتي خولت مجلس الوزراء بموافقة الملك الحق في وضع الأنظمة المتعلقة بالتقسيمات الإدارية في المملكة وتشكيلات الدوائر الحكومية ودرجاتها وأسمائها ومنهاج إداراتها وكيفية تعيين الموظفين وعزلهم والإشراف عليهم وحدود صلاحياتهم واختصاصاتهم[٣].

كما خول مجلس الوزراء وضع أنظمة من أجل مراقبة تخصيص وإنفاق الأموال العامة وتنظيم مستودعات الحكومة.

---

[١] الدستور الأردني المادة , (٥٥)
[٢] الدستور الأردني المادة , (٣٠)
[٣] الدستور الأردني المادة , (١٢٠)

وكذلك في حال انحلال مجلس الأمة أو في غير انعقاده يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع القوانين الغير قابلة للتأجيل بصورة مؤقتة على أن يعرضها على المجلس في أول انعقاد له، وللمجلس أن يقرها أو يعدلها. أما إذا رفضها مجلس الأمة فإن على مجلس الوزراء بموافقة لملك أن يعلن فوراً بطلانها ويزول مفعولها من تاريخ إعلان بطلانها دون أن يؤثر ذلك في المراكز والحقوق المكتسبة (المادة ٩٤ من الدستور)[١].

لا يقتصر دور السلطة التنفيذية على ما ذكر، بل إن مجلس الوزراء وبموافقة الملك له الحق أن يضع أنظمة اللازمة لتنفيذ القوانين (المادة ٣١ من الدستور) مقابل ذلك فمجلس الوزراء مسؤول أمام مجلس النواب مسؤولية مشتركة عن السياسة العامة للدولة، كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته (المادة ٥١ من الدستور)[٢].

يعتبر حقاً من حقوق الملك حل مجلس النواب ومجلس أو إعفاء أحد أعضائه من العضوية، وتعيين الأعضاء وقبول استقالتهم (المادة ٣٤ من الدستور) ومقابل ذلك لمجلس النواب الحق في حجب الثقة عن الوزارة كلها أو عن وزير كما ذكرنا ذلك في مهام السلطة التشريعية[٣].

أن استقلال القضاء ضرورة لا بد منها لحماية سيادة القانون والحرص على تأكيده وحمايته، فإن الذي يخرق سيادة القانون ويهدرها في المجتمع ويجعل السلطة التنفيذية تعلو على القانون وتسييره طبقاً لاتجاهاتهم هو عدم وجود قضاء مستقل .

(تمارس المحاكم النظامية في المملكة الأردنية الهاشمية حق القضاء على جميع الأشخاص في جميع المواد المدنية والجزائية بما فيها الدعاوي التي تقيمها الحكومة أو تقام عليها باستثناء المواد التي قد يفوض فيها حق القضاء إلى محاكم دينية أو محاكم خاصة بموجب أحكام هذا الدستور أو أي تشريع آخر نافذ المفعول).

وقد أورد الدستور الأردني في المادة (١٠٠) الحق في إنشاء محكمة عدل علياوفعلاً أنشئت هذه المحكمة بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٨٩ ومن اختصاصات هذه المحكمة النظر والقضاء في الأمور التالية حسبما نصت عليه المادة (٩) من قانون رقم(٢) لسنة ١٩٩٢ .[٤]

١- الطعون الخاصة بانتخابات المجالس البلدية والإدارية وغرف الصناعة والتجارة والجمعيات.

[١] الدستور الأدني المادة (٩٤)
[٢] الدستور الأردني المادة (٣١-٥١)
[٣] الدستور الأدرني المادة (٣٤)
[٤] الدستور الأردني المادة (١٠٠)

٢- الطعون التي يقدمها ذو الشأن في القرارات الإدارية النهائية الصادرة بالتعيين في الوظائف العامة أو بمنح الزيادات السنوية للموظفين العاملين.

٣- طلبات الموظفين العاملين بإلغاء القرارات الإدارية النهائية الصادرة بفصلهم من وظائفهم بغير الطريق القانوني.

٤- طلبات الموظفين العموميين بإلغاء القرارات النهائية الصادرة بحقهم من قبل السلطات التأديبية.

٥- المنازعات المتعلقة برواتب التقاعد المستحقة للمتقاعدين والموظفين العاملين أو لورثتهم.

٦- الدعاوي التي يقدمها الأفراد والهيئات بإلغاء القرارات الإدارية النهائية .

٧- الدعوى بأبطال أي قرار صادر بموجب نظام يخالف الدستور أو القانون بناء على طلب المتضرر.

٨- المنازعات والمسائل التي تعتبر من اختصاص محكمة العدل العليا بموجب أي قانون آخر[١].

أضف إلى ذلك فإن الوزراء يحاكمون أمام مجلس عال عن الجرائم التي تنسب إليهم أثناء تأديتهم لوظائفهم على أن يتألف هذا المجلس من أعضاء السلطتين التشريعية والقضائية حيث يتم تشكيله من رئيس مجلس الأعيان رئيساً ومن ثمانية أعضاء، ثلاثة منهم يعينهم مجلس الأعيان من أعضائه بالاقتراع وخمسة من قضاة أعلى محكمة نظامية بترتيب الأقدمية وعند الضرورة يكمل العدد من رؤساء المحاكم التي تليها بترتيب الأقدمية[٢].

من عرضنا السابق نجد أن مبدأ الفصل بين السلطات إذا ما لم يتم بصورة تعاون وللمصلحة العامة بحيث تكمل كل سلطة الأخرى دون احتكار. فإن ذلك يؤدي إلى الأمن والاستقرار، وهذا التعاون نجده في الدول ذات الطابع البرلماني.

لأن السلطة التشريعية تعتبر أهم سلطة في الدولة فإذا ما تنحت السلطة التنفيذية عن التدخل في شؤونها التشريعية فإن الدولة تؤمن لشعبها كافة الحقوق والحريات الأساسية وتجنب شعبها الطغيان والديكتاتورية.

---

[١] نقلاً عن موقع وزارة العدل , www.moj.gov.jo

[٢] الدستور الأردني المادة (٥٥،٥٦،٥٧)

يعد الدستور الصادر في عهد الملك طلال سنة ١٩٥٢م المرجعية الأساسية لنظام الحكم في الأردن، وحدد الدستور شكل الدولة الأردنية وطبيعة نظامها السياسي على النحو التالي[١] :

(١) المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة ملكها لا يتجزأ ولا ينزل عن شيء منه، والشعب الأردني جزء من الأمة العربية.

(٢) الأخذ بنظام الحكم الملكي الوراثي والنظام النيابي البرلماني فأساس الملكية في الأردن أنها وراثية في أسرة الملك عبدالله بن الحسين، ونصت المادة (٢٨) من الدستور على كيفية وراثة العرش، واخذ الدستور بالنظام البرلماني الذي يقوم على وجود رئيس للدولة (الملك) ، والأخذ بنظام المجلسين في السلطة التشريعية، وهما مجلس الأعيان ومجلس النواب[٢].

(٣) الأخذ بمبدأ سيادة الأمة(الأمة مصدر السلطات)(المادة ٢٤ من الدستور)، وتمارس سلطاتها على الوجه المبين في الدستور[٣].

(٤) الإسلام هو دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية.

(٥) الفصل والموازنة بين السلطات الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية)، وأنيطت السلطة التنفيذية بالملك يتولاها بواسطة وزرائه، وأنيطت السلطة التشريعية بالملك ومجلس الأمة، والسلطة القضائية سلطة مستقلة غير أن هذا الفصل بين السلطات ليس مطلقا، فقد أوجد الدستور نوعا من التعاون والتوازن بين السلطات التنفيذية ومساءلة الوزارة، وحق منح وحجب الثقة عنها، أما السلطة التنفيذية فهي تشارك في العملية التشريعية من خلال أعداد مسودات القوانين وتقديمها للسلطة التشريعية بغية إقرارها، وحق عمل القوانين المؤقتة في حالة الضرورة وعدم انعقاد البرلمان وهي بدورها تدعو مجلس الأمة للانعقاد في دوراته العادية والاستثنائية، ولها حق الأرجاء والتأجيل، أما السلطة القضائية فعملها الأساسي مراقبة عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، ووضع حد لإساءة استعمال السلطة.

(٦) الدستور الأردني والميثاق الوطني يحددان هذه السمة للدولة فالبند التاسع من الفصل الأول للميثاق الوطني لعام ١٩٩١ينص على أن من واجبات مؤسسات الدولة وأفراد المجتمع الأردني وهيئاته كافة، ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته[١].

---

(١) محمد سليمان ، ومنذر سليمان الدجاني،**المدخل إلى النظام السياسي الأردني**، دار البشير، عمان،(١٩٩٣). ص ١١٠.
[٢] الدستور الأردني المادة ,(٢٨)
[٣] الدستور الأردني المادة (٣٤)
[١] نقلاً عن موقع رئاسة الوزراء الأردني (الميثاق الوطني) www. Pm.gov.jo

المبحث الرابع

عوامل استقرار النظام السياسي الأردني

يشهد العالم أحداثاً وتحولات تخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي, وكان لهذه الاحداث تأثير على منطقة الشرق الاوسط عامة وعلى المملكة الأردنية الهاشمية بشكل خاص وشهد العالم العديد من التحولات نتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي, واحداث تدمير برجي التجارة العالمية في نيويورك في الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وتعرضت الأردن للعديد من التفجيرات الارهابية على العاصمة عمان في ١١- ٩- ٢٠٠٥, واحتلال العراق ومشروع الولايات المتحدة لتقسيم العراق الى دويلات وما تشهده الساحتان الفلسطينية واللبنانية, وإلقاء التهم على الدول العربية والإسلامية بأنها تدعم وتساند الإرهاب, وقد شكلت هذه المستجدات العديد من التحولات السياسية التي أثرت بشكل كبير على الأمن الوطني لدول المنطقة من مختلف النواحي , وتعتبر المملكة الأردنية الهاشمية أكثر دول المنطقة , التي تأثرت بنتائج هذه الاحداث , فهناك الهجرة القسرية بسبب غزو الكويت من قبل العراق , وارتفاع أسعار النفط والاحداث التي تشهدها فلسطين وتؤدي الى اضطرار العديد من الفلسطينيين القدوم الى الأردن مما كان له تأثير مباشر على النظام السياسي الأردني وتطلب ذلك إجراء العديد من التغييرات في انظمة الدولة وهيكلتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.

ومن هنا سنحاول في هذا امبحث تحليل عوامل استقرار النظام السياسي الأردني في ظل البيئة الدولية والاقليمية في المنطقة إذ تستند عوامل الاستقرار في المملكة الأردنية الهاشمية عى مجموعة من المرتكزات أهمها

أ. يستمد نظام الحكم في الأردن شرعيته من المرتكزات التالية:

التركيز على مبادئ وأهداف النهضة العربية التي أسسها الشريف الحسين بن علي، وسار على نهجها الملك المؤسس عبدالله بن الحسين ، و الملك الحسين بن طلال ، ويتابع خطاها الملك عبدالله الثاني، والتي تهدف إلى الحرية والاستقلال كما ركزعلى الأبعاد القومية النابعة من صميم وأهداف نهضة العرب، والحفاظ على الموروث التاريخي العربي الاسلامي والتركيز على مبادئ ومعتقدات الدين الإسلامي الحنيف، وإيلاء تلك القيم والمبادئ الاهتمام والرعاية التي تستحقهاكما ويؤمنبقضايا الأمة العربية خصوصاً قضيتهم المركزية الأولى فلسطين، ودعم السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني لتحقيق سيادته على أرضه وحصوله على حقوقه المشروعة استنادا إلى قرارات الشرعية الدوليةوالالتزام بميثاق جامعة الدول العربية، والالتزام بالتضامن العربي

والسعي الدؤوب لتحقيق الوحدة العربية والأيمان بالحق العربي على امتداد خارطة الوطن العربي الكبير والدفاع عن حقوق الشعوب العربية وتميز الأردن الانفتاح والتواصل والتعاون مع دول العالم والمنظمات الدولية, كما وواصل عملية البناء والتقدم وخلق الأطر المناسبة للتنمية الاقتصادية وتوسيع قاعدتها لتشمل كافة القطاعات والتوجه بالتقدم نحو مظلة الأمن والاستقرار و الاستمرار على النهج الديمقراطي القائم على التعددية الفكرية والحزبية والحريات المسؤولة وسيادة القانون، واحترام الرأي والرأي الآخر وحقوق الإنسان والحريات العامة باعتبارها جوهر الحياة الديمقراطية و تعميق المشاركة السياسية من خلال بناء المؤسسات الدستورية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، ورفع سوية الوعي السياسي بهدف بناء الإنسان وتعميق الحس الوطني والانتماء الفاعل المنتج.

العوامل الأكثر تأثير على أمن واستقرار الأردن[١] :

(١) **الملك** : يلعب الملك دوراً كبيراً جدا في عملية الاستقرار السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية، فالأردن بحكم وجوده في بؤرة الصراع في الشرق الأوسط تحمل ولا يزال يتحمل تبعات الصراع العربي – الإسرائيلي ، والأردن بمساحته الصغيرة وعدد سكانه المتواضع ووضعه الاقتصادي الصعب تفرض عليه في كل مرحلة من مراحل مسيرته دور اكبر مما تستطيع دول كبرى من تحمله وكانت كل عقبة تواجه الأردن صعبة للغاية ولكن وجود الملك على رأس الدولة بدأ من الملك المؤسس الملك عبد الله بن الحسين ومروراً بواضع الدستور الأردني الملك طلال بن عبد الله ووقوفا عند الملك حسين بن طلال بكل ما حمله من مصاعب أمته العربية ومواطنيه الأردنيين ووصولاً للملك عبد الله الثاني بن الحسين الذي تسلم مهامه الدستورية في السابع من شباط عام ١٩٩٩ م في مرحلة من أدق وأصعب مراحل تاريخ الأردن ولكن الملك عبد الله ببعد نظره وقوة شخصيته واندفاع الشباب فيه تمكن من تخطي كل ضائقة تعصف بالأردن واستطاع تثبيت دعائم الأمن والاستقرار بتعزيز الوحدة الوطنية والتنمية الاقتصادية وخطوات الإصلاح والتنمية التي بقوم بها في كل المجالات.

(٢) **المؤسسة العسكرية** إن ولاء المؤسسة العسكرية للنظام الحاكم أمر حيوي لاستقراره واستمراريته في معظم الأقطار النامية ولا سيما في المراحل الأولى من التحديث عندما يكون العسكريون في حالات كثيرة لجهود التحديث وفي غالبية أقطار الدول العربية

---

[١] أمين مشاقبة ، **التربية الوطنية** ، الحامد للنشر،ط ٨ ،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .

المجاورة لإسرائيل تخصص للمؤسسات العسكرية بما بين ٢٥ و ٤٠ بالمائة من ميزانية الدولة ويعود ذلك إلى الصراع العربي الإسرائيلي وظروف انعدام الاستقرار السياسي في الداخل . وبسبب وضع الصدارة الذي يحتلونه ، فإن العسكريون كثيرا ما يكونون افضل المؤسسات الهرمية تنظيما وتطورا في البلد وللعسكريين في الشرق الأوسط عدة وظائف تشمل الدفاع عن البلاد ضد أي عدو خارجي والحفاظ على النظام الداخلي والعمل كرمز للاستقلال وصيانة شرف الدولة وأداء مهام تحديثية معينة ، وفي العديد من بلدان الشرق الأوسط نجد أن أهم الواجبات المنوطة بالمؤسسة العسكرية هو إبقاء النظام الحاكم في السلطة وينطوي هذا الواجب على حماية العسكريين للحكومة القائمة من أعداؤها الداخليين الفعليين والمحكومين وذلك بالإضافة إلى حماية الدولة من الأخطار الخارجية . والأحكام العرفية كثيرا ما تكون الإدارة الفعالة ليس في إخماد الاضطرابات وحسب ، بل وفي اجتثاث المعارضة وفرض القرارات السياسية بالقوة .
ومنذ الأيام الأولى لتأسيس الدولة في الأردن أعطيت للعسكريين مسؤوليات واسعة في الحفاظ على النظام والاستقرار السياسي وقد نجح الملك عبد الله الأول بدعم من البريطانيين في إقامة مؤسسة عسكرية رائدة في العالم العربي . ونظراً للصراع العربي الإسرائيلي فقد توسعت المؤسسة العسكرية في الأردن لحماية البلد من جميع التهديدات الإسرائيلية . وإذا ما أخذنا مصادر البلد المحدودة بالحسبان نلاحظ أن الملك حسين ومن بعده الملك عبد الله الثاني بن الحسين اضطروا لمراعاة توازن دقيق بين الإمكانيات المالية وانتشار قوة عسكرية ذات قدرة حقيقية ، ويرى العديد من المراقبين في ان الجيش العربي الأردني هو من افضل الجيوش العربية وحتى بالرغم من ضعف الجيش العربي الأردني إذا ما قورن بجيوش أخرى في المنطقة ورغم نقص المعدات ألا أنة يحتفظ بدرجة عالية من الاحتراف ، ولقد خاض هذا الجيش غمار الحرب العربية – الإسرائيلية الأولى وحارب بكفاءة عالية ضمن الحدود التي فرضت علية .كما خاض حرب سنة ١٩٦٧ , وكان الهجوم الأردني يوم ٦ حزيران في منطقة جنين في الضفة الغربية أقوى هجوم معاكس شنه جيش عربي خلال تلك الحرب . ويكّن الجيش العربي الأردني ولاء مطلقا للملك كما يمثل نسبة عالية من القوة العاملة في البلاد[١] .

---

(١) سعد ابو دية، **عملية اتخاذ القرار السياسي في سياسة الأردن الخارجية** ,ط ١ , عمان ١٩٨٧ .

الفصل الثاني

أثر الاستقرار الحكومي على التنمية السياسية

تمهيد:

إن التنمية السياسية في الأنظمة السياسية المتحضرة هي مشروع قائم على عاتق الدولة كدولة، لأنّ مصطلح التنمية السياسية مرتبط مع مفهوم المشاركة السياسية ومفهوم الثقافة هو في الأصل يحتاج إلى إرادة ترتكز على إيمان صانع القرار السياسي بأهمية مرتكزات التنمية السياسية، وهذا يحتاج إلى إعادة النظر، بشكل كلي، في كل التشريعات والتعليمات والأسس والقوانين تتوافق مع نتطلبات التنمية السياسية.

فالتنمية السياسية هي عملية تتضمن بناء المؤسسات وترشيد تولي السلطة لتحقيق الاستقرار السياسي، من خلال النظام السياسي والتحول من النظم الشموليّة على النظم الديمقراطية, ومن الضروري أن يؤدي ذلك إلى المزيد من المشاركة السياسية في العملية السياسية.

ولما كانت التنمية السياسية هي، أيضاً، عملية متصلة تتكون من مجموعة من التبديلات والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنيّة،حتى تعمل على تطور قدرات المجتمع، مما يسمح بتوفير مستوى لائق من العيش للمواطنين في إطار من الأمن والثبات والاستقرار وتضييق التفاوت الطبقي بكل صنوفه، فلذلك يجب النظر إليها على أساس أنها تغيير حضاري يشمل مختلف نواحي الحياة، ولتناول هذا الموضوع سيتم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: دور السلطة التنفيذية في عملية التنمية السياسية

المبحث الثاني: تأثير دور الحكومة على التنمية من خلال كتب التكليف السامي والبيانات الوزارية

المبحث الاول

دور السلطة التنفيذية في عملية التنمية السياسية

يتألف مجلس الوزراء حسب المادة(٤١) من الدستور من رئيس الوزراء حسب الحاجة والمصلحة العامة, ويشترط فيمن يلي الوزارة أن يكون أردنيا (مادة ٤٢), ويتولى مجلس الوزراء مسؤولية إدارة جميع شؤون الدولة الداخلية والخارجية باستثناء ما قد عهد أو يعهد به من تلك الشؤون إلى أي شخص أو هيئة أخرى (مادة ٤٥), ويوقع رئيس الوزراء والوزراء قرارات مجلس الوزراء التي ترفع للملك للتصديق عليها (مادة ٤٨) وهناك ظاهرة مألوفة في الحياة السياسية الأردنية وهي ظاهرة ارتفاع عدد مرات حل مجلس الوزراء فمعدل حياة المجلس أقل من سنتين الأمر الذي يعيقثبات الإدارة العامة في الدولة علماً أن معظم الوزارات الأردنية منذ نشأة الإدارة كانت تستقيل بسبب خلاف بينها وبين الملك , أما خلافها مع مجلس النواب فقد كان من الممكن حلة بطريقة أو بأخرى وذلك إما بحل المجلس أو بمجرد التهديد بحله , ولم يحدث أن حل مجلس الوزراء بسبب خلافة مع مجلس النواب سوى مرة واحدة , ففي عام ١٩٦٣ عقدت جلسة لمجلس النواب تكلم فيها أكثر من ٤٠ نائباً ظهر من خلالها أن الحكومة لن تحصل على الثقة إذ لم يؤيدها سوى ١٠ نواب فقط الأمر الذي دفع برئيس الوزراء سمير الرفاعي إلى تقديم استقالته , وكانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ البرلمانات العربية كلها تسقط فيها الحكومة بسبب حجب الثقة عنها في مجلس النواب ويلاحظ أن استقالة الحكومة في الأردن وقيام وزارة جديدة تتولى مهام الحكمعمليتان كانتا تتمان في آن معاً, تفادياً لحدوث فراغ في الحكم, علما أن تغيير الحكومات في الأردن هو تكتيك مقصود ولا يعبر بالضرورة عن تغيير السياسة, إنما هو من باب موانع الاهتزاز وذلك لامتصاص الازمات فمع أن الملك بموجب الدستور هو رئيس السلطة التنفيذية فإن الحكومة, أي (أي حكومة) هي المسؤولة في نهاية الأمر عن سياستها وأدائها , ولا تستطيع التستر وراء خطاب العرش السامي تبريراً لسياسات قد لا تكون ناجحه أو تحتمي وراء خطاب العرش لتفادي الانتقاد.

في ٧ شباط ١٩٩٩ أدى الملك عبد اللهالثاني بن الحسين القسم الدستوري ملكاً للملكة الأردنية الهاشمية أمام مجلس الأمة الأردني حيث باشر الملك عبد الله سلطاته الدستورية، وكانت رؤيته الملكية بما يخص التنمية السياسية والإصلاح السياسي ما يلي: حوار وطني شامل وإيجاد أحزاب ديمقراطية وشراكة مع البرلمان وحكومة إصلاحية وصون الحريات وتكريس العدل والحرية وتعزيز الاستقرار والأمن وتعزيز انتماء الشباب بالإضافة إلى مشاركة أوسع للمرأة، وكانت أول حكومة في عهده حكومة عبد الرؤوف الروابدة وتوالت الى الأن تسعة حكومات

وكان دور الحكومة في التنمية السياسية دور مشاركة مع وزارة التنمية السياسية لأن عملية التنمية السياسية عملية طويلة الآجل وهي بحاجة إلى مشاركة واسعة بين جميع الوزارات وأهم دور للحكومة في التنمية السياسية هي أن تعمل على مراجعة القوانين الناظمة واقتراح مشاريع قوانين للعمل العام والحريات العامة ومؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان والصحافة والنشر والأحزاب والانتخابات والاجتماعات العامة واقتراح مشاريع قوانين ما يناسب تطور الحياة السياسية واخراج قوانين حديثة وعصرية تناسب هذا التطور على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي(١).

إذ قامت الحكومة بما يخص الأحزاب السياسية بتعديل قانون الأحزاب ١٩٩٢ في قانون ٢٠٠٧ وكانت نتيجة هذا القانون أن عدد الأحزاب في الأردن اصبح عددها ١٤ حزب وهذا يعني أن الأحزاب الضعيفة والصغيرة اختفت أو اندمجت لصعوبة تماشيها مع القانون الجديد. من خلال:

١. صدور الميثاق الوطني عام ١٩٩١ شارك في صياغته مختلف أشكال الطيف السياسي الأردني بمختلف توجهاتها تأكيداً على مبدأ التعددية السياسية.
٢. تشكيل اللجنة الملكية لحقوق الانسان عام ٢٠٠٠ .
٣. تأسيس المركز الوطني لحقوق الإنسان بموجب القانون (٧٥) لسنة ٢٠٠٢ .
٤. إنشاء وزارة للتنمية السياسية خطوة تعزز المسيرة على صعيد حقوق الإنسان .
٥. صدور الإجندة الوطنية .

وقد حظيت المرأة الأردنية بأهمية كبيرة في الأردن منذ تأسيسه حيث كفل الدستور الأردني في المادة (٦) مساواة المرأة والرجل في الحقوق والواجبات فحرص الملك على الاهتمام بقضايا المرأة والنهوض بدورها في عملية البناء والمشاركة الفاعلة في مختلف المناحي وقامت الحكومة بتعديل القوانين المتعلقة بالمرأة مثل قانون العمل ولقد تولت المرأة المناصب الإدارية والسياسية وشاركت بالانتخابات والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، بالإضافة إلى قيام الحكومة بتسهيل مهام الإعلام وأساليب عمله وتوفير مناخات الحرية والسماح بالتعددية والنقد البناء وصيانة الدور الرقابي للإعلام وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة .

وعملت الحكومة على تطوير عدة قوانين ما يخص تطوير التنمية السياسية وأهمها:

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية, **وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية استراتيجية وخطة عمل التنمية السياسية**, عمان, ٢٠٠٤, ص ٢٩.

- دراسة ومراجعة الاتفاقيات الدولية بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الإنسان وتخصيص مناهج مدرسية ومساقات جامعية للتربية على حقوق الإنسان.
- قانون الاجتماعات العامة لسنة ٢٠٠٤ وتم مراجعة شاملة لهذا القانون.
- قانون الأحزاب ٢٠٠٧ وهو قانون معدل لقانون ١٩٩٢ كما وضعت وزارة التنمية السياسية بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني مشروعا مقترحا لقانون منظمات المجتمع المدني الأردني عام ٢٠٠٦ وهو يطرح لأول مرة في الأردن.
- طرح مشروع قانون البلديات عام ٢٠٠٧ والذي خصص كوتا نسائية بنسبة ٢٠% في المجالس البلدية.
- رفع كافة القيود المعيقة للوصول إلى المعلومة الحقيقية وإعطاء الحرية التامة للصحافة في التعبير عن رأيها ضمن الميثاق الأخلاقي للصحافة كان نتاج ذلك الجهد قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ٢٠٠٧ وقانون ضمان حق الحصول على المعلومة لسنة ٢٠٠٧. ومشروع قانون وكالات الأنباء , ونظام مركز الإعلام الأردني وقانون هيئة الإعلام المرئي والمسموع.
- إعادة النظر في التشريعات المميزة ضد المرأة ومشروع قانون حقوق الطفل .

تنبع عملية التنمية السياسية من المجتمع بفئاته ومؤسساته المختلفة لكنها تحتاج بداية إلى رعاية حكومية تدفعها إلى الأمام، فرغم أن هناك العديد من القوانين الموضوعة الناظمة للعمل السياسي، وهناك الأحزاب والنقابات وغيرها من المؤسسات السياسية العديدة، إلا أنه لا بد للجميع من الشعور بأن الحكومة وإدارتها المختلفة ترعى هذه العملية وتدفعها إلى الأمام. والحكومة قادرة على ذلك في الأساس من خلال وضع القوانين الناظمة للعمل السياسي، ومن ثم تشجيع الصحافة والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني باختلاف درجاتها وأن تتفاعل لأحداث التنمية السياسية، فكلما كانت الحكومة شفافة في قراراتها وإجراءاتها المختلفة الدافعة لعملية التنمية السياسية، وكلما بانت حرية الصحافة في مناقشة الأفكار والآراء المختلفة وتمتع أصحاب الرأي في البرلمان والأحزاب والنقابات بحريتهم في إبداء آرائهم ومناقشة آراء غيرهم كلما نمت عناصر التنمية السياسية ضمن الإطار العام لسياسة الدولة والقوانين المنظمة لذلك[١].

وهذا لا يعني بتاتاً أن تكون التنمية السياسية مظلة حكومية ترفعها متى شاءت، إنما هي وسيلة تقوم من خلالها الحكومة بدفع المجتمع المدني بهذا الاتجاه. فالتنمية السياسية إذا أريد لها أن

(١) غالب الفريجات. **على طريق التنمية السياسية**، رسالة مجلس الأمة، العدد (٥٥)،٢٠٠٦, ص ٢١٦.

تتطور لا بد لها من رافعة تتمثل بالقوانين والأنظمة والبرامج الثقافية والسياسية التي تؤكد على إطلاق التفكير الواعي لدى الأحزاب وجماهيرها، وفي نفس الوقت تؤكد على شفافية الحكومة تجاه التنمية السياسية المتمثلة بالمزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وكل هذه ميزات يجب أن تبرز ليكسب الأردن من خلالها الدعم الجماهيري اللازم للتنمية السياسية.

وأن النظام السياسي في الأردن ممثلاً بالملك يؤمن إيماناً واضحاً بالديمقراطية ويدعو دائماً الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة إلى التسريع في عمليات التنمية السياسية والاقتصا الفريجات دية والاجتماعية، وهو يطمع في ذلك إلى أن يجعل من الأردن قدوة في المنطقة في مجال الحريات والديمقراطية وحقوق الإنسان. ما يخدم النظام أكثر وأكثر التفاف المواطنين حوله فهو فوق أي خلاف بل هو القاسم المشترك للجميع ومرجعيتهم الأولى .[٢]

إن الاتجاهات الرئيسية السائدة سواء لدى الحكومة أو لدى المواطنين وأصحاب الرأي، ورغم إقرارها بدور الأحزاب في التنمية السياسية، ترى بضرورة التقليل من عدد الأحزاب العاملة في الساحة الأردنية والتي وصلت إلى ١٠ أحزاب في ٢٠٠٩ ، وضرورة حصرها في اتجاهات ثلاث لا تتعدى اليمين والوسط واليسار ، فقد كان وجود الأخوان المسلمين كعنصر معتدل وفاعل في الديمقراطية الأردنية على مدى الخمسين عاماً الماضية أضاف مصداقية للحياة النيابية والسياسية في الأردن بعد أن أثبت الإسلاميين أنهم يتعاملون مع قضايا الوطن والمواطن بإيجابية وليسوا بأكثر تزمتاً من غيرهم من الأحزاب العاملة في الساحة الأردنية، فالساحة الأردنية بحاجة ماسة إلى حزب ديني مثل "الأخوان المسلمون" ليس فقط لإظهار الدين الإسلامي كدين عدالة وتسامح واعتدال أمام العالم الغربي الذي يرى فيه نزعة إرهابية، بل لتخفيف غلو الذين يستخدمون الدين ستاراً للهجون على الكافة ومن دون هوادة، خاصة أولئك الذين لا يتورعون عن استخدام الدين كسلاح يرهبون فيه الغير، فالتعامل ضمن القانون واحترام الرأي الآخر هو بيان للكافة أن العقيدة الإسلامية والأحزاب السياسية التي تؤمن بها مثل حزب الأخوان المسلمين وتقبل الاختلاف السياسي .

---

[٢] أحمد الربايعة , مرجع سابق ,ص ٧٧ .

دور وزارة التنمية السياسية

ارتكزت الأولويات الوطنية منذ عام ١٩٩٩م على إعطاء مقتضيات التنمية الشاملة المستدامة بكافة أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية والتكنولوجية والإهتمام الأساسي من خلال التوجيهات الملكية السامية والبيانات الوزارية والسياسات والمواقف المعلنة، فكانت التنمية السياسية بمفهومها التكاملي الشمولي على رأس أولويات النظام السياسي الأردني من خلال تطوير مؤسسي متعدد الأوجه متنوع المجالات يمس حياة المواطن بكل أبعادها ومتغيراتها .

أخذ المساق التشريعي المنظم لعملية التنمية السياسية محور إهتمام الدولة، شاملاً تطوير كامل القوانين الناظمة للحريات العامة وحقوق الانسان لتكون هذه التشريعات الحاضن الشرعي لكامل العملية السياسية، معتمدين بذلك على الدستور الأردني والميثاق الوطني، والأجندة الوطنية، بالاضافةالى الرؤى الملكية المتجسدة في وثائق الأردن أولاً وكلنا الأردن وكتب التكليف للحكومات المتعاقبة وخطابات العرش السامية تنفيذا للرؤية الملكية التي أطلقها الملك عبد الله الثاني لتنمية الحياة السياسية على الساحة الأردنية والتي تقوم على تنمية الأردن سياسياً وترسيخه كمجتمع معاصر يأخذ بزمام التطور والانفتاح والتسامح عماده العدل والحق لتحقيق العدالة الاجتماعية والديمقراطية والاستقرار استكمالاً لتنمية شاملة فقد تم استحداث وزارة التنمية السياسية والشؤون البرلمانية استناداً إلى النظام السياسي الأردني , هو نظام إجماع ,ينطلق من الواقع الأردني لتحقيق مزيد من الكرامة للأردنيين وتعميم الأردن كنموذج حضاري للدولة العربية الإسلامية الديمقراطية الذي يعتمد منهجية التسامح والوسطية وحرية الفكر والإبداع[١].

تنطلق وزارة التنمية السياسية لتنفيذ المهام الموكلة إليها, من خلال تعميق الفهم الديمقراطي لدى كافة مكونات الطيف السياسي الأردني ابتداءً من افراد الشعب الغير مشارك مروراً بالشأن المتعلق بالشباب والمرأة وانتهاءً بكافة مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني, وتفعيل المشاركة في صنع القرار السياسي ,بالطرق والوسائل الديمقراطية, لترسيخ الوعي بحمل الهم الشعبي والوطني الأردني لدى كافة شرائح المجتمع نحو بناء حالة سياسية أردنية جديدة كنموذج حضاري للدولة العربية الإسلامية المعاصرة .

---

(١) عبد المجيد العزام، ،**دور البرلمانات في التنمية السياسية: حالة الأردن**، ورقة قدمت لمؤتمر دور البرلمانات العربية في الإصلاح السياسي، المنعقد في الجامعة الأردنية، بتاريخ ١٧-١٨ سبتمبر ٢٠٠٥، منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية،(٢٠٠٥). ص ٧٥.

وتهدف هذه الوزارة إلى إحداث التنمية السياسية الداعمة لمسيرة الأردن الداخلية والخارجية في مختلف المجالات وتعزيز المسيرة الديمقراطية باعتماد الإستراتيجية وخطة العمل المعدة من قبل الحكومة والتي تترجم الرؤية الملكية[١].

تركز وزارة التنمية السياسيةفي الأردن على أن التنمية السياسية تتضمن تحديث البنى الأساسية للدولة والمجتمع، وهذا يجعل التنمية السياسية تشمل الاصلاح والتطوير في جانبين ، هما المؤسسات الحكومية والمجتمع بحد ذاته وما يحويه من مؤسسات ، بما يفضي الى تعزيز الاستقرار العام والسلم الاجتماعي، وهناك عدة أليات لتحقيق التنمية السياسية ، وذلك عن طريق تطوير القوانين الناظمة للشؤون العامة، و تحفيز المشاركة الشعبية، وإعادة تنظيم الهياكل المؤسسية العامة، والانتقال بمفاهيم التكيف والولاء والانتماء والمشاركة من مراحلها النظرية، إلى حيز التطبيق الذي ينظم العلاقة بين الأفراد والجماعات، وبين السلطات الحاكمة [٢].

وستقوم هذه الوزارة بإحداث التنمية السياسية من خلال برامج الحكومة واستنادا إلى الاستراتيجية الوطنية للتنمية على تحقيق ما يلي :.

- ترسيخ الوعي بالثقافة الدستورية والديموقراطية وهذا ما أكده الملك عبدالله بن الحسين في خطابه أمام مجلس الأمة بقوله[٣] ("وعند الحديث عن الإصلاح السياسي، فإن أول ما نريد التأكيد عليه هو أهمية العمل على ترسيخ الوعي بالثقافة الديمقراطية، وتطوير الحياة الحزبية، لتمكين المواطن الأردني من المشاركة الحقيقية في صنع القرار، على أن تكون النوايا مخلصة للوطن والمحافظة على الثوابت الوطنية والدفاع عنها") .

- ترسيخ مفاهيم حقوق الإنسان وهي جوهر التنمية السياسية والديمقراطية التي يمثل الانسان العمود الفقري لها، وتكريس لمفهوم المواطنة كحق أساسي لكل مواطن أردني، وتعميق الهوية الوطنية القائمة على علاقة الانتماء والولاء والوعي بالواجبات والحقوق ، وقد كان إنشاء المركز الوطني لحقوق الانسان عام ٢٠٠٣م خطوة رائدة في هذا المجال.

- تعميق الحوار الوطني ومأسسته ضمن الثوابت الدستورية والقانونية ، من خلال زيادة مساحات الحوار المؤسسي بين السلطات التنفيذية والتشريعية، والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني، والمواطنين، واعتماد مبدأ الحوار وسيلة للتواصل وحل الإشكاليات، وعرض مشاريع القوانين قبل إقرارها ليتم التحاور حولها.

---

(١)حمزة الشوابكة,. **الحكومة الأردنية في ظل القيادة الهاشمية** , الطبعة الأولى , عمان, ,٢٠٠٥ ص ٨٩.
(٢) موقع وزارة التنمية السياسية , **www.mopd.gov.jo.**
(٣) خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الاولى لمجلس الامة الخامس عشر ، بتاريخ ٢ كانون الثاني ٢٠٠٧ .

- تعزيـز دور مؤسسـات المجتمـع المـدني والاحـزاب حيـث أنـه لا ديمقراطيـة بـدون مؤسسات مجتمعية وأحزاب وطنية فاعلة في العمل السياسي، وقد راعى قانون الأحزاب السياسية الأخير تبسيط الإجراءات في التسجيل، قدم دعماً مالياً للأحزاب، ووسع الفرص للشباب والمرأة للمشاركة في العمل الحزبي.

- تمكين المرأة ظهر ذلك واضحاً من خلال التشريعات التي مكنت المرأة من الوصول الى البرلمان والبلديات بشكل مقبول مرحلياً ، وكذلك مشاركتها الملحوظة في السلطة التنفيذية، وتعتبر وزارة التنمية السياسية شريكاً للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة بما يتعلق بمحور المشاركة في الحياة العامة والسياسية ،[١] ضمن الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية ٢٠٠٦ -٢٠١٠م والتي تهدف الى تعزيز مكانة المرأة الاردنية والنهوض بها وزيادة مشاركتها في الحياة العامة

- تفعيل مشاركة الشباب حيث تم تشكيل هيئة شباب كلنا الاردن بمبادرة ملكية تعمل على متابعة وتنفيذ برامج العمل التي يتوافق عليها الشباب ، وتوفير منبر مؤسسي للتواصل وليتفاعل الشباب في جميع مواقعهم مع السياسات والبرامج الموجهة لهم في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربية والثقافة والابداع .

- وبعد الاطلاع على استراتيجية التنمية السياسية نلاحظ انها تهدف إلى[٢]:

- تعزيز مبدأ فصل السلطات وتفعيل عملها ودورها .

- توفير بيئة سياسية حيوية ومجتمع مدني نشط تنبثق عنة أحزاب و تيارات وطنية واسعة التمثيل

- تعزيز قيم الانتماء والولاء والمساواة والجدارة والمشاركة والشفافية وتكافؤ الفرص

- واحترام الحريات والابتعاد عن التطرف .

- حقوق المرأة كافة وبالذات الحقوق السياسية وضمان مشاركة فاعلة للشباب في عمليات الإصلاح وإشاعة ثقافة المواطنة والحوار والقبول بالأخر مشاركة وتعبيرا.

- تعظيم قيم التسامح والتعددية والعقلانية والموضوعية.

- تعزيز قواعد الحاكمية الرشيدة .

---

(١) مذكرة تفاهم وتعاون بين وزارة التنمية السياسية واللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة ، بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠٠٨ م، وثائق وزارة التنمية السياسية ..

(٢) موقع وزارة التنمية السياسية، على الرابط الإلكتروني: **www.gbd.gov.jo**.

هناك واجبات وانجازات لوزارة التنمية السياسية لأنها كأي وزارة لها مهام يجب أن تقوم بها خاصة ان عمل الوزارة يتطلب وقت طويل لنجد انجازاتها خاصة في دورها التوعوي.

تتمثل واجبات الوزارة في العمل على تحديث التشريعات الناظمة للحياة السياسية في الأردن، وتشجيع المواطنين على الإنخراط في الحياة السياسية والحزبية، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية، والمساهمة في نشر التوعية في مجال الثقافة السياسية والدستورية والقانونية وتعريف المواطنين بحقوقهم وواجباتهم، وقد تم تنظيم الوزارة بشكل تستطيع من خلاله القيام بواجباتها على أتم وجه ، من خلال تقسيمها الى مديريات بكوادر بشرية مؤهلة، تعنى كل منها بمحور معين من محاور التنمية السياسية، وإستطاعت الوزارة أن تحقق الإنجازات التالية:

التشريعات: حيث تم تطوير التشريعات الناظمة للحياة السياسية في عدة مجالات:

١. عملت الوزارة بالتعاون مع المركز الوطني لحقوق الانسان على دراسة ومراجعة الاتفاقيات الدولية ، التي وقع عليها الاردن ولم يصادق عليها مجلس الامة ، وعددها (١٦) إتفاقية تتعلق بحقوق الإنسان، ليتم دفعها الى مجلس الأمة من أجل المصادقة عليها. [١]

٢. مراجعه شامله لقانون الاجتماعات العامة لسنة ٢٠٠٤م والحوار مع الجهات ذات العلاقة ، كون القانون تعرض لنقد شديد منقبل أغلب القوى السياسية ، وخاصةً المواد التي تربط تنظيم الإعتصامات والإجتماعات بموافقة مسبقة من الحاكم الاداري ، والذي تخوله الصلاحيات رفض طلب الاجتماع [٢] .

٣. شكلت لجنة لدراسة قانون الأحزاب لعام ١٩٩٢م ، تم من خلالها الخروج بمسودة مشروع قانون للأحزاب تمخض عنه لاحقاً قانون الأحزاب لعام ٢٠٠٧م والمعمول به حالياً ، كما وضعت الوزارة بالتعاون مع مركز تعاون مؤسسات المجتمع المدني(عدالة) مشروعاً مقترحاً لقانون منظمات المجتمع المدني الأردني عام ٢٠٠٦م، وهو يطرح لأول مرة في الأردن.

٤. كان للوزارة الدور الرئيس في طرح مشروع قانون البلديات لعام ٢٠٠٧م ، والذي خصص كوتا نسائية بنسبة (٢٠%) في المجالس البلدية [١].

---

(١) المركز الوطني لحقوق الإنسان ، **تقرير أوضاع حقوق الانسان في الأردن** لعام ٢٠٠٧ .
(٢) نشرة التنمية السياسية ، **وزارة التنمية السياسية** ، أذار ٢٠٠٨ ، ص٧ .
[١] قانون البلديات رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٨-٤-٢٠٠٧ المادة ٩ .

٥. عملت الوزارة عدة دراسات على قانون إنتخاب عصري يلبي طموحات المجتمع الاردني، وقد بدأت الحكومة بإجراء حوارات حسب جدول زمني لكافة أطياف المجتمع الاردني حول قانون إنتخاب مجلس النواب لسنة ٢٠٠١م ، والذي يواجه معارضة شديدة من منظمات المجتمع المدني والأحزاب الأردنية كونه يرتكز على نظام الصوت الواحد.

٦. رفع كافة القيود المعيقة للوصول الى المعلومة والحقيقة، وإعطاء الحرية التامة للصحافة في التعبير عن رأيها ضمن الميثاق الأخلاقي للصحافة، كان نتاج ذلك الجهد قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ٢٠٠٧م، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات لسنة ٢٠٠٧م .

التوعية:

حيث كان هناك إنجازات كثيرة للوزارة في مجال التوعية السياسية في الأردن، لان وزارة التنمية السياسية تعد من أهم أعمالها التوعية السياسية والتثقيف السياسي مثل التعريف بمفهوم المواطنة والانتماء والأحزاب وأقامت الوزارة ورشات عمل في المدارس والجامعات وأنها تعد الأساس في المشاركة السياسية وفهم هذه المصطلحات هناك بعض النماذج لتطبيق هذه الورشات منها مبادرة نحن الغد: أطلقت وزارة التنمية السياسية وبالشراكة مع مركز زها الثقافي التابع لأمانة عمان هذه المبادرة إطلاقاً من أهمية التربية على القيم ومبادئ المواطنة بالتنشئة لسياسية والتربية المدنية، والتي تبدأ من الأسرة فالمدرسة وصولاً الى المجتمع بكافة مكوناته ومختلف هيئاته، وقد انطلقت أولى ورشات هذه المبادرة في مركز الحسين الثقافي ، بالتعاون مع مدارس وزارة التربية والتعليم بواقع مائة مشارك في كل ورشة، تلتها ورشة أخرى في مدرسة الجميل الثانوية التابعة لمديرية الثقافة العسكرية في أم الرصاص والمبادرة ماضية في الوصول الى كافة أنحاء المملكة(١).

منتديات الشباب للحوار والثقافة الديمقراطية: وهو مشروع تشرف عليه وزارة التنمية السياسية بمشاركة الجهات ذات الاختصاص وهي وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والمجلس الأعلى للشباب، تمثل مبادرة للمساهمة في توسيع وتعزيز فرص وإمكانات تواصل وتفاعل مختلف آراء ومواقف الشباب الاردني وطموحاته واستعداداته حول حاضر ومستقبل التنمية الشاملة في الاردن .

---

(١) وزارة التنمية السياسية، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **www.mopd.gov.jo.**

مبادرة الحوار الوطني : تأتي هذه المبادرة إستجابة لدعوة جلالة الملك لتنشيط الحياة السياسية والحزبية، بحوار وطني دائم وشامل يعزز مفهوم التعددية، واحترام الرأي الأخر، حيث يشكل الحوار الوطني الصادق والبناء حالة من التصدي أمام ثقافة الخوف واللامبالاة ونقص المعلومة أو تشويهها، واستبدالها بثقافة ايجابية بناءة، تنمية للوطن ونظامه السياسي ، محققة حالة التعددية على أساس من الشراكة الحقيقية، والتكافل بين السلطات وبين الحكومة والمجتمع المدني، في إطار من العمل الجماعي المؤسسي المستند إلى الدستور المنطلق من أن الامة مصدر السلطات.

مبادرة المعهد الديمقراطي الأردني: تأتي رؤيا تأسيس المعهد الديمقراطي الأردني في إطار تفعيل قيم المشاركة المجتمعية، والتأكيد على الحقوق القانونية والدستورية لجموع الأردنيين والحاجة الماسة لتلبية مطلوبات التنمية السياسية بكل أبعادها ، وفقاً نلهج مدروس، تدريباً وتأهيلاً ، سعياً لتوطين الفكر الديمقراطي، ومستثمراً في خبرات وطاقات المجتمع الأردني، هذا بالاضافة إلى عقد اللقاءات الحوارية الوطنية وورش العمل والندوات الموسعة في مختلف محافظات المملكة ، ومنظمات المجتمع المدني[١].

ومن خلال استعراض الأعمال التي قامت بها الوزارة خلال السنوات الماضية فقد اقيم ٦٠٠ نشاط تضمنت حوارات شبابية وحفزهم للاهتمام بالشأن العام وعقد دورات تدريبية للمرأة العاملة في مؤسسات المجتمع المدني للمشاركة في التنمية السياسية كما ساهمت الوزارة في صياغة قانون الأحزاب عام ٢٠٠٧ بالإضافة إلى التعديلات التي أدخلت على قانون المطبوعات والنشر والاجتماعات العامة إضافة إلى التحضيرات الحالية لإعداد قانون انتخابات جديد يلبي متطلبات المرحلة المقبلة كما أن هناك تواجد لفكرة مشروع لتأسيس معهد وطني لترسيخ مفهوم الهوية الوطنية وإعطائها بالشكل الملائم ضمن مناهج دراسية تعزز المشاركة الجادة في صنع القرار وذلك من خلال شراكه بين وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي والتنمية السياسية للوصول إلى الأهداف المنشودة نحو نشر ثقافة ديمقراطية باعتبارها العلاج المناسب للمشاكل التي تواجه المجتمعات المحلية. ومن الأعمال المقبلة التي تنوي الوزارة القيام بها مبادرات لدعم قطاعات الشباب منها برلمان الشباب وتدريب المجالس الطلابية المنتخبة في الجامعات على مهارات العمل الديمقراطي الهادف نحو تحريك عجلة التنمية السياسية[٢]

كانت بداية حياة التنمية السياسية بشكلها الرسمي كوزارة مستقلة في ٢٠٠٣/١٠/٢٥ في حكومة السيد فيصل الفايز وهذا يعني أن فترة وزارة التنمية السياسية ستة سنوات منذ بدء تشكيلها

---

(١)موقع وزارة التنمية السياسية www. Mopd.gov.jo

(٢) جريدة العرب اليوم, عمان, ع ٤٥٢٠ ,١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩ م , ص ٥ (محاضرة في جامعة آل البيت).

مع تسعة تعديلات وبواقع سبعة وزراء جدد اثنان منهم تكرر متابعة عملهم وهم السيد هشام التل والسيد موسى المعايطة وزارة التنمية السياسية استمر عملها ستة أعوام وما زالت الوزارة لا تحظى بدور محدد ولا مهمات واضحة فإنها تقوم بدور تشريعي بنسبة ٣٠% ودور توعوي بنسبة ٧٠% ولا تمتلك وزناً سياسيا حقيقيا في المقاعد الوزارية ومن خلال الجدول التالي رقم (١) سنبين أسماء الوزراء الذين شغلوا الحقيبة الوزارية لوزارة التنمية السياسية .

جدول رقم (١)

جدول التغييرات في وزارة التنمية السياسية ٢٠٠٣ _ ٢٠٠٩

الرقم	الحكومة	التشكيل والتعديل	الوزير
١.	السيد فيصل الفايز	التشكيل الأساسي	السيد محمد داوودية
٢.	السيد فيصل الفايز	التعديل	الدكتور منذر جاد الله الشرع
٣.	السيد عدنان بدران	التشكيل الأساسي	السيد هشام التل
٤.	السيد عدنان بدران	التعديل	السيد هشام التل (نائب رئيس الوزراء للتنمية السياسية)
٥.	السيد معروف البخيت	التشكيل الأساسي	السيد صبري اربيحات
٦.	السيد معروف البخيت	التعديل	السيد محمد العوران
٧.	السيد نادر الذهبي	التشكيل الأساسي	السيد كمال ناصر برهم
٨.	السيد نادر الذهبي	التعديل	السيد موسى المعايطة
٩.	السيد سمير الرفاعي	التشكيل الأساسي	السيد موسى المعايطة

المصدر : رئاسة الوزراء: www.pm.gov.jo

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عمر وزارة التنمية السياسية ستة سنوات وتعرضت لتسعة تشكيلات بواقع سبعة حقائب وزارية ونجد أن التشكيلات تفوق عمر الوزارة وهذا يؤدي إلى تكاثف المعيقات أمام عمل الوزارة إذ نجد أن مسؤولية وزارة التنمية السياسية الأردنية تقتصر على جانبين التشريعات والتوعية من خلال دراسة مجموعة القوانين الناظمة للعمل السياسي في الأردن مثل قانون الانتخابات وقانون الأحزاب والاجتماعات العامة والجمعيات هذه

القوانين إذا تم إصلاحها سيتم تطوير الجوانب الأخرى وحاليا الوزارة عضو اللجنة الحكومية لصياغة قانون جديد للانتخابات أما المجال الأهم التوعية فأكثر عمل الوزارة قائم على مجال التوعية السياسية والتثقيف السياسي مثل التعريف بمفهوم المواطنة والأحزاب من خلال ورشات عمل في المدارس والجامعات لأن الأساس في عملية المشاركة السياسية فهم المصطلحات الديمقراطية والمواطنة والانضمام للأحزاب.

التحديات التي تواجه عمل وزارة التنمية السياسية:

أ. أن التحديات التي تواجه العمل السياسي والتنمية السياسية في الأردن، تنعكس على أداء الوزارة وخاصةً أن عمل الوزارة يعتبر تحت مظلة السلطة التنفيذية .

ب. عدم قناعة الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية بجهة حكومية تتبنى عملية التنمية السياسية، وذلك ناتج عن توتر العلاقات بينهما تاريخيا، وعدم قناعة هذه الجهات بجدية الحكومة في مسيرتها نحو التنمية السياسية والبناء الديمقراطي .

ج. إعتقاد شرائح كبيرة من المجتمع الأردني بأن الوزارة تستطيع تحقيق التنمية السياسية من خلال إجراءات إدارية وبنيوية ، وينتظرون إنجازات ملموسة لها ضمن وقت محدد ،متناسين أنهاتحتاج الى فترة طويلة نسبياً ، وقد تحتاج الى تبدل جيل او أجيال ضمن المجتمع كي يلمس المواطن نتاج تلك العملية ، وهو ما يحتاج الى إستراتيجيات بعيدة المدى تتظافر حولها الجهود الوطنية على المستويين الرسمي والمجتمعي .

د. عدم إدراك البعض أن وزارة التنمية السياسية لا تصنع التنمية السياسية ، وإنما هي حلقة ضمن الحلقات الكثيرة المعنية بهذه العملية بما تحويه من ترسيخ أليات المشاركة والتعددية وتعزيز الديمقراطية ، تجعل من جميع مؤسسات الدولة، ومؤسسات المجتمع المدني معنيين بذلك ، كونهما يمثلان المحورين الأساسيين في التنمية .

ضعف الأداء الحزبي على الساحة الأردنية وبطء استجابته للتحولات والمتغيرات المحلية ، وإحجام شريحة واسعة من المجتمع عن المشاركة في العمل السياسي الحزبي لعدم قناعتهم ووعيهم لمدى أهمية دورهم في تطوير الواقع السياسي، مما يضيف عبئاً كبيراً على الوزارة في مجال التنشئة والثقافة السياسية[١] .

---

(١) جريدة الدستور ,عمان , ع ١٥٠٤٠, ٢٩ أذار ٢٠١٠ ,ص ١٣ .

المبحث الثاني : تأثير دور الحكومة على التنمية من خلال كتب التكليف السامي والبيانات الوزارية:-

نصت المادة (٣٥) من الدستور على أن الملك يعين رئيس الوزراء ويقيله ويقبل استقالته ويعين الوزراء ويقيلهم ويقبل استقالتهم بناء على تنسيب رئيس الوزراء ويؤلف مجلس الوزراء في المملكة الأردنية الهاشمية من رئيس الوزراء ويعتبر رئيس المجلس ومن عدد من الوزراء حسب الحاجة وحسب ما تقتضيه المصلحة العامة للبلاد حسب المادة (٤١)

ومنصب الوزراء لا يتولاه إلا أردني وكذلك لا يجوز للوزير أثناء وزارته أن يكون عضوا في مجلس إدارة شركة أو أن يشترك في أي عمل تجاري أو مالي أو أن يتقاضى راتباً من أي شركة حسب المادة (٤٢),(٤٤).

وقبل مباشرة مجلس الوزراء عملة يؤدي أعضاء المجلس بما فيهم رئيس الوزراء اليمين الدستورية أمام الملك حسب المادة (٤٣) من الدستور.

يعتبر كتاب التكليف السامي الهادي للحكومة ويبين ملامح الفترات التي تعقب تشكيل الحكومات وماذا يطلب من الحكومة بشكل واضح وتفصيلي للأسس والأهداف الوطنية على مختلف الصعد وتعمل الحكومات على تحقيق مقاصد التكليف السامي.

وفيما يلي أهم ما جاء بكتب التكليف السامي للحكومات خلال الفترة من ١٩٩٩ – ٢٠٠٩ :-[٢]

حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة:

أن حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة هي أول حكومة في عهد الملك عبد الله الثاني بن الحسين وأكد كتاب التكليف السامي على أن الأردن سيبدأ مرحلة جديدة يجب أن يركز على محاور هامة تخص التنمية السياسية من أهمها الديمقراطية لأنها تقوم بدور مهم في تثقيف الشعب الأردني وتجعل جميع أفرادة بعيداً عن التعصب ويؤمنون بدور الحوار البناء والمسؤول والاهتمام بالأعلام الوطني الذي يعمل بأجواء الديمقراطية ويحمل رسالة الأردن إلى العالم من خلال صحافة حرة تعمل تحت عنوان المصداقية والرصانة والاتزان كما أكد على تعزيز الوحدة الوطنية ويتم هذا من خلال سيادة القانون على الجميع دون تمييز لأي سبب وتطبيق مبادئ العدالة وفق أسس

(٢) موقع رئاسة الوزراء , **www.pm.gov.jo.**

سليمة واضحة وتطبيق القانون بحزم وبحسب المادة (٦) الفقرة الأولى أن الاردنيون أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وأن اختلفوا في العرق أو اللغة أو الدين .

حكومة السيد علي أبو الراغب

وجه كتاب تكليف سامي إلى السيد علي أبو الراغب لتشكيل حكومة ويرتكز كتاب التكليف على عدة نقاط مهمة يجب أن تأخذها الحكومة الجديدة بعين الاعتبار بما يخص التنمية السياسية أولا : يجب العمل على تحقيق المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات بعدالة مطلقة ويعتبر أن الديموقراطية هي نهج الحياة وهي تمثل الركيزة الراسخة لبناء الأردن كما أن هذه الديمقراطية تستلهم روح الدستور كما أن الحرية المسؤولة هي التي تلتزم بسيادة القانون ولا تكتمل إلا بوجود التعددية السياسية وأنة يدعو جميع المواطنين للانضمام للأحزاب وتشكيلها كما أن هذه الأحزاب تلتزم بالقوانين كما يدعوهم للمشاركة والمساهمة في عملية التنمية الوطنية عن طريق المشاركة بالانتخاباتثانياً: على الحكومة أيضا إنجاز قانون انتخابي عصري يواكب الفترة الحالية والقادمة للأردنثالثاً: الإعلام يرى الملك عبد الله الثاني أن رسالة الإعلام يجب أن تقوم على مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية واحترام الحقيقة والمصداقية التي تمكنها من المنافسة ,رابعاً : أن التنمية التي يريدها هي تنمية شاملة ولا ينبغي أن تكون في أحد جوانب الحياة على حساب جوانب أخرى والمطلوب من الحكومة مواصلة العمل حتى يتم تنفيذ الخطط والبرامج للتنمية الشاملة وتسريع وتيرة التنفيذ والإنجاز.

حكومة السيد فيصل الفايز

من خلال هذه الحكومة تم استحداث وزارة التنمية السياسية في عام ٢٠٠٣ كان ذلك لأنها تترأس أولويات التغير الحكومي الجديد في كتاب تكليف سامي موجة إلى فيصل الفايز. شدد الملك على تعميم مفهوم التنمية السياسية التي يشارك فيها كافة قطاعات المجتمع وقواه السياسية التي تتخللها النزاهة والمساءلة والشفافية وسيادة القانون والعدالة والمساواة والمشاركة للمرأة الأردنية والشباب. كما شدد على أن التنمية السياسية يجب أن تنبثق عنها أحزاب وطنية وديمقراطية تقوم على الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر والحرية المسؤولة للصحافة.

كما وأكد الملك عبد الله الثاني أن التنمية السياسية التي ينشدها للأردن تسعى إلى العلم والمعرفة للجميع وتعمل على إظهار الهوية الإسلامية القائمة على التسامح وحرية الفكر وهذا

يتطلب قوانين عصرية جديدة تتساعد على عمل التنمية السياسية مثل قانون للأحزاب متطور وقانون انتخابات ديمقراطي.

حكومة السيد عدنان بدران:

في كتاب تكليف سامي للسيد عدنان بدران في ٥ نيسان ٢٠٠٥م كان يحوي هذا الكتاب على ركائز مختلفة بعد أن أكد إن التغيير الحكومي هو عبارة عن حلقات متواصلة في مسيرة الإنجاز . وأن الوضع الإقليمي متأزم وهناك تحديات تحيط بالأردن لذلك يجب أن يعتمد الأردن على سياسات الإصلاح ومشاركة كافة الشرائح وركز على أن المواطنة هي علاقة تشاركيه بين الدولة والشعب وأن عملية الإصلاح الأهم هي عملية التنمية السياسية والإدارية , ويشمل الإصلاح أيضا إصلاح الإعلام وتفعيل حرية التعبير عبر الرأي والرأي الآخر كما يعني تكافؤ الفرص بين المواطنين وهذا من أجل العدالة والمساواة بالإضافة إلى التركيز على أن تتبنا الحكومة علاقات متوازية مع القوى السياسية الشاملة للأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني وهذا يتحقق من خلال الشفافية والمساءلة والمحاسبة ومشاركة واسعة. بالإضافة إلى ديمقراطية وتعددية وتكافؤ فرص وسيادة القانون وانفتاح وحداثة وحريات عامة وأمن واستقرار داخلي.

حكومة السيد معروف البخيت

ركز كتاب التكليف السامي على مسؤولية الإعلام الذي يجب أن ينهض بقوة تجاه الوطن وان يعمل في مناخ من الحرية واحترام الرأي والرأي الآخر وهذا لأن الحرية ممارسة مسؤولة وقيمة حضارية وإنسانية ومن الضروري القيام بعمليات الإصلاح والتحديث والتطوير باعتبار الديمقراطية من الأساسيات التي لا بديل عنها ولذلك على الحكومة في هذه المرحلة إعداد جملة من القوانين تراعي الحداثة والعدالة والمتغيرات منها قانون الأحزاب وقانون البلديات حتى يضمن مشاركة أوسع في عملية صنع القرار.

حكومة السيد نادر الذهبي

بما أن المرحلة التي يمر بها المجتمع مليئة بالتحديات فأن هذه المرحلة ستكون بعنوان أساسي وهو الشأن الاقتصادي والاجتماعي بالاضافة على التأكيد بالاستمرار في برامج الإصلاح السياسي وتعزيز المشاركة وتنمية الحياة الحزبية , من خلال وثيقتي الاجندة الوطنية وكلنا الأردن. وكان الكتاب يؤكد على هذا المحور الرئيسي لان المنطقة تمر بأزمة مالية حقيقية وما يخص التنمية السياسية هنا أن المواطن يعتبر الحلقة الأهم في عملية التحديث والتنمية والعنصر الرئيسي في معادلة التغير والتقدم وأن حرية الإعلام مصانة ولا تخضع إلا لضوابط القانون لذلك

على الحكومة وضع وتنفيذ خطط وتطوير الإعلام الرسمي ورفد المؤسسات بالخبرات الإعلامية وأن استقرار وأمن الوطن من أهم المطالب بالإضافة إلى المساواة وسيادة القانون.

حكومة السيد سمير الرفاعي

كتاب التكليف السامي شمل محاور هامة في جميع مناحي الحياة وما يخص التنمية السياسية أكد الملك عبد الله الثاني على متابعة مسيرة الإصلاح والتحديث من خلال الخطط والبرامج والأهداف التي تضمنتها الاجندة الوطنية لان مسيرة الإصلاح والتحديث تطور الأردن وبناء مستقبلة وأمنة المستقر ويشمل هذا الإصلاح جميع المناحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية وحتى يضمن أعلى درجة من المشاركة الشعبية في صناعة القرار ومن أهم أولويات عمل الحكومة اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لإجراء الانتخابات من خلال تطوير قانون الانتخابات حتى تحدث نقلة نوعية في المسيرة التطويرية التحديثية وفي تكريس الديمقراطية ثقافة وممارسة في الأردن هناك محاور هامة تم التركيز عليها أهمها عمل مشاركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ميثاق شرف يلزم تعامل الحكومة مع مجلس النواب وفق الدستور والقانون ووثيقة مباشرة بين السلطتين بمعايير تحقق المصلحة العامة والتكامل الدستوري والقانوني والسياسي المطلوب:

- مشاركة شعبية واسعة في عملية التنمية السياسية تعالج كل التحقيقات ويسهم في تطوير العمل السياسي الحزبي والبرامجي يفتح المشاركة لجميع المواطنين.
- ضمان حرية التعبير وإفساح المجال للأعلام حتى يمارس دورة في التنمية الوطنية وإعادة التشريعات اللازمة حتى تطور الأداء.
- إطلاق طاقات الشباب وتسليحهم بالعلم والمعرفة حتى يتمكنوا من مواكبة العصر
- تشريعات كفيلة بتحقيق هدف تأمين الحياة الكريمة للمرأة والطفل
- تنمية شاملة وتطوير برامج القطاع العام وإعادة هيكلة الجهاز الحكومي
- تنمية في ظل عدالة ومساواة وسيادة القانون على الجميع.
- الأردنيون سواسية أمام القانون ومتساوون في الحقوق والواجبات.
- هذه الإنجازات لا تتحقق من دون الأمن والاستقرار.

البيانات الوزارية [١]

استنادا إلى أحكام الفقرة ٣ من المادة (٥٤) من الدستور الأردني يترتب على كل وزارة تؤلف أن تتقدم ببيانها الوزاري إلى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها إذا كان المجلس منعقدا أو منحلا فيعتبر خطاب العرش بيانا وزاريا لأغراض هذه المادة، وعلى أساس النص الدستوري قامت الحكومات المتعاقبة بتقديم بياناتها الوزارية[١] .

أهم ما جاء في هذه البيانات على التتابع من ١٩٩٩- ٢٠٠٩

- **البيان الوزاري أمام مجلس النواب لحكومة عبد الرؤوف الروابدة ٣ نيسان١٩٩٩**

أكد البيان الوزاري على تحقيق جملة من الأفكار على النحو التالي:

تتطلع الحكومة إلى قيام حالة من التوافق الوطني حول كل الأمور التي تهم الوطن والمواطن من خلال الالتزام بالدستور نصاً وروحا وأنها جادة في ترسيخ الوحدة الوطنية وتجذير مفهوم الأسرة الواحدة المتحابة من خلال سيادة القانون وتطبيقه على الجميع بعدالة ونزاهة.

وأعلنت الحكومة إنها ستقوم بترسيخ قواعد الديمقراطية وممارستها في جميع مناحي الحياة في إطار من الاعتدال والتسامح والاحتكام للقانون والحرية في الفكر والرأي والتعبير.

كما وتؤمن الحكومة أن المعارضة جزء فاعل ورافد رئيسي من روافد العمل الوطني في إطار من التعاون العربي على قاعدة من التعاون والتفاهم والبناء كما ستقوم الحكومة بتعديلات تشريعية تخص المرأة والطفل حتى تأخذ المرأة دورها في جميع مجالات الحياة.

- **البيان الوزاري أمام مجلس النواب لحكومة السيد علي أبو الراغب**

أكد البيان الوزاري وتعهد الالتزام بالمبادئ التي احتواها كتاب التكليف السامي وفق المرتكزات التالية:

أن الحكومة ستعمل على إطلاق طاقات المجتمع وقدراته وتعظيم قواسمه المشتركة وتيسير سبل العطاء والبناء وفق التزامه بمفهوم دولة المؤسسات والقانون .

وستسعى الحكومة جهدها لتعزيز مفاهيم الوحدة الوطنية وتحقيق المساواة والعدالة بين المواطنين في الحقوق والواجبات.

---

(١) موقع رئاسة الوزراء , **www.pm.gov.jo.**

[١] أنظر الدستور الأردني المادة (٥٤)

ومحاربة الشللية والمحسوبية وما يترتب عليها من سلبيات وأمراض تؤذي الوطن والمواطن.

إن الديمقراطية وممارساتها وتحفيز المواطن على أداء واجبه وحقه الدستوري في المشاركة الفاعلة في مختلف مجالاتها ومواقعها يعتبر من المرتكزات الأساسية لعمل الحكومة التي تلتزم بها وتصونها وتعمل على تطويرها وفق روح عالية من الشعور بالمسؤولية وسيتم إنجاز قانون انتخابات عصري كما ستضع الحكومة الإجراءات الكفيلة بتسهيل عملية الانتخاب وتبسيط إجراءاتها بحيث تدفع الجميع للمشاركة في الانتخابات.

وتدرك الحكومة أن حرية الكلمة المسؤولة وتعظيم البناء الديمقراطي ركيزة أساسية لتنمية السياسية الوطنية التي ستعمل على زيادة تمتين بنائها من خلال دعمها للتعددية السياسية وتأييدها لتشكيل الأحزاب الوطنية وممارسة المواطن لحقه في التعبير عن رأيه كما نص علية الدستور.

أما في مجال الإعلام فأن الحكومة تؤمن بأن الإعلام لا يمكن أن يتطور إلا في ظل مناخ من حرية الفكر والرأي واحترام الرأي الأخر وتجسيد مفهوم إعلام الدولة كي تصبح الرسالة الإعلامية الأردنية شاملة للمجتمع بكافة شرائحه وأطياف السياسة والاقتصادية .

وإيلاء التنمية السياسية أهمية قصوى من احترام التعددية السياسية والحزبية إلى الاعتراف بدور المعارضة الوطنية ملتزمة بالدستور وتقديم مشروع قانون جديد للأحزاب بهدف تعزيز دور الأحزاب في التنمية السياسية ومعالجة الاختلالات في المسيرة الحزبية بحيث تواكب التنمية السياسية.

- **البيان الوزاري أمام مجلس النواب لحكومة فيصل الفايز**

أكد البيان الوزاري أمام مجلس النواب أن محرك الحوار الوطني الأول هو الحريات العامة وصون حقوق الإنسان من خلال الدستور الأردني والتنمية السياسية بإتاحتها أوسع الفرص للمشاركة الشعبية ستسهم في المزيد من الاستقرار وتعزز المنعة وتصون مقدرات الوطن ومنجزاته وهناك محاور هامة لتحقيق التنمية السياسية:

أولا: قانون الانتخاب لمجلس النواب.

ثانيا: قانون الأحزاب السياسية.

ثالثا: قوانين حقوق المرأة.

رابعا: برلمان الشباب ومشاركتهم الفعلية في الحياة السياسية.

قامت الحكومة بوضع مشروع خطة واستراتيجية للتنمية السياسية ليتم طرحها لحوار وطني واسع بهدف إثرائها وتحقيق التوافق الوطني حولها.

وفي إطار الإصلاح المنشود فأن الحكومة ستقوم بتعزيز قدرات المركز الوطني لحقوق الإنسان واستقلاليته التامة ليقوم بدورة في التأكد من تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

وفي مجال الإعلام فأن الحكومة تلتزم بإعادة تنظيم قطاع الإعلام من خلال إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الإعلامية القائمة وتحقيق استقلاليتها. وتلتزم الحكومة بالعمل الدؤوب على تعزيز دور المرأة ومشاركتها الفعالة في العملية التنموية في مختلف جوانبها السياسية الاقتصادية والاجتماعية وتعديل القوانين بهدف إنهاء كل أشكال التمييز والإجحاف ضد النساء كما أن الحكومة حريصة على مشاركة الشباب والشابات في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

البيان الوزاري أمام مجلس النواب لحكومة عدنان بدران

أكد البيان الوزاري على أن الحكومة تعتبر الإصلاح يعتلي سلم الأولويات الوطنية والمقصود بالإصلاح ككل لا يتجزأ بأبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية كما ستركز الحكومة على الاهتمام بالوحدة الوطنية وتماسك الجبهة الداخلية من خلال تطوير حاله من التوافق الوطني والتشارك المتكافئ بين الجهات ذات الفعل والتأثير وفي مقدمة ذلك بناء علاقة مؤسسية راسخة مع المجلس ومع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وستعمل الحكومة على تحقيق العدالة والمساواة في التقنيات في الوظائف العامة(١) .

كما ستقوم الحكومة بإثراء التعددية السياسية والفكرية من خلال تعزيز الحريات دون شروط سوى المسؤولية ودون ضوابط سوى الالتزام بالمصلحة الوطنية ودون سقوف سوى القانون والدستور. وقد انتهجت الحكومة نهج الحوار مع النواب والأعيان والقوى والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من نقابات وجمعيات واتحادات لغايات سياسية ولغايات الفعل والإدارة وتطوير العمل من خلال الحوار.

كما تنظر الحكومة إلى التنمية السياسية باعتبارها العملية المتواصلة التي ستطلق العنان للحراك السياسي الذي يشارك فيه الأردنيون والأردنيات وذلك بتبني القواعد التي تقوم عليها الحياة السياسية القادمة مع أهمية الارتكاز إلى الدستور الأردني وتحديث التشريعات والقوانين في مقدمتها قانون الأحزاب والانتخابات وتفعيل دور الأحزاب باعتبارها المؤسسات الطبيعية للعمل السياسي وتوسيع مجال مشاركتها في صنع القرار كما تتطلع الحكومة إلى تمكين المرأة وتعزيز

---

(١) محضر جلسة مجلس النواب الرابع عشر من الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب المنعقدة في ٢٠٠٥/٧/١٤، (جلسة تصوويت على الثقة لحكومة الدكتور عدنان بدران) ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **www.pmu.gov.jo.**

دورها في كافة الميادين وتوظيف طاقات الشباب من اجل خدمة الوطن وتمكين الطلبة من انتخاب ممثليهم بحرية وفي هذا السياق تؤكد الحكومة أن التنمية السياسية ستتواكب مع نظيراتها الاقتصادية والإدارية والثقافية والاجتماعية وستكون داعمة لها ومنسجمة معها في إطار التنمية المستدامة التي أضحت مطلبا أردنيا ملحا لا سبيل إلى تأجيله.

كما أكدت الحكومة انها ستعمل على إبراز الصورة الحضارية للأردن وبيان الرؤية الملكية في مجالات الإصلاح والتحديث والتنمية.

البيان الوزاري أمام مجلس النواب لحكومة معروف البخيت

أكد البيان الوزاري على أن تضع الحكومة التنمية السياسية أهم محور على جدول عملها بما أنها قاعدة أساسية للتطوير والتحديث وستعتمد الحكومة نهج التشاور مع المجلس وسائر الفعاليات السياسية والحزبية وباقي مؤسسات المجتمع المدني أخذين بالاعتبار إصدار وتعديل ما يلزم من قوانين وهي قانون الأحزاب وقانون البلديات وقانون الانتخاب والقوانين ذات العلاقة بمؤسسات المجتمع المدني كالنقابات والإعلام والمرأة والشباب والأطفال. كما قامت الحكومة بتشكيل لجنة وزارية لتحديد الأولويات من مخرجات لجنتي الاجندة الوطنية والأقاليم وترجمتها إلى برامج عملية واقعية تقوم على تكريس وتعزيز للنهج الديمقراطي والإصلاح والتحديث والشفافية والعدالة والمساواة فيما ستخضع القضايا الخلافية منها للحوار والنقاش مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات ذات العلاقة إلى صيغ توافقية حولها وستقوم الحكومة بتنفيذ مشروع ساحة الحرية كمنبر للتعبير الحر الذي يعبر عن الرأي بأسلوب حضاري . وستعمل الحكومة على تنفيذ برامج تكفل تنظيم مشاركة الشباب في الحياة العامة والتحاور معهم لاستثمار طاقاتهم[١].

أما فيما يخص القطاع النسائي ستعمل الحكومة على إيلاء الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالمرأة كل الاهتمام من أجل الإسراع في تنفيذ محاورها . وفي مجال الأمن والاستقرار فستعمل الحكومة على بناء استراتيجية وطنية شاملة تحافظ على المكتسبات الوطنية وتعظمها وتقوم على أساس المواطنة التي تعني قيام المواطن بواجبه والانتماء لوطنه وقيادته.

البيان الوزاري لحكومة السيد نادر الذهبي

(١) محضر جلسة مجلس النواب الرابع عشر من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب المنعقدة في ٢٠٠٥/١٢/٢٠، (جلسة تصوويت على الثقة لحكومة الدكتور معروف البخيت) ، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **www.pmu.gov.jo**.

أكد خطاب العرش السامي الذي يعتبر بيان وزاري إذ تألفت الحكومة ولم يكن المجلس منعقداً بمحاور مهمة أبرزها رئيس الوزراء لعرض برامج وخطط الحكومة ومن أهمها التحديث والإصلاح والتنمية الشاملة والنهضة الوطنية وعلى تكريس وترسيخ مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون على أساس من الثوابت الدستورية وتعزيز قيم الانتماء والولاء . وستواصل الحكومة مسيرة الإصلاح والحداثة والتنمية وستولي الإصلاح السياسي اهتماما حقيقياً بما من شأنه تعزيز مشاركة المواطن في صنع القرار وتحفيز كافة مؤسسات المجتمع المدني أحزابا ونقابات على القيام بدورها وواجبها نحو الوطن والمواطن في إطار المشاركة الوطنية ووفق قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وعلى أساس الكفاءة والإنجاز ومن خلال الاتصال والحوار المباشر والعمل الميداني وعلى تعديل أو وضع التشريعات اللازمة التي تجسد المشاركة وتعظيم الثقافة الديمقراطية وتكفل حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان وتنمي الإحساس بالمواطنة وفي تعزيز دور المرأة وتفعيلة والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة وتعزيز دخولها إلى سوق العمل وتوفير كافة أشكال الدعم لها.

كما ستوضع خطط وبرامج لتطوير القدرات المهنية والفنية والمالية لمؤسسات الإعلام الرسمي ورفدها بالخبرات والكفاءات والأجهزة الحديثة المتطورة . كما سيتم إعداد استراتيجية متكاملة للأعلام[١]. ويبين الجدول التالي الحكومات التي تشكلت في عهد الملك عبد الله الثاني من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠٠٩ وهي تسع حكومات:

جدول رقم (٢) تغير رؤساء الوزراء في الأردن ٢٠٠٩/١٩٩٩

الرقم المتسلسل	تاريخ تأليف الحكومة	رئيس الحكومة	تاريخ الاستقالة	عدد التعديلات الوزارية	مدة الحكومة يوم/شهر/سنة		
١	١٩٩٩/٣/٤	السيد عبد الرؤوف الروابدة	٢٠٠٠/٦/١٨	٣	١٢	٣	١
٢	٢٠٠٠/٦/١٩	السيد علي أبو الراغب	٢٠٠٢/١/١٤	٥	٢٥	٦	١
٣	٢٠٠٢/١/١٤	السيد علي أبو الراغب	٢٠٠٣/٧/٢٠	٤	٦	٦	١
٤	٢٠٠٣/٧/٢١	السيد علي أبو الراغب	٢٠٠٣/١٠/٢٢	٠	١	٣	٠
٥	٢٠٠٣/١٠/٢٥	السيد فيصل الفايز	٢٠٠٥/٤/٥	٢	١٠	٣	١
٦	٢٠٠٥/٤/٧	السيد عدنان بدران	٢٠٠٥/١١/٢٤	١	١٧	٧	٠
٧	٢٠٠٥/١١/٢٧	السيد معروف البخيت	٢٠٠٧/١١/٢٢	٢	٢٥	١١	١

(١) محضر جلسة مجلس النواب الرابع عشر من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب المنعقدة في ٢٠٠٧/١٢/١٦، (جلسة تصوويت على الثقة لحكومة نادر الذهبي)، نقلاً عن الموقع الإلكتروني: **www.pmu.gov.jo.**

٨	٢٠٠٧/١١/٢٥	السيد نادر الذهبي	٢٠٠٩/١٢/٩	٢	١٤	٠	٢
٩	٢٠٠٩/١٢/٩	السيد سمير الرفاعي	إلى الأن	٠	٠	٠	٠
المجموع				١٩	--	٧	٩

المصدر: الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء www.pm.gov.jo ٢٠٠٩.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) أن فترة استلام الملك عبد الله الثاني أبن الحسين للسلطات الدستورية ١٠ أعوام كان هناك ٩ تشكيلات حكومية أي بمعدل سنة إلى سنة ونصف وكانت اقصر حكومة هي حكومة السيد عدنان بدران في فترة زمنية كانت ٧ شهور وسبعة عشر يوما وأعلى مدة زمنية كانت بواقع عامين وثلاثة عشر يوما حكومة السيد نادر الذهبي .

يشهد الأردن العديد من التغيرات الحكومية والتعديلات الوزارية إذ شهد تشكيل ٩ حكومات و١٩ تعديل بنسب ١٠ أعوام ويبين الجدول التالي هذه الحكومات.

جدول رقم (٣)

التعديلات الوزارية خلال الحكومات المتعاقبة ٢٠٠٩/١٩٩٩

رئيس الحكومة	رقم التعديل	تاريخ التعديل	عدد الوزراء الجدد
عبد الرؤوف الروابدة	١	٩/١ / ١٩٩٩	٦ وزراء
	٢	١/١٥ /٢٠٠٠	٨ وزراء
	٣	١/ ٥ / ٢٠٠٠	١ وزير
المجموع	٣ تعديلات		١٥ وزير
علي أبو الراغب	١	٢٠٠٠/٩/٢٦	١ وزير
	٢	٢٠٠١/٦/١٦	١٣ وزير
	٣	٢٠٠١/٩/٢	١ وزير
	٤	٢٠٠١/١٠/٢٧	٧ وزراء
	٥	٢٠٠١/١٢/٥	١ وزير
المجموع	٥ تعديلات		٢٣ وزير
علي أبو الراغب الثانية	١	٢٠٠٢/٣/٢٤	١ وزير
	٢	٩/٢٦/ ٢٠٠٢	٦ وزراء
	٣	١/١٢ / ٢٠٠٣	٢ وزيرين
	٤	٢٠٠٣/١/١٣	١ وزير
المجموع	٤ تعديلات		١٠ وزراء
علي أبو الراغب الثالثة	٠	٠	٠
المجموع	٠	٠	٠
فيصل الفايز	١	١٠/٢٥ /٢٠٠٤	١٦ وزير
	٢	٢٠٠٥/٢/٢٠	١ وزير
المجموع	٢ تعديلين		١٧ وزير

عدنان بدران	١	٢٠٠٥/٧/٣	١٠ وزراء
المجموع	١ تعديل		١٠ وزراء
معروف البخيت	١	٢٠٠٦/١١/٢٢	١١ وزراء
	٢	٢٠٠٧/٩ /٢	٣ وزراء
المجموع	تعديلين		١٤ وزير
نادر الذهبي	١	٢٠٠٩/٢/٢٣	١٥ وزير
	٢	٢٠٠٩/٦/١١	١ وزير
المجموع	تعديلين		١٦ وزير
المجموع الكلي	١٩ تعديل		١٠٥ وزراء

المصدر: الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء www.pm.gov.jo ٢٠٠٩.

أسباب تشكيل وحل الحكومات

- **حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة:** عند تولي الملك عبدالله سلطاته الدستورية كان لا بد من بداية مرحلة وكانت أول حكومة في عهده حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة وكان من أسباب تشكيل هذه الحكومة البدء في عملية إصلاح اقتصادي تتوافق مع الرؤية الملكية الشابة . ومن أسباب حل هذه الحكومة عدم التعاون بين الحكومة والبرلمان ووجود تحالفات بين الكتل النيابية داخل مجلس النواب الثالث عشر لمواجهة حكومة السيد عبد الرؤوف الروابدة سرعت من إنهاء عمر هذه الحكومة، ومن العوامل الإقليمية اتخذت الحكومة قرار بأبعاد قادة حماس إلى قطر ومنعهم العودة إلى الأردن وبقيت قضية إبعاد حركة حماس وعدم السماح لهم بالعودة إلى الأردن إلا إذا تخلوا عن ألقابهم ومناصبهم في الحركة من الأسباب التي تؤجج الخلاف بين الحكومات الأردنية المتعاقبة وجماعة الأخوان المسلمين التي تقود المعارضة في الأردن خاصة أن أحزاب المعارضة الأخرى والنقابات المهنية والفعاليات الشعبية انضمت إلى جماعة الأخوان المسلمين مطالبهم بحل قضية قادة حماس والسماح لهم بالعودة إلى الأردن . ومن الأسباب المحلية تمثلت برفض حكومة الروابدة بإقامة منطقة اقتصادية حرة في العقبة.

- **حكومة السيد علي أبو الراغب**في هذه الفترة أصبح لزاماً تشكيل حكومة يرأسها عضو برلماني يحظى بتأييد النواب وذو شخصية اقتصادية وسياسية واشرفت هذه الحكومة على انتخابات مجلس النواب الرابع عشر ونالت ثقة المجلس الذي أشرفت على انتخابه وأما أسباب حل الحكومة هي النقمة الشعبية الناجمة عن رفع الأسعار وفرض الضرائب وإصدار العديد من القوانين المؤقتة وتأجيل الانتخابات البرلمانية لمدة عامين ووجهت الكثير من الاتهامات لهذه الحكومة بالفساد .وضعف في أدائها وعدم تنسيق بين أعضائها وذلك ما أثر في جوهر أداء الفريق الواحد وما أنعكس على انسجامها وتحقيق أهدافها.

- **حكومة السيد فيصل الفايز** جاءت هذه الحكومة في فترة صعبة وهي احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ووضع متأزم في فلسطين وكان سبب التشكيل لتحقيق تغير منشود من التطور والرخاء وكانت على رأس الأولويات من التغير تحقيق التنمية السياسية . من أسباب حل الحكومة الوضع الإقليمي والدولي وكان الأردن يعيش واقع إقليمي متأزم وتحيط به تحديات عالمية ومن الأسباب الخارجية: لقد قامت الحكومة الأردنية بتقديم تصورا لقمة الجزائر بتفعيل مبادرة السلام العربية من دون الرجوع إلى المملكة العربية السعودية صاحبة المبادرة أو التشاور معها . بالإضافة إلى تصريحات قدمها وزير الخارجية الأردني بضرورة تطبيق القرار الدولي رقم ١٥٥٩ الذي ينص على انسحاب القوات السورية من لبنان الأمر الذي فسره السوريون واللبنانيون بأنة تدخل في الشؤون اللبنانية . ويضاف إلى ذلك الانزعاج المصري من تصريحات الوزير الأردني حول ضرورة تطبيق القرار ١٥٥٩ . أما الأسباب الداخلية لرحيل حكومة الفايز تتمثل بالأزمات التي شهدتها البلاد مع الحركة الإسلامية والنقابات المهنية حيث نشب العديد من الأزمات بين وزارة الداخلية وبين الحركة الإسلامية بسبب منع قادة الحركة الإسلامية من الخطابة في المساجد إلا بتصريح مسبق . وكانت هناك أزمة أخيرة بين الحكومة والنقابات المهنية التي بلغت ذروتها بإصدار مشروع قانون جديد للنقابات المهنية يحظر عليها ممارسة أي نشاط سياسي ويعزل النقابات الأردنية عن فروعها ويفتح المجال للحكومة للتدخل في شؤونها الإدارية والمالية . وقد أحالت الحكومة هذا المشروع على البرلمان واعطتة حق الاستعجال.

- **حكومة السيد عدنان بدران** كانت تمر بالمنطقة واقع إقليمي متأزم وتحيط بالأردن تحديات عالمية وكان الهدف من التشكيل تسريع وتيرة الإصلاح ومأسستها من خلال الاجندة الوطنية ومن أسباب حل الحكومة تعذر الحكومة في موضوعات قمة الجزائر ومبادرة السلام العربية والازمة مع العراق والازمة الداخلية مع النقابات وتراجع ملف التنمية السياسية وأحداث تفجيرات عمان، ومن العوامل الداخلية لقد قامت الحكومة بحل البرلمان وأصدرت عددا من القوانين المؤقتة زاد عددها عن ٢١٠ قوانين مؤقتة في غالبيتها قوانين اقتصادية تتعلق بالتشريعات المالية والاقتصادية وزيادة الضرائب وخاصة ضريبة المبيعات رغم المعارضة الشديدة لهذه القوانين . كما قيدت الحكومة الحريات العامة في البلاد وخاصة ما يتعلق بقانون الاجتماعات العامة الذي يحظر الاجتماعات أو التجمهر أو تنظيم المسيرات بدون ترخيص مسبق . ومن الأسباب التي حلت الحكومة عجزها عن تحقيق الإصلاح السياسي في البلاد رغم المطالب الشعبية الملحة وتوجيهات الملك بهذا الخصوص ولم تقدم أي إجراء من شأنه إزالة الاحتقان في الشارع الأردني وتحقيق الإصلاح السياسي المنشود حيث لم تتعامل هذه الحكومة مع قانون الانتخابات وتغير الصوت الواحد الذي تطالب به المعارضة.

- **حكومة السيد معروف البخيت** لقد أثبت السيد معروف البخيت جدارته مع مختلف المواقع الدبلوماسية والسياسية والأكاديمية والعسكرية لذلك جاءت تشكيل هذه الحكومة لمتابعة عملية الإصلاح السياسي وبناء أردن حديث قادر على الإنتاج والمنافسة والمتسلح شعبة بالمعرفة والثقافة لآن الحكومة السابقة جاءت في ظروف إقليمية ودولية حرجة ولم تستطيع ترجمة عملية الإصلاح كما يجب وقد ساهمت حكومة معروف البخيت بإنجاز وصياغة قوانين الأحزاب والكوتا النسائية للبلديات والبرلمان والنزاهة المالية وهيئة مكافحة الفساد وديوان المظالم والمخطط الشامل لاستعمالات أراضى المملكة ومشروع التشغيل الوطني والمشاريع الكبرى على الشاطئ الشرقي للبحر الميت وتفعيل وحدة التخاصية والمشاريع الاستراتيجية مثل الديسي وتوسعة المطار وسكة حديد الزرقاء وإحالة قضايا إلى النائب العام فيها شبهة فساد وهي البلديات والمغنيسيوم والاتحاد العام للجمعيات الخيرية والمراكز الإسلامية وإجراء الانتخابات البلدية والبرلمانية وهي عناوين وقضايا تسجل في مراحل مهمة، ومن أسباب حل الحكومة ضعف أداؤها وخصوصاً في بعض المؤسسات والدوائر الحكومية بعد إثارة مشكلة المياه في محافظة المفرق منطقة المنشية وعدم الرضا الشعبي لإدارة الحكومة لهذه المشكلة والتعامل معها والظروف السياسية الداخلية والخارجية التي دفعت لاستقالة السيد معروف البخيت.

- **حكومة السيد نادر الذهبي**: عند تشكيل حكومة السيد نادر الذهبي كان الأردن يمر بأزمة اقتصادية كما يمر بها العالم اجمع وكان عنوان هذه المرحلة الشأن الاقتصادي وبرع السيد نادر الذهبي عند تولية مناصب اقتصادية بهذا المجال لذلك كان التشكيل في هذه المرحلة لرجل اقتصادي ومن أسباب الحل أسباب داخلية حلت حكومة الذهبي وهي قضية البورصة وقضية حرق العلم الإسرائيلي واستقالة مدير المخابرات وضعف أداء بعض الوزراء.

إن عمر الحكومات الأردنية تتراوح بين سنتين وأقل وأغلبها فقدت شعبيتها قبل بلوغ عمرها الافتراضي إن الحكومات تقترف أخطاء تجعل صاحب القرار يتخذ خطواته لاعادة الأمور إلى نصابها وتغيير المسبب في الأخطاء ومعروف أن الحكومات هي من يتحمل دستوريا كافة الأخطاء في أعمال السلطة التنفيذية لأنها في الأساس هي صاحبة الأمر الدستوري[١] .

أن الأردن يسجل أرقام قياسية وسريعة في التغيرات الحكومية (تغييراً وتعديلاً)، لم تحظى التغيرات الوزارية خلال هذه الفترة باهتمام كبير يعود إلى أسباب أهمها:

- إن هذه التغيرات أصبحت حالة اجتماعية يترقبها الشعب الأردني بعد أن تنشر الصالونات السياسية والبرلمانات وغيرها خبر التغيير حتى أن ثقة الحكومة وكتب التكليف والبيانات الوزارية

---

(١) مقابلة مع السيد فيصل الفايز، على الموقع الإلكتروني: **www.ammonnews.net**، يوم ٢٠٠٩/١١/٣.

لم تعد ذا أهمية من التغيير وذلك بالرجوع إلى تحليلات الشعب إما لاسباب جغرافية أو عشائرية أو أسباب متعلقة بأسماء أشخاص أنفسهم.

- فقدان الشعور بالجديد والدهشة في عملية التغير الوزاري نظرا لسرعة تغير الحكومات.

- أسباب تتعلق بسقف الحرية المتاح أمام الصحف وخاصة اليومية منها وهو ما يعكس غياب التعليقات المعارضة لعملية التغيير.

الفصل الثالث

الاستقرار الحكومي والتنمية السياسية في الأردن

تمهيد:

إن سمة الاستقرار الحكومي أو كما هو واضح في الحالة الأردنية عدم الاستقرار الحكومي كان له انعكاساته على الواقع الأردني حيث إن أي تغيير وزاري يؤدي إلى تغيير في الأولويات والرؤى للخطط والبرامج الحكومية وتغيير على صعيد كل وزارة كما لاحظنا إن وزارة التنمية السياسية الأردنية عمرها ٦ سنوات وكان هناك تغير في أهدافها وأولوياتها لأنها شهدت تسعة تعديلات وزارية خلال هذه المدة وهي كافية لتنفيذ أي برامج حتى أن عملية الإصلاح السياسي إلى الأن لم تجد طريقها الصحيح وما زالت تتبع أشخاص وليست سياسات واضحة ولا تتغير مهما كان هناك تغير في الأشخاص كما إن الحالة الأردنية في تنميتها السياسية جاءت تقوم بدور المسمى بدون أفعال واضحة رغم الأرقام المصرح بها عن نشاطات قامت بها الوزارة إلا أنها تبقى على الأوراق والاجندة للوزارة دون تطبيق على أرض الواقع فالشعب الأردني يفتقد الثقافة السياسية ويفتقد الفهم الواضح للأحزاب وعملها وحتى مؤسسات المجتمع المدني فهو لا يشارك سياسيا رغم المرحلة التي وصل إليها في فهم حقوقه وواجباته كما أن هناك خلل في عمل الوزارة وهذا يؤدي بشكل عام إلى عدم استقرار وزاري في الأردن مع التغير السريع الذي يشهده.

تأتي التنمية السياسية في الأردن تحقيقاً للرؤية الملكية في تنمية الأردن سياسياً، وتمتين قواعده ليكون مجتمعاً حضارياً معاصراً قوياً قادراً على مواجهة التحديات. وجاءت هذه الرؤية الملكية لتحقيق العدل والمساواة والديمقراطية، وتفعيل دور البرلمان، وإعطاء المرأة حقوقها الكاملة في التمثيل النيابي، وإجراء حوار وطني يهدف إلى الإصلاح السياسي وتطوير التشريعات. وسيتم تناول تأثير الاستقرار الحكومي على عملية التنمية السياسية من خلال :

المبحث الأول : الاستقرار الحكومي وبرامج عمل التنمية السياسية في الأردن

المبحث الثاني : قانون الانتخابات والتنمية السياسية

المبحث الثالث: مستقبل عملية التنمية السياسية في إطار حالة عدم الاستقرار السياسي

المبحث الأول

الاستقرار الحكومي وبرامج عمل التنمية السياسية في الأردن

تهدف التنمية السياسية إلى خلق مجتمع متكامل ينبذ شتى أنواع الطائفية والإقليمية على أساس أن الأردنيوون ينتمي بعضهم لبعض. كما تهدف إلى إرساء نظام ديمقراطي يقوم على المساواة والجدارة وترسيخ مرتكزات التنمية الشاملة.

أن لخطة التنمية السياسية التي تمخضت عن جهد حكومي عدة مزايا، هدفها إيجاد حالة من التوازن في الحياة السياسية الأردنية. وتكتسب هذه الخطة أهمية خاصة من حيث التوقيت، حيث خرجت في وقت يدور فيه الجدل حول الإصلاح السياسي والاقتصادي على مستوى الوطن العربي، وكان من الضروري أن يأتي هذا الإصلاح من داخل الدول العربية حتى لا يفرض عليها من الخارج.

استطاعت خطط التنمية السياسية من نقل شعار التنمية السياسية والإصلاح السياسي إلى صيغ منهجية قابلة للتحقيق. واستندت الخطة في محاورها ومعالجتها للتنمية السياسية إلى الرؤية الملكية التي تهدف الوصول إلى مجتمع معاصر متطور متسامح منفتح، وتعزيز التنمية السياسية على أساس العدل والحق والمساواة وسيادة القانون، وركيزته الحرية والعدالة الاجتماعية.

لقد تعددتتعاريف عملية التنمية السياسية الا ان جوهر العملية يبقى واحداً حيث تسعى عملية التنمية إلى-:

- توفير الأبنية اللازمة لعلمية المشاركة في التنمية السياسية.
- إنشاء مؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية وتحقيق التعاون والانسجام بينها.
- زيادة الوعي والثقافة السياسية.
- ترسيخ مباديء الديمقراطيه وحقوق الانسان.
- إنشاء أحزاب تقوم بدور فعال.
- توفير قاعدة مشاركة واسعة وفعالة.

ولقد حرص النظام السياسي الأردني على بذل جهود كبيرة في مجال التنمية السياسية لمواكبة روح العصروالتغيرات المستجدة على الساحة المحلية والدولية ولقد قامت عملية التنمية

السياسية في الأردن على هدف أساسي وهو تنمية المواطن الأردني بالاعتماد على صون حقوقه وحرياته الأساسية ، وأهم مرتكزات عملية التنمية السياسية في الأردن- :

- الدستور الأردني.
- السلطة التشريعية.
- الميثاق الوطني الأردني.
- وثيقة التنمية السياسية.

١) الدستور الأردني:

لقد حرص المشرع الأردني ومنذ تأسيس إمارة شرقي الأردن على إصدار دساتير وقوانين تنسجم ومبادئ الديمقراطية وترتكز على قيم ومبادئ حقوق الإنسان. حيث جاءت دساتير أعوام ١٩٢٨و١٩٤٦و ١٩٥٢م منسجمة مع مبادئ الديمقراطيه وقيم حقوق الإنسان, وجاء كل واحد من هذه الدساتير منسجما مع الظروف التي نشأ في ظلها ، حتى جاء دستور ١٩٥٢م ليكون دستورا عصريا يتوائم وروح العصر ،ولقد تم العمل بهذا الدستور منذ عام ١٩٥٢م حتى وقتنا الحاضر وتم اصدار العديد من القوانين في ظله.

ولقد ساهم دستور عام ١٩٥٢م في حفظ وصيانة حقوق الموطن الاردني السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الحقوق والحريات ولعل من أهم المظاهر الديمقراطيه في هذا الدستور ما يلي[(١)]:

١. نشأ الدستور عن طريق العقد ويستند في ذلك الى مقرارات مؤتمر أريحا ، الذي بويع فيه الملك عبدالله ملكا على الأردن والضفه الغربية..
٢. مبدأ الفصل بين السلطات والذي يركز على توزيع السلطات على هيئات متعددة وليس تركيزها في سلطة واحدة .
٣. إقرار الدستور بالحقوق والحريات ، فقد خصص الدستور فصلاً كاملاً لحقوق وحريات الأردنيين على اختلاف ألوانهم وأديانهم.
٤. نص الدستور على مظهر مهم من مظاهر الديمقراطيه الحديثة وهو الحق في تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية والانظمام اليها.

---

(١) سالم الكسواني , **مبادئ القانون الدستوري مع دراسة تحليلية للنظام الدستوري الأردني** , عمان ,١٩٨٣,ص ص ١٩٨-٢٠٥ .

٢) السلطة التشريعية

تنص المادة (٢٥) من الدستور "تناط السلطة التشريعية بمجلس الأمة والملك ويتألف مجلس الأمة من مجلسي الأعيان والنواب " ومن أهم وظائف السلطة التشريعية في الأردن :

١- تمثيل المواطنين وخدمة مصالحهم.

٢- التشريع: حيث يحق لأعضاء المجلس اقتراح وتعديل ورفض القوانين الصادرة عن السلطة التنفيذية وتنظم المواد (٩١-٩٥) من الدستور هذه العملية.

٣- فرض الضرائب والرسوم :ـ حيث نصت المادة (١١١) من الدستور على أنه "لاتفرض ضريبة أو رسم الا بقانون."

٤- اقرار الموازنة العامة.

٥- الرقابة السياسيه وتهدف الى الرقابة على الأداء الحكومي نيابة عن المواطنين أو ما يسمى (بالمسائله).

وتساهم السلطة التشريعية في ازدهار عملية التنيمة السياسية من خلال توفير احد الأبنية اللازمة لاحتضان عملية المشاركة السياسية وتساهم هذه السلطة كذلك بتعزيز حقوق الانسان من خلال فرض رقابة على اعمال السلطة التنفيذية اضافة الى حقها في اصدار او تعديل القوانين بما يخدم مصلحة المواطن وتراعي في ذلك حقوقه وحرياته ولعل من أهم القوانين الصادرة عن السلطة التشريعية والتي تعزز حقوق المواطن الأردني السياسية مايلي:ـ

قانون الانتخاب

يعد قانون الانتخاب من أهم القوانين التي تكفل حق المواطن الأردني في المشاركة الفعالة وتسهم في عملية التحديث والاصلاح السياسي، ولقد اعتمد النظام السياسي الأردني ومنذ تشكيل الإمارة على نظام الانتخاب الحر والعادل ، الا أنه ولظروف وتداعيات معينة تم حل مجلس النواب وبالتالي تم تعطيل نظام الانتخاب وكان ذلك نتيجة ظروف عدم الاستقرار السياسي الناتجة عن احتلال فلسطين إلى أن دعى الملك حسين إلى استئناف الحياة البرلمانية في الأردن عام ١٩٨٩م.

ولقد جرت الانتخابات في الأردن وفق أكثر من قانون انتخاب ، حيث جرت انتخابات عام ١٩٨٩م وفق قانون الانتخاب الأردني رقم (٢٢) لسنة ٨٦ وتعديلاته لعام ١٩٨٩م وتم الانتخاب خلاله وفق نظام الكتل إلى أن جرى تعديله واعتماد نظام الصوت الواحد في قانون

مؤقت عام ١٩٩٣ وأجريت على أساسه الانتخابات النيابية في نفس العام إلى أن تم اعتماد قانون مؤقت وتمت على أساسه انتخابات عام ٢٠٠٢م وهو القانون الانتخابي الجديد والذي تم اعتماده من قبل مجلس النواب عام ٢٠٠٣م والذي تم على أساسه إعادة تقسيم المملكة إلى دوائر متساوية لمراعاة تمثيل المناطق البعيدة والاقليات ، إضافة إلى رفع عدد أعضاء مجلس الأمة واضافة كوتا نسائية لتضمن تمثيل القطاع النسائي في المجلس.

قانون الأحزاب

لقد جاء قانون الاحزاب السياسية الاردني منسجما مع نصوص الدستور حيث نصت المادة (١٦) "للأردنيين الحق في تأليف الجمعيات و الاحزاب السياسية على أن تكون غايتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم لا تخالف احكام الدستور". وينظم القانون طريقة تأليف الجمعيات والأحزاب السياسية و مراقبة مواردها ، ولقد ركزت معظم الاحزاب السياسيه على عملية حقوق الانسان في نصوص عديدة من مواثيقها حيث اعتبرت قضية حقوق الإنسان هي من أهم الأهداف التي تسعى هذه الأحزاب إلى تحقيقها وكونها وسيلة لتحقيق عدد من الأهداف الفرعية الأخرى حيث نصت قوانين " ٧ أحزاب وبنسبة ٢٩ %على أن هدفها هو حفظ حقوق الإنسان كونها وسيلة لتحقيق الديمقراطية بينما رأت (٥ أحزاب) و بنسبة ٢١% , أن هدفها هو صون حقوق الإنسان كونها وسيلة لتحقيق التحرر الوطني، وذكرها احد الأحزاب كوسيلة لتحقيق التنمية وهو حزب الأحرار"(٤)

وتعد الأحزاب السياسية هي احد ادوات التنميه السياسيه من خلال إقامة نظام حزبي فعال يترأس أسس العملية الديمقراطية و يرسخ قيم المشاركة و حقوق الإنسان.

قانون المطبوعات والنشر:

لقد نظم هذا القانون حرية الراي والصحافه والطباعه والنشر ولقد انسجم هذا القانون مع نص المادة (١٥) من الدستور الاردني والتي تنص على أن :

(١) لكل أردني أن يعرب بحريه عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير بشرط أن لا يتجاوز حدود القانون.

(٢) الصحافه والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

(٣) لايجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازاتها إلا وفق احكام القانون ولقد صدر قانون المطبوعات رقم (١٠) لسنة ١٩٩٣م . ولقد نظم هذا القانون العمل الصحفي وضمن

حرية الصحافة وحرية الطباعة والنشر وانشاء الصحف واماكن الطباعة ، ومن ثم تم إصدار القانون المعدل لقانون رقم (١٠) وهو القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٧ الا أن هذا القانون لم يدم طويلا حيث أصدرت محكمة العدل العليا قرارا في ١٩٩٨/١/٢٦م اعتبرت فيه القانون مخالفا للدستور ويجب وقف العمل به ، وألغت المحكمة أيضا القرارات الصادرة بموجب هذا القانون".

وجاء بعد ذلك قانون المطبوعات والنشر رقم (٨) لسنة ١٩٩٨وتعديلاته رقم(٣٠) لسنة ١٩٩٩ ، ولقد تضمنت مواد قانون المطبوعات والنشر عن الحريات الصحفية وحرية التعبير وعن الرأي وحرية الطباعة والنشر حيث نضمت المواد ٦و٨ منه حرية الصحافة والحق في الحصول على المعلومات وضرورة إفساح المجال أمام المواطنين والأحزاب والنقابات والهيئات الثقافية و الاجتماعية للتعبير عن أفكارهم.

٣- الميثاق الوطني الأردني

"في ٩ نيسان ١٩٩٠ صدرت الإرادة الملكية السامية بتشكيل اللجنة الوطنية لصياغة الميثاق الوطني ، وقد ضمت اللجنة ستين عضوا من كافة الاطياف والتيارات السياسية والفكرية و الثقافية والمهنية في المجتمع الأردني ،وتوصلت اللجنة لصياغة ميثاق وطني ، إذ تم إقراره في مؤتمر رسمي وشعبي في ٩ حزيران عام ١٩٩١".

"والميثاق الوطني هو وثيقة سياسية من أجل توضيح الطريق للمسيرة السياسية وإرساء قواعد العمل الوطني العام وتحديد مناهجه و إيجاد نواظم عامة لممارسة التعددية السياسية والأسس الديمقراطية من أجل بناء مجتمع مدني ديمقراطي".

ولقد جاء الميثاق الوطني كخطوة ضرورية في مجال التنمية السياسية و كان منسجما في نصوصه مع مواد الدستور الأردني وجاء كذلك منسجما مع مباديء حقوق وحريات المواطن الأردني.

ولقد اشتملت تلك الوثيقة على مجموعة من الحقوق والحريات من أهمها :

١. احترام العقل والايمان بالحوار والاعتراف بحق الاخرين في الاختلاف في الرأي واحترام الرأي الآخر والتسامح ورفض العنف السياسي والاجتماعي.

٢. الأردنيون رجالا ونساء أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق والواجبات وان اختلفوا في العرق او اللغة او الدين وهم يمارسون حقوقهم الدستورية.

٣. ترسيخ دعائم دولة القانون وسيادته.

٤. التعددية السياسية والحزبية والفكرية هي السبيل لتأهيل الديمقراطيه وتحقيق مشاركة الشعب الأردني في إدارة شؤون الدولة.

٥. الانتماء الوطني التزام بحرية المواطنين جميعا وحماية أمن الوطن واستقلاله وتقدمه وممارسة فعليه لصون الوحدة الوطنية و تأكيد سيادة الشعب الأردني.

٦. تحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية للأردنيين كافة بتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية المختلفة وتطوير تشريعات العمل وتقليص الفجوة بين الدخول بما يحقق التوازن والسلام الاجتماعي ويوفر الأمن والأستقرار في المجتمع.

٧. احترام حقوق الانسان وتعميق النهج الديمقراطي وضمانة التنمية واستمرار توازنها وتحقيق الكفاية الإدارية في المملكة.

٤- وثيقة التنمية السياسية

جاءت وثيقة التنمية السياسية تعبير عن رؤية ملكية لتحقيق تنمية سياسية واسعة النطاق تستند على أسس الديمقراطيه ومبادئ حقوق الانسان وتنسجم مع روح الدستور الأردني "وقد جاءت وثيقة التنمية السياسية امتدادا لوثيقة الأردن أولاً عبر مفاهيم متطورة وحديثة بحيث يمكن العمل على تحديث النظام السياسي الأردني في إطار بناء الهيكلية المجتمعية عبر مصلحة أردنية مشتركة تدعم مبدأ التقدم والسير في ركاب التطور".

ولقد جاء الحديث بشكل مباشر عن ضرورة احداث تنمية سياسية واسعة من خلال كتاب التكليف السامي لحكومة السيد فيصل الفايز ، وتضمنت وثيقة التنمية السياسية سبعة محاور رئيسية وهي:

قانون الانتخاب لمجلس النواب الأردني , وقانون الاحزاب السياسية الأردنية وقوانين المرأة وحقوقها ومشاركة الشباب الفعلية في الحياه السايسية وقوانين الصحافة والاعلام والقضاء وتطويره وتطوير وتفعيل آليات اتخاذ القرار صفه في مجلس الوزراء.

ولذلك تعتبر وثيقة التنمية السياسية من أهم المرتكزات التي دعت الى حفظ الحقوق السياسية للمواطن الأردني وذلك من خلال الدعوة لإقامة عملية تنمية سياسية واسعة النطاق. كما و أكد الملك عبدالله الثاني ابن الحسين على ضرورة جعل هذه العملية تشمل جميع لاقاليم وأكدت على ضرورة تحقيق تنمية سياسية وإدارية واسعة من خلال اقامة نظام الاقاليم الإدارية

التـي تشـمل ضـرورة اشـراك جميـع منـاطق المملكـة فـي عمليـة التنميـة الفعالـة وبمشـاركة كافـة القطاعات وتشمل جميع مناطق المملكة.[١]

تهدف خطة التنمية السياسية إلى تعزيز الأردن كنموذج حضاري للدولة العربية الإسلامية الديمقراطية، التي يسودها التسامح والوسطية وحرية الفكر والإبداع. وتسعى هذه الخطة إلى إبراز الهويـة الوطنيـة الأردنيـة بعناصـرها الإسلامية والعربيـة والإنسـانية. كمـا تسـعى إلـى تفعيـل دور السلطات الدستورية الثلاث: القضائية والتشريعية والتنفيذية، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات، وتوفير بيئة سياسية حيوية، ومجتمع مدني نشط تنبثق عنه أحزاب أو تيارات وطنية ذات تمثيل واسع، بالإضافة إلى تعزيز قيم الانتماء وديمقراطية المساواة والمشاركة. أن هذه الخطة إذا ما نجحت فإنها ستكون عنوانا لمرحلة جديدة في تنمية السياسة ومفرداتها في الأردن.

كما وتهدف خطة التنمية السياسية إلى ضمان حقوق المرأة، وتحفيز مشاركتها في جميع المجالات بما في ذلك مجلس النواب، وضمان مشاركة فاعلة للشباب في عملية التطوير السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتحفيز الاعتزاز والانتماء الوطني لديهم.

وفقاً لهذه الخطة يتطلب الإصلاح السياسي تشكيل لجنة ملكية للتنمية السياسية، وتطوير القضاء، وإنشاء معهد لتدريب الكوادر السياسية الشبابية، وتحديث قانون الانتخاب، وإزالة ما تبقى من تمييز ضد المرأة بما يتفق مع الشريعة والدستور، وإصدار قانون معاصر للأحزاب السياسية يكفل التوازن السياسي، ويحفز المواطنين على الانتماء للأحزاب.

وليس من شك في أن هناك مشكلات كثيرة تواجه عملية التنمية السياسية أهمها الموروث السياسي للأحزاب، حيث أدى تعثر التجارب الحزبية وغياب دور فعلي للأحزاب إلى إحباط المشاركة الشعبية في الحياة السياسية، وقد بينت استراتيجية التنمية السياسية أن للتأثيرات الإقليمية والدولية دوراً في ضعف التنمية السياسية في الأردن، فقد أدت تداعيات القضية الفلسطينية واستمرارها إلى التأثير على باقي الهموم الوطنية الأردنية.

وتستهدف عملية التنمية السياسية المنبثقة عن خطة التنمية السياسية إجراء حوار شامل مع مختلف قطاعات المجتمع كمجلس الأمة والأحزاب والفعاليات السياسية والنقابات ومنظمات المجتمع المدني وغرف الصناعة والتجارة، والقطاعات النسائية والشبابية والصحفيين والمثقفين والكتاب والفنانين، ورجال الدين الإسلامي والمسيحي ومراكز الأبحاث والدراسات.

---

[١] نضال العضايلة , **الحداثة والتطوير في التربية الوطنية** : تاريخ الأردن السياسي (١٩٢٠-٢٠٠٤),ط١, دار يزيد للنشر , الأردن , ٢٠٠٥ .

ويتضمن برنامج الإصلاح السياسي والتنمية السياسية تطوير التشريعات بما في ذلك إصدار قانون أحزاب جديد يسهم في عملية دعم وبناء أحزاب أو تيارات، أو بناء سياسة برامجية تمثل اتجاهات واسعة في المجتمع كما يتضمن البرنامج ضرورة وجود قانون انتخابات نيابية يشجع على المشاركة السياسية، واختيار ممثلين ومجلس نيابي يعكس الخيارات الوطنية، ويسهم في تنمية الحياة السياسية، وكذلك قانون انتخابات بلدية عصري، ويعمل على مأسسة مشاركة الأحزاب السياسية في رسم السياسات العامة.

ووفقاً لاستراتيجية التنمية السياسية لا بد من تشكيل لجنة ملكية للتنمية السياسية ذات تمثيل واسع، حيث تتكون من ممثلين عن الكتل واللجان في مجلس الأمة والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والصحفيين والكتاب والفنانين والقطاعات النسائية والشبابية والنقابات المهنية والاتحادات الزراعية، وغرف الصناعة والتجارة ، والهيئات والمراكز ذات الصلة بالتنمية السياسية، والقيادات الاجتماعية المحلية في المحافظات، وغيرها. ولا بد أيضاً من تشكيل لجنة تنفيذية تتكون من وزراء: الخارجية والعدل والداخلية وعشرة شخصيات يختارهم مجلس الوزراء، بالإضافة إلى تشكيل لجان في المحافظات للغاية ذاتها[١].

وقد بينت استراتيجية التنمية السياسية محاور عمل لجنة التنمية السياسية وأهمها تعديل القوانين المتعلقة بالحريات العامة والفردية، وبالصحافة والإعلام لإعادة هيكلة مؤسسات الدولة الرسمية، وإعطاء الحق للقطاع الخاص بالاستثمار في هذا القطاع بما يضمن مساحة أكبر للرأي الآخر.

وبينت أيضاً القوانين الإعلامية التي تم إقرارها وتلك التي ما تزال قيد الإنجاز ومنها قانون جديد للأحزاب، وقانون جديد للانتخابات بالإضافة إلى قانون المركز الوطني لحقوق الإنسان وغير ذلك من تشريعات تتعلق بالقضاء والسياسات التربوية ومراجعة الاتفاقيات الدولية وبرلمان الشباب.

ولتفعيل خطة التنمية السياسية لا بد أن تقوم الحكومة بخطوات عملية ملموسة لإقامة جسور من الثقة تضمن نسبة عالية من التفاعل ومن هذه الخطوات[١]:

- أن تسير التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية والتفية الاجتماعية معاً في خطوط متوازية.

---

(١) علي محمد الدباس , **السلطة التشريعية وضمان استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية**، ط١، المؤلف، عمان,٢٠٠٨، ص ٦٣.
(١) ماهر كريشان ، **خطة التنمية السياسية**،الطرح والاستحقاق، جريدة الرأي الأردنية، العدد ١٢٢٤٧،السنة ٣٣، الجمعة ، ٢ نيسان ٢٠٠٤،ص ٢٢.

– أن يتم توسيع مفهوم المشاركة ليشمل المشاركة في صنع القرار المتأتي عن مبدأ تكافؤ الفرص لأبناء الوطن كافة.

– أن يتم الابتعاد عن الحلول التقليدية في التعامل مع الآخر ، وهي: الاقتصاد والاحتواء، وأن يستبدل بها أسلوب الحوار والتفاعل والمشاركة.

– أن تتم صياغة خطاب إعلامي متناغم مع برنامج الحكومة السياسي، على أن يتمتع ذلك الخطاب بروح عالية من الوعي والمصداقية والشفافية.

– أن تشترك القوى السياسية كافة في صياغة أي خطة للتنمية أو مبادئ تكون أساساً للعمل السياسي الذي يحكمه الدستور والقانون.

إنالتنمية السياسية كمشروع وطني لابد من أن تُدرس من ثلاثة أبعاد يمثل كل منها جيلاً من الأجيال المتعاقبة في الأردن، وهي[١]:

١- البعد المنطلق من واقع جيل ترعرع وعاش بداياته في بلد كان يفتقر إلى البنية التحتية، وتغلب على الأمية، همّه البناء والعمل والتأسيس رغم قلة الموارد مما جعله يستحق تسميته بجيل الرواد في البناء، وكانت الديمقراطية في نظر هذا الجيل تمثل الإنجاز والتطوير ونقل الوطن من حالته البدائية إلى مصاف الدول المتقدمة. وكانت إنجازات هؤلاء الرواد تتصف بالفردية. ولم يكن يشغلهم أي شأن مما يشغل الجيل الحاضر مثل الديمقراطية والشفافية والحرية وحقوق الإنسان.

٢- البعد المنطلق من جيل الشباب الذي لم يواجه مشكلات الحياة ومسؤولياتها، ويتشكل هذا الجيل من تلامذة المدارس وطلبة الجامعات وهو الجيل الذي وجد أمامه العلوم والمعارف والتكنولوجيا المتقدمة حيث تفرض البيانات والمعلومات نفسها على واقعه. ولدى هذا الجيل القدرة على تقبل كل جديد، ومن ذلك الديمقراطية والحرية وقبول الرأي الآخر والتعددية.

٣- البعد المنطلق من الجيل المخضرم، وهو الجيل الذي يقف متوسطاً بين جيل الرواد وجيل الشباب، وبعضه من شهد أو تلمس الحالة الأردنية كيف بدأت وتطورت إلى ما هي عليه الآن، ومعظم هؤلاء اندمج في عصر التقنية والمعلوماتية. ويقدر على تحمل مسؤولية القيادة وعبئ المرحلة. ولا بد أن تنغرس في هذا الجيل القناعة التامة

---

(١)جميل قموه , **التنمية السياسية كمشروع وطني**، جريدة الرأي الأردنية ، العدد ١٢٢٤٤ ، السنة ٣٣، الثلاثاء ، ٣٠ آذار ،٢٠٠٤، ص ٢٦.

بالديمقراطية والحرية والشفافية وحقوق الإنسان وتقبل الرأي والرأي الآخر من خلال الممارسة العملية لإحداث التغيير المطلوب.

ويعتبر تكريس الديمقراطية والانفتاح وتعزيز دولة التسامح والوسطية أول عامل مهم من عوامل التنمية السياسية في بلد مثل الأردن. وليس من شك في أن كسر الحواجز بين الإدارة والمجتمع هو بداية مهمة وخطوة ضرورية للبدء بتنمية سياسية حقيقية(١).

التنمية عملية تحديث وتطوير وتحديث الفكر والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التحديث الذي يجب أن يطرأ على المجتمع ليواكب متطلبات المستقبل، على أن يُراعى في ذلك إيلاء المحافظات اهتماماً خاصاً، وتزويدها بمقومات التنمية من خلال جملة إصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية لتجسير الهوة العميقة بين العاصمة والمحافظات الأخرى. والعمل على تطوير التعليم والتربية الوطنية لخلق جيل مثقف متفاعل مشارك مثقف بشؤون وطنه وأمته، جيل مؤمن بالقناعات السياسية التي تسهم في البناء السياسي والاجتماعي. ونشر الوعي بأهمية تعزيز دور المرأة كعنصر مهم في عملية التنمية بشكل عام وإيجاد الآليات التي تتيح لها الاشتراك بفعالية في عملية التنمية السياسية. والعمل على أن تكون الوظائف الحكومية وسيلة لتنمية الإنتماء والولاء، وذلك من خلال تقدير الكفاءات بوجود تشريعات إدارية تكافئ الموظف الطموح، وتحقق ذاته، وتفتح أمامه مجالات الإبداع والتجديد. ويذكر هنا أنه من الضروري اتخاذ إجراءات حازمة لعدالة التوظيف من جهة، وتحسين وضع السلامة الاجتماعية، ومستوى معيشة السكان من جهة أخرى(٢).

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أثناء عملية التحديث والتطوير إيلاء الجمعيات التطوعية ومؤسسات المجتمع المدني اهتماماً خاصاً لتصبح وسيلة للتنشئة الاجتماعية، ولتلعب دوراً في بناء شخصية الفرد وتعميق ولائه واعتزازه بهويته، وتقديم برامج للتنمية والتدريب على المشاريع التنموية والبرامج الاجتماعية وتوزيعها بعدالة وشفافية على المحافظات، واجتذاب الشباب إعلاميا بتوجيه برامج تخاطبهم بلغتهم، وذلك لاجتذابهم وتحويلهم عن البرامج الترفيهية السائدة، وإحلال الحوار الثقافي الذي يسوده التسامح والمودة محل التعصب، وتنمية وتطوير المجتمعات المحلية، وبث الوعي الاجتماعي والسياسي، وتوجيه طاقات الشباب وتنظيمها في أطر جماعية تشمل أرجاء الوطن لاستغلال أوقات فراغهم في البناء والتعمير(٣).

---

(١)، رجا طلب , **الولاء والانتماء: الدرس الأول في التنمية السياسية**، جريدة الرأي الأردنية ، العدد ١٢٢٥٠، السنة ٣٣ ، الاثنين ٥ نيسان ،٢٠٠٤, ص ٢٦.

(٢) أمل العزام , **جلالة الملك وتحديات التنمية السياسية**، جريدة الرأي الأردنية ، العدد ١٢٢٤٩، السنة ٣٣ ، الأحد ٤ نيسان ٢٠٠٤ ص ٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

المبحث الثاني

قانون الانتخابات والتنمية السياسية

يرتكز الاستقرار السياسي على قيام المؤسسات السياسية الحكومية وغير الحكومية بمجموعة من الاجراءات التي يمكن من خلالها حفظ الأمن والاستقرار

إن غياب حوار وطني شامل حول مشاريع التنمية السياسية سيزيد من حالة الاحتقان السياسي، وعلى الرغم من المخاطر والتحديات التي قد تواجه تنمية العمل السياسي , فإن الدولة الأردنية تحمل من المقومات ما يؤهلها لتجاوز المرحلة الراهنة نحو الديمقراطية، آخذين بعين الاعتبار البيئة المحلية والإقليمية والدولية[١].

وتتمثل هذه المقومات بالإرادة السياسية لرأس الدولة والقاعدة الدستورية المناسبة والمحفزة للتطوير والإصلاح السياسي، بالإضافة إلى المجتمع الأردني، الذي إذا ما اتيحت له الفرصة، سيكون قادراً على إيجاد الآليات المناسبة ومؤسسات المجتمع القادرة على إنجاز هذه المهمة، ومساهمة الأحزاب السياسية ومجلس النواب لإنضاج التجربة الديمقراطية الأردنية التي تشكل تحدياً للمجتمع الأردني بشقيه الرسمي والشعبي، وتعتبر مصلحة وطنية لابد من إنجازها تعزيزاً للأمن الوطني الأردني، وهذا يتطلب إيجاد حالة من التوازن بين المسيرة الديمقراطية من جهة والاستقرار السياسي والاجتماعي من جهة أخرى[٢].

أن التنمية السياسية لا تنجح وتتحقق في فترة زمنية قصيرة، وإنما تحتاج إلى الوقت الكافي، وإلى تضافر كافة الجهود الرسمية والشعبية من مؤسسات وافراد وأن يلتزم الجميع بالعمل تحت مظلة الدستور والقانون، لأن التنميةالسياسية في النهاية ليست خياراً، بل هي ضرورة وطنية، ولذلك فإنه يتطلب من الجميع العمل بإخلاص لخلق الظروف الملائمة لإنجاحها وهي ليست مسؤولية الحكومة فقط، بل هي مسؤولية الجميع[٣].

إن الانفلات وعدم الاستقرار، هو بدورة تهديد للتنمية السياسية، فالتنمية الشاملة بما فيها السياسية من جهة والأمن والاستقرار من جهة أخرى، وجهان لعملة واحدة فالأردن في هذه الحالة معني بإيجاد حالة من التوازن بين المسيرة الديمقراطية والاستقرار السياسي والاجتماعي لكي لا

---

(١) محمود إدريسات ، **أهمية الأحزاب في مجلس النواب**، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الانتخابات النيابية مسؤولية مجتمعية التي نظمتها وزارة التنمية السياسية، عمان، بتاريخ ١٠/٢٢(٢٠٠٧).
(٢) محمود ادريسات، مرجع سابق، ص ١٥.
(٣)علي محافظة ، وإسماعيل عبد الرحمن، ووليد عبد الحي،**التربية الوطنية**، الطبعة الأولي، دار جرير للنشر والتوزيع،عمان، ٢٠٠٩ ص٢٩٢.

يكون للحراك السياسي وصولاً إلى الديمقراطية أية إفرازات سلبية على برنامجه الطموح في التنمية الشاملة.

منذ تأسيس إمارة شرق الأردن وصدور القانون الأساسي إلى دستور ١٩٥٢ استقر في التاريخ السياسي لبنية السلطة عدد من المبادئ(١):

١. أن "عرش المملكة الأردنية الهاشمية وراثي.. وتكون وراثة العرض في الذكور".

٢. أن الملك هو رأس الدولة وهو مصون من كل تبعة ومسؤولية.

وهذا يعني أن الدستور حدد إطار الحراك في هرم السلطة في الدول من الناحية النظرية، وقد اتسقت الممارسة العملية في انتقال السلطة مع هذا الإطار منذ حكم الملك عبدالله إلى الملك طلال فالملك حسين ثم الملك عبدالله الثاني.

أما الحراك في الحكومات المتعاقبة والذي اتسم بقدر من عدم الاستقرار نتيجة قصر عمر الحكومات، فلم يكن فيه الاستجابة الكافية لتطور القوى السياسي وفي المجتمع، إذ لم تمثل هذه القوى السياسية في بنية السلطة التنفيذية طبقاً لوزنها السياسي، مما أوجد انفصاماً بين طبيعة بنية السلطة التنفيذية وبين بنية القوى السياسية في المجتمع وعندما جرت محاولة تجاوز هذا الانفصام كما جرى في عام ١٩٥٦ انتهت المحاولة بفعل تقليد استقر في الحياة السياسية الأردنية وهو قصر عمر الحكومات.

وقد تكون السلطة التشريعية أفضل حالاً من السلطة التنفيذية في هذا المجال، فقد أقر الدستور في مادته رقم (٦٧)تأليف مجلس النواب من "أعضاء منتخبين انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً"، غير أن المشكلة في هذا الجانب مرتبطة بقانون تنظيم الانتخابات الذي يدور خلاف حوله ففي النظام الانتخابي لعام ١٩٤٧ ولعام ١٩٦٠ كان النظام يقوم على الأخذ بالانتخابات على أساس القائمة المفتوحة وفي النظام الانتخابي لعام ١٩٩٣ تحولت الانتخابات على أساس الصوت الواحد.

وتشير التقاليد بالانتخابية في أغلب مناطق العالم إلى أن القوى الحزبية في الغالب تميل إلى النمط الأول من النظم الانتخابية باعتباره أنه أكثر قدرة على إتاحة الفرصة لتمثيل أعدل للقوى السياسية في بنية السلطة التشريعية وهناك رأي مقابل في الأدبيات السياسية الأردنية يرى ضرورة مراعاة النظام الانتخابي الأردني طبيعة التركيبة الاجتماعية الأردنية، وهو أمر يستدعي

---

(١) محمود ادريسات مرجع سابق، ص١٨

الحوار حول مسألة أساسية هي: هل يجب أن يساهم النظام الانتخابي في تطوير البنية الاجتماعية أم على النظام الانتخابي أن يتكيف مع البنية الاجتماعية؟

ويلاحظ أن التعديلات التي أدخلت على دستور ١٩٥٢ هي ذات صلة في معظمها بموضوع الانتخابات، مما يدل على أهمية الموضوع فقد تم تعديل الدستور في أعوام ١٩٧٤ و١٩٧٦ و١٩٨٤ وقد نص التعديل على حق الملك في تأجيل الانتخابات لعام واحد ثم جاء تعديل ١٩٧٦ ليجعل هذا الحق غير محدد المدة، أما تعديل ١٩٨٤ فتناول حق الحكومة في أن تعقد الانتخابات النيابية في أي جزء من الدولة تراه ممكناً بينما عالج تعديل المادة ٨٨ الحق في انتخاب نواب للمقاعد الشاغرة التي كانت لنواب الضفة الغربية [١].

إن القوى السياسية في حالة وهن وضعف في بنيتها التنظيمية واتساع قاعدة انتشارها وقصور برامجها، وقلة مواردها وإمكانياتها، وعزوف الناس عن الانخراط في صفوفها مما يستدعي إعادة هيكلتها حتى تتمكن من ممارسة دورها في خدمة الوطن وتعزز توجهاته وطموحاته، حيث تعتمد الديمقراطية على الرأي والرأي الآخر، والحياة السياسية لا يمكن لها أن تكون في الاتجاه الصحيح ما دامت قد اعتمدت تقييد حرية الرأي، فالرأي الآخر هو الواجهة الأخرى لأي عمل وبشكل خاص العمل السياسي، والقوى السياسية في قوتها قوة للوطن وفي ضعفها ضعف للوطن، هو ملك للجميع أياً كانت وجهت النظر والاختلاف فيها.

تتطلب التنمية السياسية منهج سياسي واضح ومبادئ ذات بعد جماهيري وإنساني، لذا فمن المطلوب أن كل حكومة تأتي عليها أن تبني على ما قامت به الحكومة التي سبقتها، وهذا لن يكون إلا في إطار فهم واضح، إن برامج التنمية السياسية تأتى من خلال خطة طويلة الأمد لكي تشمل كل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، وتشارك فيها كل قطاعات المجتمع وتتلاحق كل الآراء ووجهات النظر.

إن أي حكومة تشغل نفسها في قضايا مهمة للشعب الأردني أو تقوم بالتعدي على الديمقراطية في ظل غياب المجلس التشريعي من خلال إصدار القوانين المؤقتة ودون النظر إلى المصاعد الاقتصادية والسياسية الأخرى التي تهم المواطن تكون هذه الحكومة حكومة غير متجاوبة ولا تعمل على الإصلاح.

إن التشكيل الحكومي لا بد وأن يكون في ضوء معايير وأسس وطنية، إلى جانب أن تتم عملية الاختيار لأعضاء الفريق الوزاري في ضوء معايير الكفاءة والكفاية، وممن يملك رؤية واضحة في إدارة شؤون حقيبته الوزارية، وأن تتاح له الفرصة الكافية لأداء دوره المنوط به، لأن

---

(١) غالب فريحات , **على طريق التنمية السياسية**، الطبعة الأولى، أزمة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥ص ص ٥٠-٥١

الاستقرار الحكومي يعطي دافعية للعمل وقدرة على التخطيط، وإصدار الانظمة والقوانين الملائمة التي تعود على الوطن والمواطنين بالفائدة.

في الحديث عن الشفافية ومحاربة الفساد لابد أن تكون هناك لغة واضحة بحيث يستطيع المواطن الحكم على هذا الإجراء الحكومي أو ذاك، وعندها تغيب لغة التشكيك والتأويل التي تكثر في غياب الرؤيا وعدم الوضوح لدى المواطن الذي هو رصيد الوطن وعدته، ويستطيع المواطن كسب ثقته بوطنه وحكومته، ولا يقع فريسة سهلة للشائعات التي في كثير من الأحيان تستهدف الأمن الوطني وشعاره السياسية وتقدمه الاقتصادي والاجتماعي، وعلى كل عضو في الحكومة أن يعمل ضمن أطر واضحة المعالم كما أن على الحكومة مجتمعة أن تسعى لطرح برامجها ومعالم طريق سياستها أمام الجماهير، وأن تكون واضحة في العقبات والمشاكل التي تواجه عدم قدرتها على مواجهة المشكلة أو تلك.

أن الحكومة تخضع لمساءلة مجلس النواب من جهة ولرقابة شعبية من جهة أخرى، ولهذا فإن الحرص على الأداء يصب في مصلحة الحكومة لأداء دورها ونجاح هذا الدور من أجل تنفيذ برنامجها الوزاري بالدعم الرسمي من خلال مؤسسة البرلمان والدعم الشعبي من خلال الرضى عن الأداء اليومي والمصداقية أمام الجمهور.

العلاقة بين الاستقرار الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني:

أن الانفتاح السياسي الذي شهده الأردن منذ عام ١٩٨٩، قد ترك أثاره الإيجابية على المجتمع المدني، وفتح فصلاً جديداً في العلاقة بينه وبين الحكومة وحتى وإن ظلت عمليات الإنفتاح هذه عرضة للتذبذب أو الانتكاس خلال هذه الحقبة.

إن الخطاب المتعلق بالمجتمع المدني قد تقدم بوضوح في العقد الأخير على المستويين الحكوميوالأهلي، وبما لا يقارن مع الوضع الذي كان قائماً من قبل. ويمكن القول أن فكرة التعاون مع منظمات المجتمع المدني كشريك في التنمية باتت تلقى أصداء متزايدة لدى العديد من الوزراءوالمسؤولين في الأجهزة الحكومية، علماً أن الثقافة السياسية الرسمية ما زالت تنظر بحذر إلى المنظمات غير الحكومية، وتقاوم نزوعها نحو المبادرة الذاتية والاستقلالية، وتحرص على إخضاع هذه المنظمات للرقابة المستمرة ولضوابط قانونية وإدارية تكبح جماح تحولها إلى قوة مؤثرة سياسياً.

لقد خضع تطور المجتمع المدني في الأردن، من الناحية التاريخية لتأثيرات مختلفة الاتجاهات. فهو من ناحية قد تطور تحت تأثير مصالح مختلف الجماعات والكتل الاجتماعية، من

خلال سعيها لرعاية شؤونها وصيانة هوياتها الخاص. هذا هو على سبيل المثال حال أبناء الطوائف المسيحية والجماعات العرقية منذ العشرينات من القرن الماضي، وكذلك حال الأردنيين من أصل فلسطيني بعد الحرب عام ١٩٤٨. وهكذا كانت رعاية شؤون الجماعات الخاصة والدعم المتبادل بين أفرادها (ولاسيما للفقراء منهم) وتطوير مؤسساتها الثقافية، تحفز على نشوء مجموعة كبيرة من المنظمات الخيرية والتطوعية. وفيما بعد، لعب ارتفاع مستوى التعليم والثقافة المدنية المكتسبة أدواراً هامة في تنمية المجتمع المدني وتطوير أنواع جديدة ومتخصصة من المنظمات المدنية، كالجمعيات والمنظمات التطوعية والأحزاب والنقابات والنوادي.

وبكلمات أخرى، فإن تنوع الأصول الوطنية والدينية والإيثنية، والتركز السكاني المتزايد في المدن الكبيرة، خاصة بفعل الهجرات الناجمة عن الحروب والصراعات الإقليمية (أساساً الصراع العربي – الإسرائيلي)، وكذلك للحديث السريع للمجتمع والاقتصاد، قد ولد ميلاً متعاظماً نحو بناء أشكال مختلفة من المنظمات على امتداد تاريخ الأردن الحديث. ومما لا شك فيه أن تدشين مرحلة جديدة من الحياة السياسية بعد عام ١٩٨٩، قوامها الانفتاح والتعددية السياسية وعودة الانتخابات البرلمانية التنافسية، قد عزز نمو منظمات المجتمع المدني وأدى إلى مضاعفة عددها.

لكن، في المقابل، فإن ما يقلل من أهمية هذا النمو، هو البنية المحافظة والأبوية للنظام السياسي، وهي بنية مركبة تجمع ما بين النزعة نحو تجميع السلطة بين الدولة وبين قدر من التسامح والاعتدال في مواجهة الخصوم السياسيين وتسعى في الوقت نفسه للحفاظ على شرعية الحكم عن طريق الاعتراف بالحاجة إلى وجود مؤسسات تمثيلية وسلطة قضائية مستقلة.

ويجب الاعتراف أن النزعة التقليدية التي تظهرها الدولة تجاه منظمات المجتمع المدني ليست ناجمة فقط عن الخصائص البنيوية والذهنية والسياسية للسلطات الحكومية وإنما أيضاً عن الظروف العامة للإقليم الذي يقع الأردن في مركزه فالصراع العربي – الإسرائيلي وحربا الخليج العراقية – الإيرانية (١٩٨٧/١٩٨٠) والامريكية- العراقية (١٩٩١/١٩٩٠)، والتوترات ما بين دول المنطقة نفسها أو مع جيرانها، خلقت على الدوام استقطابات اجتماعية وسياسية حالت دون توافر حالة من الوفاق الوطني الذي يسمح بتطوير الحياة العامة وتبديد نزعات الشكل المتبادل ما بين الدولة والمجتمع. وهكذا فإنه في ظل توتر الأوضاع الإقليمية تميل الدولة للحد من الحريات وتقليص هامش حركة المجتمع المدني. لكن في الحالات التي يسود فيها مستوى جيد من الوفاق

الوطني (تجاه النزاعات الخارجية)، يزدهر المجتمع المدني ويتمتع بقدر أكبر من حرية المبادرة والنشاط [١].

على هذه الخلفية، يمكن القول إن العقد الأخير من القرن الماضي والذي شهد انطلاق مرحلة جديدة من الانفتاح السياسي، لم يغير كثيراً من هذه المعادلات، وإن كان لا بد من الإقرار بأن خطاب المجتمع المدني، قد تعزز بصورة عامة. لقد تمتع المجتمع المدني بقدر ملحوظ من حرية الحركة والقدرة على المبادرة، خاصة عندما يتعلق الأمر بمجالات من العمل التطوعي البعيد عن الحقل السياسي. في هذا الإطار يمكن أن نلحظ أن مبادرات المجتمع المدني في الأردن تقدمت على الدول المجاورة، أو على الدول التي تتمتع بدرجات مماثلة للأردن في نموها الاقتصادي والاجتماعي، وتنشط في الأردن اليوم حركة بيئة قوية، تقوم بتنفيذ مشاريع كبيرة وعديدة، وهي حركة متقدمة في مستوى نضجها ودورها في المؤسسات الحكومية المعنية بقضايا البيئة، إذ بينما تعاني الأخيرة من البيروقراطية وقلة الفاعلية وتعدد مرجعيات القرار، تقوم منظمات البيئة غيرا لحكومية في الأردن بتقديم خبراتها لبلدان أخرى في المنطقة.

إن أحد أهم التطورات التي شهدها المجتمع المدني في الأردن في السنوات القليلة الماضية هو نشوء أنواع جديدة من المنظمات والبرامج والمبادرات غير الحكومية، الداعمة للاندماج في الاقتصاد العالمي، وتشجيع القطاع الخاص على لعب أدوار قيادية.

فإلى جانب إصدار الحكومة سلسلة من التشريعات الجديدة التي تهدف إلى تطوير بيئة الاستثمار واجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى البلاد نشأت في الآونة الأخيرة العديد من المنظمات والبرامج والشركات المدنية التي تشجع على الاندماج بالاقتصاد العالمي، مثل الجمعيات الخاضعة بحماية الملكية الفكرية والعناية بالجودة وتنمية قطاع التكنولوجيا وتنظيم رجال الأعمال الشباب وتدريب الشباب على المهارات اللازمة لقطاع الأعمال وتنظيم صاحبات الأعمال النسائية.

---

(١)، محمد مصالحة ، مرجع سابق، ص ٧٧.

التحديات التي تواجه المجتمع المدني في الأردن

يواجه المجتمع المدني في الأردن عدداً من التحديات الذاتية والموضوعية التي يجب إيلاؤها اهتماماً خاصاً، كي يكون بمقدوره التصدي لمهماته ومسؤولياته الاجتماعية المعاصرة.

ويمكن ترتيب هذه التحديات على النحو التالي:

أولاً - على المستوى الذاتي (الداخلي):

أ- الديمقراطية:

إن المجتمع المدني في الأردن برغم كونه دعامة رئيسة للتحول الديمقراطي في الأردن وله مصلحة رئيسة مباشرة في تقدم الأردن على طريق الديمقراطية والانفتاح السياسيين إلا أن العديد من منظماته وأطر عمله تفتقر للديمقراطية والمبادئ الإدارية الرشيدة كالمشاركة والمساءلة والشفافية، ويتجلى ذلك في العديد من المظاهر مثل:

- غياب الانتخابات الدورية التنافسية عن بعض قطاعات المجتمع المدني الهامة، فالعديد من النقابات العمالية،تُفرض عليها قيادات بواسطة انتخابات شكلية غير ديمقراطية أو عن طريق انتخابات غير تنافسية (بالتزكية).

ويلاحظ ان أسلوب التزكية آخذ بالانتشار مؤخراً كأسلوب بديل للانتخابات والتنافس الحر: فهكذا أعيد فرض القيادة السابقة على اتحاد المرأة الأردنية في انتخاباته الأخيرة (٢٠٠١)، وكذلك أعيد انتخاب قيادة المنتدى العربي السابقة بالتزكية. ومن أصل(١٧) نقابة عمالية، أعيد تجديد قيادة (١١) منها بالتزكية [١].

- ضعف قاعدة العضوية في العديد من منظمات المجتمع المدني، وتمثل الأحزاب السياسية المثال الأبرز لضمور العضوية في هذا النوع من المنظمات المدنية، ويفسر ذلك عوامل عديدة من بينها ضعف الإقبال على المشاركة السياسية ، وضعف الجاذبية في عملها ونشاطاتها.

بعض قطاعات المجتمع المدني، كالنقابات المهنية، تتسم باتساع قاعدة العضوية فيها، لكن على أسس تناقض لمبادئ المجتمع المدني، ونقصد بذلك إلزامية العضوية فيها، مقابل مبدأ طوعية واختيارية العضوية في منظمات المجتمع المدني وبشكل عام فإن المجتمع المدني في الأردن ما زال بحاجة إلى جهود حيثية ومركزه لتطوير الإدارة الرشيدة لديها كالمشاركة والمساءلة والشفافية وحكم القانون.

---

(١) الانتخابات العمالية بين التزكية والتنافس، **سلسلة قضايا المجتمع المدني**، العدد (٨) كانون الثاني – شباط ٢٠٠١، ص٤-٥.

ب- الاستدامة:

استثناء النقابات المهنية التي تتمتع بموارد مالية كبيرة، جراء اتساع قاعدة العضوية فيها ووجود صناديق خاصة بكل منها لغايات الادخار والتقاعد والتأمين الصحي والسكن -أحياناً لغايات الاستثمار – فإن غالبية منظمات المجتمع المدني تعتمد في تمويلها على المساعدات السنوية للحكومة، أو على التمويل الخارجي لمشاريعها من قبل المانحين الدوليين، وتقييم بعض المنظمات المدنية الكبيرة مشاريع إنتاجية أو تزودها ببعض الموارد المالية.

أما على صعيد الأحزاب السياسية، فإنه باستثناء جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي حزب جبهة العمل الإسلامي، والتي تتمتع بإمكانات مادية ضخمة، وكذلك عدد محدود من الأحزاب تعتمد على وجود ممولين كبار على رأسها، أو تعتمد على صلات إقليمية، فإن جميع الأحزاب الأخرى تواجه صعوبات في تأمين الحد الأدنى من متطلبات العمل. لذلك بات واضحاً أن التنمية السياسة وتطوير الحياة الحزبية يستدعي أن تتكفل الدولة الأحزاب السياسية.

ج- المجتمع المدني الأردني وضعف الدور السياسي:

تتوزع قطاعات المجتمع المدني في الأردن تاريخياً بين تيارين رئيسيين من المنظمات المدنية، ينأى أولهما بنفسه عن السياسة ويقاوم أي محاولة لاتخاذ موقف سياسي، ويتخذ ثانيهما من منظمات المجتمع المدني، مهما كانت صفتها المهنية أو وظيفتها الاجتماعية، واجهة لممارسة العمل السياسي، بل ويعتبره جزءاً لا يتجزأ من أهدافها وأسس إنشائها.

تعود جذور هذا الانقسام إلى الخمسينيات من القرن الماضي، حيث أدى حل الأحزاب السياسية واعتماد سياسات وقوانين متشددة تجاه نشاط المعارضة السياسية إلى لجوء الأخيرة إلى العمل السري، وإلى الارتكاز إلى المنظمات الاجتماعية والنقابية والثقافية القائمة كقواعد لنشاطها العلني، للتعبير عن برامجها وتوجهاتها لسياسية المناهضة للسلطات الحكومية. وبالمثل، فإن الحكومة سعت منذ ذلك الحين، وبقدر متفاوت من الشدة والحذر، إلى منع نشطاء أحزاب المعارضة من الحصول على مواقع قيادية أو مواقع مؤثرة في العديد من المنظومات المدنية، كالنقابات العمالية والجمعيات الخيرية والمنظمات الثقافية والرياضية. قد استخدمت القوانين الاستثنائية والأحكام العرفية لهذه الغاية، وظل ذلك قائماً بصورة أو أخرى حتى عام ١٩٨٩.

لكن الانفتاح السياسي الذي شهده الأردن بعد ذلك التاريخ، لم ينهي ظاهرة الانقسام المشار إليها أعلاه بين (التسييس) المفرط لبعض قطاعات المجتمع المدني وبين الابتعاد عن العمل السياسي أو الخشية من خوض غماره، فالنقابات المهنية تعد اليوم التعبير الصريح عن ظاهرة

التسييس المفرط لقطاع هام من منظمات المجتمع المدني، في حين نجد أن الجمعيات الخيرية وأقسام من الحركة النسائية والحركة العمالية تمثل اتجاه الابتعاد الواضح عن النشاط السياسي أو اتخاذ مواقف سياسية محددة، ولقد أدت حالة التسييس هذه النشاطات في النقابات المهنية إلى نشوب خلاف بين الحكومة ومجلس نقباء النقابات المهنية حول دور لجنة مقاومة التطبيع في نقابة المهندسين، وهو خلاف أدى إلى اعتقال رئيس اللجنة واثنين من أعضائها لمدة (٥٣) يوماً قبل الإفراج عنهم بكفالة، وهكذا لجأت الحكومة إلى ديوان تفسير القوانين لتحديد مدى قانونية كل من مجلس النقباء ولجنة مقاومة التطبيع، وقد أفتى ديوان تفسير القوانين بعدم قانونيتهما ما بعد ضربة موجعة لعلم النقابات المهنية [١].

أن ضعف الوعي السياسي لدى أقسام من المجتمع المدني وإحجامها عن لعب أدوار تعكس موقفها السياسي تجاه القضايا الأساسية للمجتمع الأردني، إنما يقود إلى تعزيز الاتجاهات المحافظة وإلى تأييد الوضع القائم دونما تطوير. فعلى سبيل المثال يقود ضعف الدور السياسي للحركة النسائية وخشية القيادات النسائية من تحدي السياسات الرسمية إلى استمرار الضعف بل وغياب التمثيل النسائي الحقيقي عن البرلمان والمجالس المحلية وفي المقابل، فإن قيادات النقابات المهنية تبالغ في لعب أدوار سياسية تستخدم مواقفها النقابية لخدمة أغراض واتجاهات سياسية تمثلها، بتفويض من الهيئات العامة أحياناً ودون تفويض في أحيان كثيرة، ما يجعل من النقابات المهنية هدفاً لانتقادات الحكومة وحتى قطاع من المهنيين، وهو الأمر الذي انتهى بإعلان جانب مهم من بناها ونشاطاتها باعتبارها خارجة على القانون ومن الواضح أن كلا الظاهرتين: ضعف الدور السياسي لدى أقسام من المجتمع المدني والمبالغة في التسييس لنشاط أقسام أخرى من المجتمع المدني لا يقود إلى تعزيز ثقل المجتمع المدني، أو إلى جعل كلمته مسموعة.

د- ضعف الشبكات والتحالفات الوطنية:

رغم أن غالبية قطاعات المجتمع المدني في الأردن منضوية في منظمات إقليمية او دولية، أو تشارك في عضوية شبكات تتجاوز النطاق الوطني، إلا أن جهودها لإقامة تحالفات وشبكات محلية أقل غنى ونجاحاً.

ويعود السبب في ذلك إلى هيمنة الأشكال التقليدية للتحالف، مثل الاتحادات العامة التي تجمع منظمات متشابهة كالنقابات العمالية والجمعيات الخيرية وجمعيات المهنيين، وكذلك إلى قوة تأثير التجارب الفاشلة وطغيان (الشخصانية)، وعدم تبلور ثقافة جديدة توفر القناعة بإمكانية إقامة تحالفات متنوعة الأشكال تتراوح مابين الاتحادات والمنظمات ذات الصلات العضوية والبنى

---

(١) جريدة الرأي الأردنية، عمان, ٢٠٠٢/١١/٢٨.

الهرمية وما بين الشبكات الفضفاضة التي تحافظ على استقلالية المنظمات وحرية حركتها، وتوفر في الوقت نفسه المجال للقيام بأعمال مشتركة أو اتخاذ مواقف موحدة في القضايا الهامة.

أما النقابات المهنية، فقد كان لها مجلس يجمع قادة هذه النقابات قبل صدور فتوى ديوان تفسير القوانين بأنه غير قانوني، وهو جسم معنوي ليس له سند قانوني، لكنه يمثل هيئة للتنسيق بين النقابات المهنية ويتخذ المواقف السياسية باسم جميع النقابات. وخلال الثمانينيات قام تحالف ما بين النقابات والأحزاب السياسية المعارضة، في صيغة "تجمع" يقوم بأعمال مشتركة في المجال السياسي والتعبوي. ومن ناحية أخرى يجمع الأحزاب السياسية المعارضة صيغة تنسيقية دائمة تحمل مسمى لجنةالتنسيق العليا لأحزاب المعارضة، حيث تلتقي دورياً وتصدر مواقف مشتركة، ويهدف هذا التحالف إلى تقوية موقعها في الحياة العامة، بالنظر إلى ضعف قاعدة العضوية فيها، وتضاؤل نفوذها في المجتمع[١].

أما تجارب التحالف مابين المنظمات النسائية فلم تكن أكثر نجاحاً أيضاً في السنوات القليلة الماضية، فقد تبلورت مبادرة لجمع المنظمات النسائية في تحالف من أجل دعم ترشيح نساء للبرلمان وضمان حصولهن على تمثيل لائق، وقد تهدد هذا التحالف لعدة أسباب، كان من بينها محاولة هيمنة بعض المؤسسات النسوية شبه الحكومية على التحالف، لكن المنظمات النسائية المستقلة عجزت بدورها عن العمل المشترك، وبعد عدة أشهر من بناء ائتلاف نسائي عريض مورست ضغوط رسمية على الحكومة لتغيير موقفها من تمثيل المرأة في البرلمان، فلم يلبث أن انهار الائتلاف. هذا علما بأن جميع الجمعيات الخيرية النسائية وعددها يقترب من مائة جمعية تنضوي جميعها في إطار (اتحاد نوعي) هو الاتحاد النسائي الأردني العام.

إن تجربة منظمات المجتمع المدني في الأردن تشير إلى وجود نظرة سلبية إلى التحالفات، إذ إن غالبية هذه المنظمات تتنافس على الموارد والجمهور المستهدف، وتتبنى برامج عمل متشابهة. هذا فضلاً عن أن القوانين السائدة لا تشجع قيام تحالفات أو بناء شبكات، وفي الواقع فإنها تتجاهل هذا النوع من الأعمال المشتركة. وتنجم النظرة السلبية إلى التحالفات بأشكالها الطوعية وغير الملزمة من وجود عيوب بنيوية في منظمات المجتمع المدني نفسها، إذ تفتقر العديد منها إلى الشفافية وتداول السلطة والديمقراطية الداخلية، إذ أن قادة عدد واسع منها يستمرون في مناصبهم لسنوات طويلة وأحياناً لعقود، وتنجم عن ذلك مصالح شخصية للقادة، مادية ومعنوية، ويخشى العديد من هؤلاء أن تتهدد هذه المصالح بنتيجة التحالف مع منظمات منافسة أو أن تنشأ عن التحالف آليات تشاركيه في القرارات والموارد تهدد هذه المصالح الشخصية والفئوية.

---

(١)عبد الحليم العدوان**التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية ١٩٢١- ١٩٨٩**، عمان مركز الرياديين للأبحاث والدراسات، ج ١، (٢٠٠٧) , ص ص ٤٢٧ -٤٢٨.

لقد ظهرت مؤخراً بوادر هذه الثقافة الجديدة لبناء التحالفات بين المنظمات المدنية الأردنية تحت تأثير الحملات أو البرامج الداعمة لنشاطات ومبادرات معينة، مثل دعم المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الانتخابات، أو الضغوط الهادفة لتطوير قانون الانتخاب لاسيما لجهة منح المرأة حصة محددة من مقاعد مجلس النواب، كذلك أثناء التحضيرات الوطنية للمؤتمرات العالمية، كتلك الخاصة بالمرأة أو البيئة أو حقوق الإنسان(١).

ثانياً: على المستوى العام:

إن انفتاح الأردن السياسي والاقتصادي والثقافي على العالم، وانخراطه في غمار العولمة بصورة متعاظمة ومتسارعة في السنوات الأخيرة، بات عليه ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الدول والمنظمات المدنية، وكذلك مراجعة وتحديث التشريعات التي تنظم إنشاء المنظمات غير الحكومية وتؤطر نشاطاتها المختلفة. إن الهدف من هذه الدعوة هو تمكين منظمات المجتمع المدني من لعب دورها كاملاً في عمليات التنمية المستدامة على المستوى الوطني، والإسهام، في المستويين ألإقليميي والدولي، في صياغة التحالفات والاستراتيجيات التي من شأنها توظيف بعض آليات العولمة وآثارها لصالح شعوب الجنوب.

إن الدولة الأردنية مدعوة لوضع ثقتها في المنظمات غير الحكومية الوطنية، بل وتشجيعها على بناء علاقات إقليمية ودولية تعزز فرص وموارد البلاد من المصادر الخارجية وتنمي خبرات ومهارات هذه المنظمات في تنفيذ برامج الإنمائية. وليس سراً أن الأردن يحصل على حصة أقل مما يستحق من التمويل الدولي الموجه لمنفعة المنظمات غير الحكومية في المنطقة، كما أن مساهمة المنظمات غير الحكومية الوطنية في الشبكات الإقليمية والدولية، وفي صياغة سياسات وبرامج هذه الشبكات، هو ايضاً أدنى من الإمكانات المتاحة لها، الأمر الذي يتطلب تصحيحا ومعالجة ملائمة في المستقبل القريب(٢).

أن التشريعات الناظمة لعمل منظمات المجتمع المدني، ولاسيما قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية يجب أن تخضع للتحديث وأن يتم تطويرها بأفق ديمقراطي، وبما يمكن هذه المنظمات من لعب دورها كاملاً في عمليات التنمية وفي مختلف مجالات الشأن العام، بما في ذلك في المجالين الإقليمي والدولي. ومن المعروف أن هذه الجمعيات لا تستطيع المشاركة في النشاطات الخارجية كالمؤتمرات واللقاءات الإقليمية والدولية دون الموافقة الحكومية المسبقة. كما انها لا تستطيع الانضمام إلى منظمات مهنية إقليمية أو دولية دون الحصول على إذن خاص من

---

(١)هالة خليل سالم، **النقابات المهنية في الأردن حقائق وأرقام**. في: مؤتمر النقابات ومؤسسات المجتمع المدني في الأردن.- عمان: (٢٠٠٣). مركز القدس للدراسات السياسية، ص ١١.

(٢)عبد الحليم العدوان، مرجع سابق، ص٤٢٨.

الحكومة. أما على المستوى الدخلي، فإن هذه الجمعيات لا تستطيع الحصول على دعم أو تمويل من المنظمات المانحة دون موافقة الوزير المختص المسبقة[١].

وفضلاً عن الحاجة إلى تحديث قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية وتحريره من القيود والضوابط غير الضرورية، والتي هي استقلالية ومبادرة المنظمات الاجتماعية والثقافية والرياضية والشبابية وغيرها، فإن الدولة الأردنية مدعومة لاتخاذ موقف واضح وحاسم من مسألة التعاون ما بين المنظمات غير الحكومية الوطنية ونظيراتها على المستوى الدولي والإقليمي، وكذلك من قضايا ما يسمى "بالتمويل الأجنبي". فغموض الموقف الحكومي من هذه القضايا، ومراوحته ما بين اشتراط الموافقة المسبقة وما بين الموافقة الضمنية وغير المباشرة، فتح الباب واسعاً لاستمرار حملات التشويه التي تقودها القوى الانعزالية ضد نشاطات المنظمات غير الحكومية، والتي تقام قدعم أو تمويل خارجي.

إن غموض الموقف الحكومي والتباسه تجاه مسائل كهذه لا ينسجم مع فلسفة الانفتاح التي تتبناها الدولة الأردنية وربما يفسره قلق الحكومة من عدم قدرتها على ضبط تأثيرات العولمة على المجتمع الأردني، وكذلك عدم حل التناقض القائم ما بين سياسات الانفتاح الرسمية على العالم وسياسات ضبط الهندسة الاجتماعية داخلياً، غير أن الحلول الواقعية لهذه الإشكالية يتمثل بخلق أطر تنسيق دائمة مع المنظمات غير الحكومية وبتشجيع هذه الأخيرة على وضع ميثاق شرف، أو قواعد أخلاقية مشتركة لعملها.

---

(١)هالة خليل سالم، مرجع سابق، ص ١٣.

المبحث الثالث

مستقبل عملية التنمية السياسية في إطار حالة عدم الاستقرار السياسي

أن التنميـة السياسـية عمليـة سياسـية تقـوم علـى المشـاركة السياسـية والـوعي المجتمعـي، وعمليـة صـنع القـرار الاجتمـاعي ورسـم السياسـة الاجتماعيـة وتعلـيم القيم والاتجاهـات السياسـية والأنماط الاجتماعية ذات المغزى السياسي، عن طريق المدرسـة والتعامـل مـع السلطة والمواقف السياسية المختلفة، وعملية تعليم الفرد ودمجة مع المجتمع وتزويده بالمعايير والأدوار الاجتماعية، وأنماط التفكير والسلوك السياسي والثقافة السياسية والمعرفة بالنظام السياسي(١).

إن التنمية السياسية التي يراد تحقيقها في الأردن لا بد أن تسير في مسار صـريح وواضـح من أجل الوصول إلى التنمية ، ولا يمكن أن ينجز ذلك إلا من خلال الشفافية والمصداقية المطلوب توافرها في كافة مؤسسات الدولة الأردنيـة، التـي تأخذ مـن الشفافية والصدق شعاراً لهـا مـن أجل الانتقال إلى التنمية الشاملة في كافة مجالات الحياة والبعد عن الفساد والتقاعس، ولا بـد مـن العمل الجماعي والتعاون الرسمي للارتقاء إلى مستوى الأهداف المرسومة من القيادة الأردنية في الحيـاة السياسية للمملكة(٢).

إن هـذه التنميـة لا يمكـن أن تتحـول إلـى واقـع عملـي إلا مـن خـلال فهـم الأسـس التـي تقـوم عليها وتعليم المواطن الأردني وتكثيف الجهود والعمل الدؤوب على ترجمتها سلوكاً ومشاركة في كافـة مجالاتها، وأيضـاً لا بـد مـن تعلـيم وتثقيـف الأفـراد والأسـرة التـي تعتبـر اللبنـة الأساسـية فـي المجتمـع الأردنـي، ويكـون ذلـك مـن خـلال زيـادة الـوعي السياسـي للمـواطن بـالتثقيف عبـر وسـائل الإعـلام، وبـث روح الانتمـاء لهـذا الـوطن الأصـيل، مـن أجـل تحقيـق الأمـن والاسـتقرار الـدائم والانفتاح السياسي. ولا بد أيضـاً من تحقيق التنمية الاقتصـادية الحقة، والوصول بالمواطن الأردني إلى حالـة اقتصـادية جيدة، والعمل علـى تحسين أوضـاعه الاقتصـادية والخـروج بـه مـن التفكيـر، إلـى الشارع السياسي لأن الفرد يبتعد في تفكيره عن المجالات السياسية ولم تكن السياسـة فـي يـوم مـن الأيام ضمن دائرة اهتماماته.(١)

ولا بد أيضـاً من العمـل علـى إقنـاع المـواطن الأردنـي بـأن السياسـة والتنميـة السياسـية هـي ضرورة من ضرورات الحياة بالنسبة لـه، وإقناعـه بـأن السياسـة ليست نوعـاً مـن الرفاهيـة التـي لا

---

(١) فيصل الرفوع، ومحمد مصالحة، مرجع سابق، ص ١٠.
(٢) عبد الله النقرش، **"الشأن الأردني"**، جريدة الرأي، ٢٠٠٣م، ص ٣.
(١) محمد القطاطشة، **تطور الحياة السياسية في الأردن**، مرجع سابق، ص٢٣٧.

تحتاجها الشريحة الكبرى من المجتمع ، والتي تنتمي إلى الفئات الدنيا والمتوسطة ذات الدخل المحدود والتي ينصرف تفكيرها إلى لقمة العيش وحسب [١] .

تعد المشاركة السياسية أهم مظهر من مظاهر التنمية السياسية، والأكثر تعبيراً عن الوعي المجتمعي في الإسهام بصنع القرار ورسم السياسة الداخلية للوطن، واعتبارها أداة مؤثرة ذات سطوة في تحقيق التنمية السياسية الأوسع وتأتي المشاركة السياسية كإحدى مظاهر الديمقراطية والحرية السياسية، وينبغي تحقيق هذه المشاركة والعمل على إشاعتها في المجتمع الأردني من أجل ترسيخ التنمية السياسية الشاملة الصادقة والقائمة على الشفافية[٣].

لقد عانى الأردن في المراحل السابقة من تاريخه المعاصر من قلة مشاركة شبابه سياسياً وحتى اجتماعياً ولم تصل نسبة المنضمين للتنظيمات المدنية بأحسن أحوالها إلى ١٠%، وهذا دليل كافٍ على عدم اهتمام أو عدم فهم المشاركة السياسية من قبل الشاب الأردني، وترجع قلة اهتمامه إلى أنه انشغل في البحث عن فرص العمل وتوفير دخل لأسرته، وهذه من أكبر المشاكل التي تواجه التنمية السياسية، لذا لا بد من مشاركة كافة مؤسسات المجتمع من أجل حل مشكلتي البطالة والفقر، التي يعتبر حلها حجر الزاوية في تحقيق تنمية اجتماعية والتي هي الأساس للتنمية السياسية ، لذا لا بد أن تقوم الجهات المعنية ووزارة التنمية السياسية بالدور الملقى على عاتقها، من حيث إكساب المواطن الأردني القيم والمعايير والمعتقدات السياسية التي تؤثر في سلوكه السياسي، والعمل على زيادة الوعي لديه[١]، من خلال الاهتمام بعناصر التنمية السياسية والمتمثلة بالأسرة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية التي تساهم مساهمة كبيرة في بناء الأردن، فيجب على الأسرة الأردنية أن تسعى لتنمية الفكر السياسي لدى أفرادها،حتى تمكنهم من الخروج إلى الشارع بأفكار واعية سياسياً واجتماعياً، وبذلك تكون الأسرة قد أنتجت نموذجاً شبابياً له قدرة على التعامل مع روح الفكر الديمقراطي والحوار الناقد والبنّاء، وإبداء الرأي ومواجهة الرأي الآخر[٢].

إذاً فالتنشئة السياسية المبكرة والصحيحة تخلق عند الأفراد حب الاستطلاع والمعرفة عن النظام السياسي الأردني.

وإن الأحداث السياسية التي مرّ بها الأردن خلال هذه الفترة كان لها أثر واضح على الوضع السياسي الداخلي، وعلى البناء الاجتماعي والسياسي بمختلف أطيافه العرقية والسياسية والأيديولوجية، وفي تركيز السلطات على التنشئة السياسية في الأردن، لكي لا يصبح مفهوم

---

[١] القطاطشة , مصدر سابق ,ص ٢٨٩

(٣) سليمان الموسى ، **إمارة شرق الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١-١٩٤٦**، الطبعة الثانية، مكتبة المحتسب، عمان، ١٩٨٨ص١٢٣.

(١) صالح أحمد جرادات، مرجع سابق، ص١٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٥٦.

السياسة هو نوعاً من الرفاهية أو الروتين، خصوصاً لدى النخب السياسية، بل يجب أن يكون هناك اهتمام كبير بالسياسة وتعريف المواطن الأردني بالمفهوم الصحيح للسياسة والغاية المنشودة منها، والتي تتمثل في تنشئة أجيال متفهمة للمبادىء السياسية، وتعزيز هذه القيم من خلال العمل الجماعي وتفعيل الطاقات الشبابية والانخراط في العمل السياسي وإبداء الرأي ومناقشة الرأي الآخر، والحوار الناقد والبناء من أجل المشاركة السياسية الفعلية من قبل الشباب الأردني، للنهوض بالواقع السياسي القائم وتطويره بما ينسجم وتوجهات الملك عبدالله الثاني، وتحقيق رغباته من التنمية السياسية بكافة أبعادها وجوانبها[١].

فالتنمية السياسية التي أدرك الملك عبدالله الثاني أهمية ضمان نجاحها واستمراريتها , وتحتاج الى خطط طويلة المدى وهذا يتناقض مع حالة عدم الاستقرار الوزاري إلا أن التخطيط المبني على أسس واضحة ومحددة سيكون له أثر مباشر على تجاوز هذه الحالة

---

(١) دوريش، مرجع سابق، ص١٣٦.

الخاتمة (النتائج والتوصيات)

إن النظام السياسي لأي دولة لا يمكن أن ينفصل عن البيئة الدولية ,فهو يؤثر ويتأثر بما يجري خارج حدودة والأردن بالطبع لا يشذ عن هذه القاعدة , إذ تأثر نظامه السياسي بالاحداث السياسية الاقليمية والدولية.

يرتكز النظام السياسي الأردني على الاسرة الهاشمية وشخصية الملك فهو المحور الذي تدور حوله باقي أطراف النظام , فالملك هو راس الدولة يقوم بتعيين رئيس الوزراء والوزراء بناء على تنسيب من رئيس الوزراء , كما أنة يعين مجلس الأعيان , وله أن يحل مجلس النواب, وبذلك فهو من ناحية عملية يستطيع السيطرة على القرارت التي تصدرها هاتان السلطتان , وعلى الرغم من ذلك , فأن الملك في الأردن مصون من كل تبعه ومسؤولية, وبذلك يمكن القول أن الملك لا يوضع في معادلة , فمجلس الوزراء الذي ينفذ سياسة الملك هو المسؤول أمام السلطة التشريعية ولا يستطيع التستر وراء خطاب العرش الذي يحدد الخطوط العريضة لسياسة الحكومة , والتي قد تكون حازت على الثقة على اساس هذا الخطاب لقد أستطاع النظام السياسي الأردني أن يتجاوز جميع العقبات التي رافقتة منذ نشأته , وساعده في ذلك عوامل تاريخية محلية منها ودولية.

النتائج:

أثرت حالة عدم الاستقرار الحكومي على عملية التنمية السياسية , حيث ان الرؤى السياسية والتوجهات الحكومية وأولوياتها تختلف في مستوى اهتمامها بعملية التنمية السياسية واتخاذ خطوات من شأنها الدفع بهذه العملية , وتعتبر التنمية السياسي تجديداً في الخطاب السياسي الأردني، حيث لم يسبق ان حظيت بالاهتمام في المرحلة الحالية، ويعود السبب في ذلك لعدة عوامل يأتي في مقدمتها الرؤية الملكية السامية التي حثت الحكومات المتعاقبة على تبني الخطط والإستراتيجيات التي تتناسب ومتطلبات مجتمعنا من اجل تحقيق التنمية السياسية.

تحتاج عملية التنمية السياسية إلى التفعيل والتطوير والإصلاح والتحديث الذي يضمن استكمال بناء المجتمع الأردني على أسس المعاصرة المتمثلة بالمشاركة وتكافؤ الفرص، والتي تؤدي الى ترسيخ دولة المؤسسات والقانون , وهذا يتطلب وجود رؤية سياسية واضحة لدى الحكومات الأردنية بما يكفل ضمان نجاح هذه العملية واستمراريتها .

حددت خطط إستراتيجيات التنمية السياسية أهدافا ومحاور وآليات عمل للمرحلة المقبلة ، كما تضمنت إبعادا وطنية ستؤدي عند تحقيقها الى إحداث نقلة نوعية على كل المستويات، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية والقضائية والإدارية والتعليمية والثقافية والأمنية،

وستؤدي الى تحولات مهمة على المستوى الشعبي، لا تتحقق الا عن طريق الإسهام في حمل الأعباء والمهام التنموية السياسية، وأدارك أبعاد رسالتها الداعية الى تعزيز الولاء والانتماء، وصون الحقوق، وتعديل القوانين وتفعيلها، والمشاركة في الحياة العامة، والحفاظ على الهوية الوطنية، والحوار واحترام الرأي والرأي الآخر وصولا إلى مجتمع متسامح منتج مسلح بالوعي والمعرفة والحكمة، في مختلف القضايا السياسية.

ومن ابرز الخطوات في مجال التنمية السياسية في الأردن في المرحلة الأخيرة ما يلي:

١- زيادة عدد مقاعد المجلس النيابي من (٨٠-١١٠) مقاعد ، وتخصيص ستة مقاعد للمرأة، وتخفيض سن الناخب من ١٩ إلى ١٨ سنة .

٢- تعديل وتطوير قانون المطبوعات والنشر أكثر من مرة ، ومن ابرز هذه التعديلات، منع إيقاف او سجن الصحفي بسبب قضايا الرأي والتعبير ، وإلغاء وزارة الإعلام.

٣- إنشاء المركز الوطني لحقوق الإنسان، بهدف نشر التوعية بقضايا حقوق الإنسان، ومراقبة ورصد الانتهاكات لحقوق الإنسان ومتابعتها مع الحكومة ، وإصدار التقارير السنوية بهذا الشأن.

٤- إصدار قانونين للأحزاب السياسية، الأول في عام ١٩٩٢ ، والثاني في عام ٢٠٠٧، الذي وفر العديد من الحوافز والمزايا والتسهيلات للعمل الحزبي، أبرزها تقديم الدعم المالي لها من خزينة الدولة.

٥- إصدار قانون ضمان حق الحصول على المعلومات، لتسهيل مهام الصحفيين في الحصول على المعلومات بغطاء قانوني.

٦- إصدار قانون انتخاب جديد للبلديات، تضمن العديد من المزايا والايجابيات للمواطنين ، منها تخفيض سن الناخب من ١٩ الى ١٨ سنة ، وتخصيص ٢٠% من مقاعد الأعضاء للنساء .

٧- تعديل قانون الاجتماعات العامة، خفض بموجبة القيود على حق التجمع ، مثل تخفيض مدة الرد على طلبات عقد الاجتماعات العامة من (٤٨) ساعة الى (٢٤) ساعة، وحصرها في الأمور المتعلقة بالسياسة العامة للدولة .

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة فانه يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

- العمل على زيادة الاهتمام تعليم وتثقيف وتربية المواطن الأردني بالأمور السياسية ومنها آلية نظام الحكم وميكانيكية تسيير أمور الدولة وواجبات وحقوق المواطن. يتم ذلك بالتعاون فيما بين الأهل والمؤسسة والسلطات الثلاث العامة . فمن الضروري ان يعرف المواطن ويتفهم ثم يطبق عمليا فكرة التنمية السياسية ويكون ذلك واضحا بسلوكه وتصرفه ومعاملته في كافة مجالات حياته اليومية.

- يجب ان تعطي هذه التشريعات والأنظمة والقوانين الضوء الأخضر للمواطن لممارسة التعبير عن الرأي وقول كلمته والتمتع بحريته الشخصية وحرية الاختيار.

- تتطلب مسيرة التنمية السياسية انتخابات سرية ونزيهة وشفافة في البرلمانات والبلديات والنقابات وفي كل اللجان التي يتم تشكيلها في كل مرافق الدولة. ومبدأ الأغلبية في تصديق هذه القرارات يجب أن يطبق. والانتخابات من شأنها أن تتيح الفرصة لكل الذين يرغبون في خدمة المصلحة العامة، بدون استثناء أي فرد أو أية شريحة. كما بجب أن تجري الانتخابات بنزاهة وأمانة وإخلاص. والقصد من السرية هو الوصول إلى نتائج دقيقة وصحيحة بعيدة عن التزييف وتدخل الحكومة أو أي جهة خارجية.

- العمل على تفعيل عمل الأحزاب السياسية لانه الحل الأمثل للتنمية السياسية في الأردن، والمقصود هنا هو تشكيل أحزاب سياسية، ذات دساتير واضحة وأهداف واضحة، وبرامج واضحة. ويجب أن تستند الأحزاب إلى خلفية فيها الولاء للمنطق السياسي والولاء للفكر الموضوعي وحرية الرأي وحرية التنافس وحرية الجدل والنقد، بحيث يستطيع أن يمارس ذلك كل عضو في الحزب، بما فيه أمين عام الحزب وقائد الحزب وسكرتير الحزب وموظف الحزب. يجب ان يستند دستور الحزب على أساس فلسفة سياسية واجتماعية واقتصادية لتخدم في النهاية الشعب بكل أطيافه.

- وجود رقابة دقيقة وصارمة من قبل لجان أمينة ومخلصة تتحلى بالموضوعية، وتكون وظيفتها مراقبة ما يجري في الحكومة. ويكون غرض تلك اللجان محاسبة الوزارات من حيث عدالة التعيينات الوظيفية، ورسم السياسات العامة وإنشاء العلاقات مع الخارج. وتعمل هذه اللجان على محاسبة موظفي وموظفات الدولة محاسبة دقيقة من الناحية المالية والوظيفية والتصرف العام.

المراجع:

١: الكتب باللغة العربية.

١. الدستور الاردني

٢. احمد عبيدات، واخرون، **النظام السياسي العربي والديمقراطي**،ط١، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١.

٣. أحمد يوسف "وآخرون", **متطلبات الإصلاح في العالم العربي**, ط ١, دار الفارس للنشر والتوزيع, لبنان , ٢٠٠٦.

٤. احمد الرابايعة, **الشخصية الأردنية سماتها وخصائصها**, دراسة في طبيعة المجتمع الأردني, الجامعة الأردنية, عمان , ١٩٩٩.

٥. أمين مشاقبة, **التربية الوطنية**، الحامد للنشر،ط ٨، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٥-٢٠٠٦ .

٦. أمين مشاقبة، **النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية** ،ط ٦، الحامد للنشر والتوزيع،عمان ، ٢٠٠٢.

٧. إبراهيم زهران، واخرون، **جلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين والسلطة التنفيذية**، ط١، المكتبة الوطنية، عمان ، ٢٠٠٤.

٨. إبراهيم القضاة , **الإصلاح السياسي في الأردن** , ط١ , دائرة المكتبة الوطنية, عمان, ٢٠٠٨

٩. بكر محمود السباتين، **معطيات الازدهار في فكر جلالة الملك عبد الله بين أصالة الدستور وحداثة الرؤى** ،ط١، دار سباتين للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٠٥.

١٠. حكمت باكير، **الحكومات الأردنية**، ط١، مؤسسات باكير للدراسات الثقافية، عمان، ٢٠٠٣.

١١. حمدي عبد الرحمن ،محمد عبد الحميد ، **نظرية التنمية السياسية**، ط١، المركز العلمي لدراسات السياسية، عمان ، ٢٠٠١ .

١٢. جمال ابراهيم, **عبدالله الثاني قائد مسيرة النهضة والتطورالأردني**, ط١, سلسلة الاجندة الوطنية, عمان, ٢٠٠٧ .

١٣. حمزة الشوابكة, الحكومة الأردنية في ظل القيادة الهاشمية, ط١, عمان, ٢٠٠٥ .

١٤. رافع شفيق البطاينة، الإصلاح السياسي في الأردن، ط١، دار امواج للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان ، ٢٠٠٩ .

١٥. صالح جرادات,التوجة الديمقراطي في الأردن, أبعادة ونتائجة, ط١, دار البشير, عمان, ١٩٩٥ .

١٦. ضيف الله سعد عواد، الخطاب السياسي للملك عبداللة الثاني ابن الحسين واثرة على الإصلاح والتحديث في الأردن، ط١، المكتبة الوطنية، عمان ، ٢٠٠٧ .

١٧. طارق رشاد محمود، مدخل إلى النظام السياسي في الأردن ،ط١ ، دار البشير، عمان ، ١٩٩٩ .

١٨. علي محافظة "وآخرون", التربية الوطنية , ط١, عمان, دار جرير للنشر والتوزيع, ٢٠٠٦.

١٩. علي الدباس, السلطة التشريعية وضمان استقلالها في النظم الديمقراطية النيابية , ط١, عمان, ٢٠٠٨ .

٢٠. عادل الحياري , القانون الدستوري والنظام الدستوري الأردني , دراسة مقارنة , مطابع غانم عبده, عمان, ١٩٧٢ .

٢١. عبدالله نقرش, التجربة الحزبية في الأردن, عمان: لجنة تاريخ الأردن, ١٩٩١ .

٢٢. غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية ،ط١، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان ,٢٠٠٥.

٢٣. فيصل أنور البطاينة، فرسان الديمقراطية في الأردن ،ط١، المكتبة الوطنية، عمان، ٢٠٠٠ .

٢٤. محمد أبو راس، نظم الحكم المعاصرة ،ط١، دار علاء للكتب ، القاهرة، ١٩٨٦.

٢٥. محمد سليم الغزوي، الوجيز في التنظيم السياسي والدستوري للمملكة الأردنية الهاشمية، مكتبة دار الثقافة للنشر والموزيع، ١٩٩٤.

٢٦.محمد نوري المهدوي (محرراً)،التنمية السياسية، ط١، دار الانتشار العربي، بيروت، ٢٠٠١.

٢٧. محمد محافظة، عبد الله حسن ، التنمية السياسية الإطار المفاهيمي النظري للمصطلح، ط١، دار نور الدين، عمان ، ٢٠٠٤.

٢٨. سالم الكسواني, مبادىء القانون الدستوري , عمان , ١٩٨٣

٢٩. سعد الدين حقي , النظام الدولي الجديد , ط١, عمان , ١٩٩٩.

٣٠. سائد درويش, الديمقراطية في الأردن , ط١ , ١٩٩٠.

٣١. شيرين العمايرة "وآخرون", الأردن أولا , ط١ ,دائرة المكتبة الوطنية , عمان , ٢٠٠٣ .

٣٢. بيرتراندبادي, التنمية السياسية , ترجمة محمد نوري المهدي, ط ١, تالة للطباعة والنشر, بيروت, ٢٠٠١.

٣٣. ريتشارد هيجوت, (ترجمة), حمدي عبدالرحمن,محمد عبدالحميد, نظرية التنمية السياسية, ط ١, المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان, ٢٠٠١.

الدوريات:

١. احمد شلاش، عدم الاستقرار الوزاري واثرة على الأداء الحكومي في الأردن، (رسالة ماجستير)، كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية ، الأردن، ٢٠٠٥.

٢. منار الرشواني، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن، (رسالة ماجستير)، جامعة آل البيت، معهد بيت الحكمة، عماده الدراسات العليا والبحث العلمي ،١٩٩٩ .

٣. المجلس الأعلى للأعلام ، نشرة التنمية السياسية ، مجلة ، عدد خاص ، تشرين ثاني ٢٠٠٨.

٤. محمد القطارنة, الإصلاح السياسي في الأردن تحديات الداخل وضغوط الخارج (١٩٨٩-٢٠٠٥), (رسالة ماجستير), الجامعة الأردنية , كلية الدراسات العليا, ٢٠٠٦.

٥. ايمن مناعسة , التنمية السياسية والإصلاح السياسي في المملكة الأردنية الهاشمية , (١٩٨٩-٢٠٠٥), (رسالة ماجستير) , الجامعة الأردنية , كلية الدراسات العليا, ٢٠٠٧ .

٦. جواد الحمد, ندوة الأحزاب السياسية الأردنية وقانون الانتخاب الجديد, مجلة دراسات شرق أوسطية , السنة ٦ , العدد (١٧) , ٢٠٠١ .

٧. فيصل الرفوع, ومحمد المصالحة, التنمية السياسية المفهوم والمكونات والاطراف المشاركة (التنمية السياسية في الأردن) , منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية, عمان.

٨. نضال العضايلة, الحداثة والتطوير في التربية الوطنية , ط١, يزيد للنشر , ٢٠٠٥.

مواقع الإنترنت:

١. رسائل وخطابات ومقالات ملكية، www.kingabdullah.jo .

٢. الدستور الأردني، www.mobd.gov.jo.

٣. استراتيجية وزارة التنمية السياسية، www.mobd.gov.jo.

٤. موقع رئاسة الوزراء, www.pm.gov.jo.

٥. محمد عصفور: أهمية التمسك بخطة التنمية السياسية , على موقع www.google.com الخميس ٢٠٠٤/٤/٥ .

الخطابات والصحف:

١. خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الخامس عشر , بتاريخ ٢ كانون الأول ٢٠٠٧ .

٢. خطاب العرش السامي في افتتاح الدورة العادية الثانية لمجلس الأمة الأردني الرابع عشر , ١ كانون الأول ٢٠٠٤ م.

٣. خطاب العرش السامي للملك عبدالله الثاني في افتتاح الدورة العادية الأولى لمجلس الأمة الرابع عشر , ١ كانون الأول , ٢٠٠٣ رسالة مجلس الامة , عدد ٥١ , ٢٠٠٤ .

٤. محضر جلسة مجلس النواب الرابع عشر من الدورة الاستثنائية الأولى من الدورة العادية الثانية لمجلس النواب المنعقد في ٢٠٠٥/٧/٢١, (جلسة تصويت على الثقة لحكومة الدكتور عدنان بدران).

٥. محضر جلسة مجلس النواب الرابع عشر من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب المنعقدة في ٢٠٠٥/١٢/٢٠ ,(جلسة تصويت على الثقة لحكومة الدكتور معروف البخيت) .

٦. محضر جلسة مجلس النواب الرابع عشر من الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب المنعقدة في ١٥/٨/ ٢٠٠٧ .

٧. محمود إدريسات , اهمية الأحزاب في مجلس النواب , ورقة عمل مقدمة الى ندوة الانتخابات النيابية مسؤولية مجتمعية التي نظمتها وزارة التنمية السياسية , عمان , ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٧ .

٨. مذكرة تفاهم وتعاون بين وزارة التنمية السياسية واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة, بتاريخ ٨ كانون الثاني ٢٠٠٨ , وثائق وزارة التنمية السياسية .

الصحف:

١. أمل العزام : جلالة الملك وتحديات التنمية السياسية , جريدة الرأي الأردنية , العدد ١٢٢٤٩,السنة ٣٣, الأحد ٤ نيسان ٢٠٠٤ .

٢. جميل قموه: التنمية السياسية كمشروع وطني , جريدة الرأي الأردنية , العدد ١٢٢٤٤, ٣٠/آذار ٢٠٠٤,

٣. لقاء في جامعة آل البيت , مع الآمين العام للوزارة , عن انجازات وزارة التنمية السياسية ,العرب اليوم , عمان , العدد ٤٥٢٠ , ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٩ .

٤. رجا طلب : الولاء والانتماء : الدرس الأول في التنمية السياسية , جريدة الرأي الأردنية , العدد ١٢٢٥٠ , السنة ٣٣ , الاثنين ٥ نيسان ٢٠٠٤ .

٥. يوسف العظم في لقاء مع صحيفة الهلال نشر بتاريخ ٢٠٠١/٤/٣.

٦. ماهر كريشان : خطة التنمية السياسية , الطرح والاستحقاق , جريدة الرأي الأردنية , العدد, ١٢٢٤٧, الجمعة , ٢ نيسان ٢٠٠٤ .

٧. لقاء مع نقيب المحاميين الأردنيين مع صحيفة الجزيرة الأسبوعية المنشور بتاريخ ٢٠٠١/٥/٢١.

٨. عبد المجيد العزام , دور البرلمانات في التنمية السياسية , حالة الأردن , ورقة قدمت لمؤتمر دور البرلمانات العربية في الإصلاح السياسي , المنعقد في الجامعات الأردنية , بتاريخ ١٧-١٨ سبتمبر ٢٠٠٥ , منشورات الجمعية الأردنية للعلوم السياسية , ٢٠٠٥ .

المراجع باللغة الإنجليزية

1. David،eston،**system analysis of political life** ،john wily and sons، new York،2 nd printing ، 1987

2. Almond G.& Powell B. **Comparative politics: a developmental Approach،Boston :**little brown and Co ،1966.

GOVERNMENTAL STABILITY AND ITS IMPACT ON POLITICAL DEVELOPMENT IN JORDAN

1999-2009

Prepared by: Ghadeer Albdareen

Supervised by Dr. Hani AkhoRshedh

Abstract

The Jordanian state based on the presence of three basic somehow independent authorities from each other, but cooperate with each other to achieve the stat's and the individuals interests.

The authorities are: the legislative, the executive and the Juridical authorities.

The executive authority composed of the head of the state, who is secure from any consequences and responsibilities, and ministry responsible in front of the parliament.

The legislative authority composed of a parliament elected by people.

The Juridical authority composed of Judges independent in their judgments.

This study dealt with the topic the governmental stability and its effect on the development, and the political reform in Jordan during the period (1999-2009).

As the development processes in any society impose the attention to the importance to achieve two basic goals, among other goals these two goals are:

Economic development qualifiedly and quantitively, and the political development for the society in depth and width.

Some people my think that these two goals could be achieved by decisions and procedures, and by providing the needed requirements for implementation.

Although this could sound right at the temporary level but what is more guarantee for continuity, is the nee to create and activate the more urban and modern society, more stable and established.

This study aimed to analyze the effect of the governmental stability on the development of the political process in Jordan.

As the process of forming the ministry bonded with the internal and external environment of the kingdom and the region, that reflected of the state of the political instability in Jordan.

During this period 9 Jordanian Government were formed which directly reflected on the ministries functions, specially for the ministry of political development that influenced more than the other ministries by the government formulation, and the ministrative change, because of the political programs and planning weakness that adopt and organize the political reform process in Jordan.

The study reached the following results:

1) governmental change forms and important axis in the political reform process, because the change process affects the ministry's work's strategies, and its ability to implement these strategies in the frame of its conceitedness with the government, its priorities, the nature of the minister's personality.

As the governmental change contributed in ministrant regarding the nature of the ministry's work, achievements, its role and work programs in the political development process, and the expansion of the political

participation base, amendment laws and regulations that organize the political development process.

2) Political development needs time till the Jordanian society feels its product, because it deals with moving the society from state to another state that aims to update the political coordination inside the social structure, which needs the national with the public and formal efforts put together at the individual and institutions level, and may see the needed efforts for the next generation, not for this generation.

Study recommending the need to work to set a national comprehension strategy for the political development, that participating in it all the parties concern, and the ministry of political development performs the role of the ministry of supervisor and the observal on implementing this plan, to guarantee reaching goals achievements at the national level.